دولة على المنحدر

عوامل ومسببات فشل الدولة في العالم العربي والإسلامي

أحمد التلاوي





* الكتـــــاب: دولة على المنحدر

* المؤلـــــف: أحمد محمود التلاوي

* قياس الصفحة: ١٧×٢٤

* رقم الإيـــداع: ٢٠١٣/٢٢٢٦٦

* الترقيم الدولي: ٠-٢٩٧-٣٦٧-٩٧٧-٩٧٨

مركز الإعلام العربي

ص.ب ٩٣ الهرم - الجيزة - مصر

* هاتـــف: ٠٠٢/٣٧٨١٣٠٣٣

* فاكـــس: ٠٠٢٠٢/٣٣٨٧٧٧٧٦

* التوزيـــع: ٠٠٢٠/٣٧٤٤٥٤٥٥

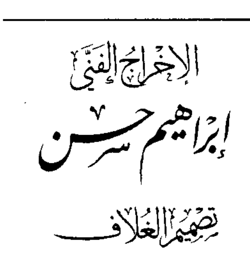
٠٠٢/٠١٠٠٠٢٧٠٤٤

* الموقع على شبكة الإنترنت:

www.amc.eg.com

* البريد الإلكتروني:

media-c@ie-eg.com



مركز الإعلام العربي

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

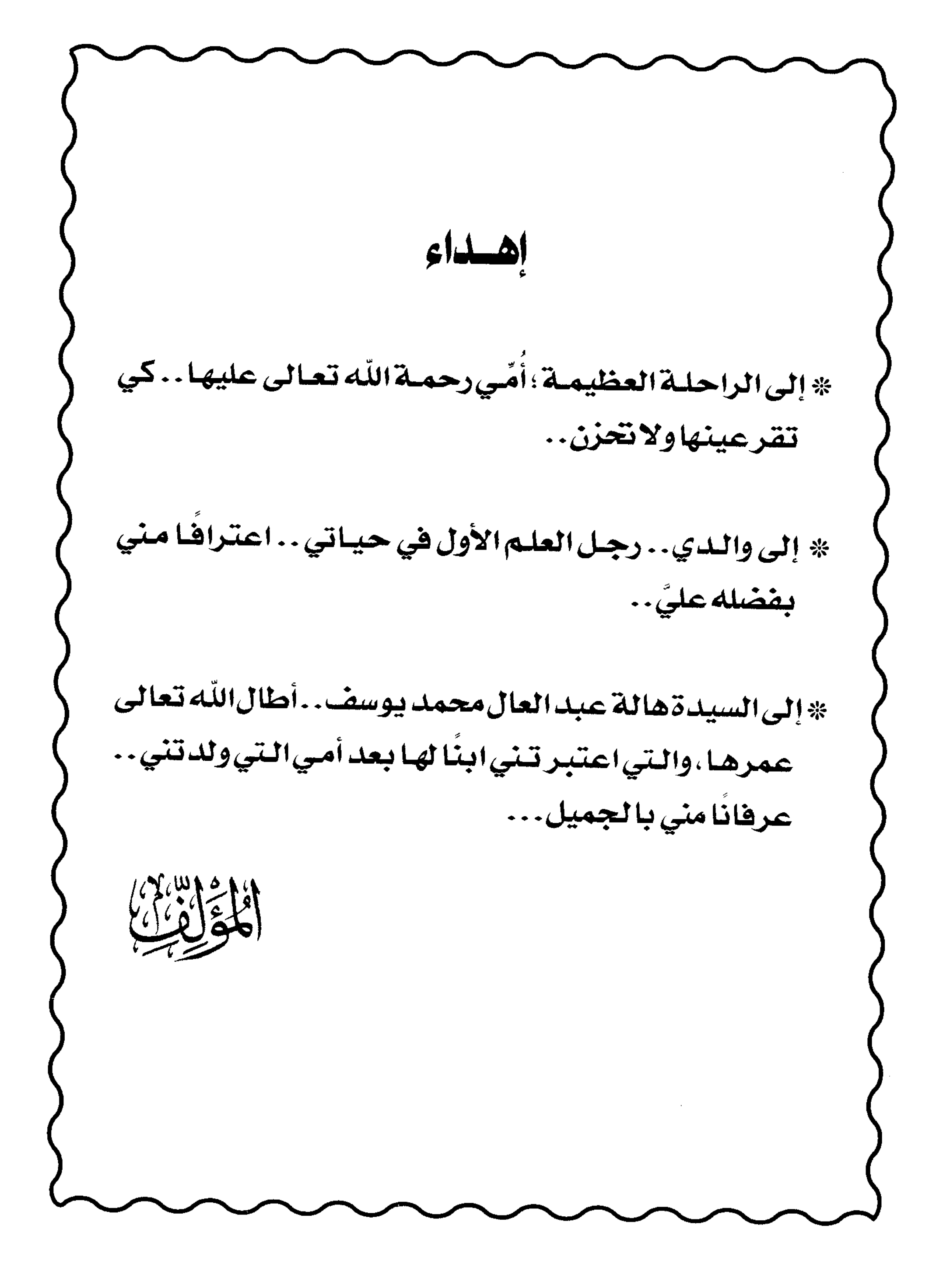
التلاوي، أحمد محمود. دولة على المنحدر: دراسات في عوامل انهيار الأنظمة الحاكمة وفشل الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي/ أحمد محمود التلاوي. ط١ - الجيزة: مركز الإعلام العربي للأبحاث والمعلومات والنشر والتوزيع.

٢٠١٣. ٢٢٤ ص: ٢٤سم   تدمك ٠ ٢٩٧ ٣٦٧ ٩٧٧-٩٧٨

١ - العالم العربي - الأحوال السياسية ٢ - نظم الحكم ٣ الدولة الرئاسية.

أ - العنوان   ٣٢٠.٩٥٦





إهــداء

* إلى الراحلة العظيمة ؛ أُمِّي رحمة الله تعالى عليها.. كي تقر عينها ولا تحزن..

* إلى والدي.. رجل العلم الأول في حياتي.. اعترافًا مني بفضله عليَّ..

* إلى السيدة هالة عبد العال محمد يوسف.. أطال الله تعالى عمرها، والتي اعتبرتني ابنًا لها بعد أمي التي ولدتني.. عرفانًا مني بالجميل...

المؤلف



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

كانت ثورات الربيع العربي وغيرها من حركات الاحتجاج الشعبي في كثير من دول العلم العربي والإسلامي، دليلاً لا يقبل الشك أو الجدل على إخفاق الأنظمة الحاكمة في الاضطلاع بأدوارها وتحمل مسؤولياتها تجاه شعوبها، التي لا تجد أي خيار لها في مواجهة هذا الإخفاق إلا الانتفاضة والثورة لإسقاط هذه الأنظمة، أو- على الأقل- إجبارها على إجراء تعديلات هيكلية في بنيتها المؤسسية وأدائها السياسي.

ذلك أن كثيرًا من دول العالم الثالث التي تموج صدور شعوبها بالغضب، هي أُطر داخلها صور غائمة وممزقة، أو شكل خالٍ من المضمون، يحاصرها العجز والتردي في كل المجالات، وتفتقر إلى معايير إدارة شؤون شعوبها، أو حل المشكلات التي تواجهها.

هذا التردي أو العجز أو الإخفاق، هو المرادف لمصطلح «فشل الدولة»، ذلك المفهوم الذي تناولته أدبيات ودراسات غير قليلة؛ لتشير به إلى مفهوم أوسع أو عنوان عريض تحته تفاصيل كثيرة تمثل أسباب ودلائل هذا الفشل.

وإذا كُنَّا ننادي دائمًا بتفعيل السياسة الشرعية، أو صبغ العمل السياسي للدول والأفراد بصبغة أخلاقية وقيمية؛ فإننا يمكننا أن نجزم، وباطمئنان، بأن «فشل الدولة»، يعني، من بين ما يعنيه، تفريطها في تحقيق مقاصد الشريعة من حفظٍ للدين والنفس والعقل والمال والعِرض.

فتجزئة الدين، وقصره على الممارسات العبادية، بعيدًا عن حركة الحياة، هو أبلغ دليل على تفريط الدولة في مقصد حفظ الدين، وحين لا يحترم نظام حاكم حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في الحياة: فإنه يدين نفسه بعدم حفظ النفس، وعندما تغيب في دولة ما منظومة القيم الحاكمة، السياسية والتعليمية والثقافية، في مقابل حضور الإسفاف الفكري، والتدني المعرفي: فإن المحصلة المتوقعة هي إهدار العقل.

أما الفساد المالي والسفه في الإنفاق الحكومي، وسوء توزيع الثروة، وغير ذلك من

مظاهر التعامل المختل مع الموارد؛ فهي مؤشر على عدم حفظ المال.

وعندما ينهار البنيان الأخلاقي، وتفرِّط المؤسسات التربوية في مسؤولياتها، وأهمها التنشئة الأخلاقية للأجيال الجديدة، وتقوية الوازع الديني؛ فإن النتيجة المتوقعة، حتمًا هي الاستهانة بقيمة العرض وسقوط قدسيته.

***

تلك هي ببساطة مؤشرات فشل الدولة من منظور السياسة الشرعية، وتكاد هذه المؤشرات تتطابق في كثير من الوجوه مع المعايير والمحددات التي وضعها الباحثون والمفكرون لقياس مدى فشل أو نجاح الدولة.

ومن بين الجهود الأصيلة في هذا الإطار، هذه الدراسة التي عكف عليها الباحث السياسي، أحمد التلاوي، راصدًا من خلالها عوامل انهيار الأنظمة الحاكمة في عالمنا العربي والإسلامي، ومحذرًا من تفاقم هذه العوامل الكفيلة بتقويض أي كيان سياسي ومؤسسي، خاصة إذا تضافر مع هذه العوامل غياب الرؤى الإصلاحية، لدى النظام الحاكم، وتحالفه مع أطراف داخلية وخارجية لا تضع حقوق الشعوب ومصالحها في اعتبارها، وتصديره لنُخَب سياسية تحتكر المشهد العام، وإقصاء ما عداها من تيارات.

إن «فشل الدولة»، هو النتيجة المؤكدة لتسلل أسباب هذا الفشل من فساد سياسي، واختلال مؤسسي، وانتهاك حقوقي، وانهيار اقتصادي، وغير ذلك من الأسباب التي تجعل الدولة واقفة على حافة منحدر عميق، مُهدَّدة في أية لحظة بالسقوط، الذي يُعدُّ مصيرًا أسود ينتظر كثيرًا من الأنظمة الحاكمة في أمتنا.. مصيرًا يحذر منه هذا الكتاب التوثيقي الذي يحجز مكانه بين محاولات تحرير مفهوم «فشل الدولة»، ويضع يد صانع القرار في أية دولة على الإشارات التحذيرية التي تنذر بهذا الفشل، وتنخر في أسس النظام الحاكم بالتدريج، وصولاً إلى لحظة الانهيار الكبرى والمفجعة!





طرحت ثورات الربيع العربي، والفعل الاحتجاجي الشعبي الذي رافقها - مهما كانت نتائج ما جرى، أو حالة الرِّدَّة التي طرأت على الحالة الثورية في مصر وتونس - الكثير من العلامات والأسئلة حول واقع الدولة القومية الحديثة، والعوامل التي أدت إلى فشلها، ليس في أداء وظائفها فحسب: وإنما حتى في حماية نفسها من السقوط على هذا النحو، مع ما نتج عنه من مشكلات داخلية عميقة.

ولكن في حقيقة الأمر؛ فإن هناك ضرورة للاعتراف بأن الجدل حول واقع دور وأداء الدولة القومية الحديثة في العالم العربي والإسلامي لأدوارها، يعود إلى مرحلة زمنية سابقة، وكان الشغل الشاغل للعديد من الباحثين والمفكرين: ليس فقط في عالمنا العربي والإسلامي: وإنما حتى على مستوى العالم الخارجي، وخصوصًا في الغرب الذي ارتبط في الكثير من مصالحه الحيوية في منطقتنا، بوجود عدد من الأنظمة التقليدية، التي كانت تلعب دور الحارس لهذه المصالح، كما في النفط وأمن إسرائيل.

وجاءت الثورات العربية لكي تفتح المجال واسعًا أمام العديد من الأبحاث الاجتماعية والسياسية، والتي تنصب بالأساس على محاولة فهم سلوك الجماهير التي خرجت إلى الشوارع في مصر ودول عربية أخرى، للمطالبة بالإطاحة بالأنظمة الحاكمة، ودلالته، ودلالة الشعارات التي رفعها - مثل «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية» في مصر - في صدد العوامل التي قادت إلى هذا الفعل الاحتجاجي الشامل، سلميًا كان أم عنفًا.

والأهم من هذا الأمر، عوامل اندلاع الثورات العربية، ارتباط هذه العوامل بأسباب ومظاهر فشل الدولة القومية الحديثة العهد في عالمنا العربي والإسلامي، في التأسيس لإطار مؤسسي وقانوني سليم لها، تقوم من خلاله بأداء وظائفها.

ومصطلح فشـل أو انهيار الدولة، أو «الدولة الفاشـلة» (Failure state)، هو أحد المصطلحـات الحديثة الطارئة على مجال العلوم السياسـية؛ حيث لم يظهر بشـكل واضـح في الكتابات السياسـية، إلا ربمـا في عقد التسـعينيات الماضية، لتوصيف الوضـع أو الحالـة في الصومال في مرحلة ما بعد سـقوط نظـام الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري في عام ١٩٩١م.

ثم انتشـر اسـتخدام هذا المصطلـح في حـالات مماثلة؛ حيث كانـت الكونغو الديمقراطية أو زائير خلال سـنوات العنف الدموي، الذي عصف بالبلاد في النصف الثانـي مـن التسـعينيات نموذجًا مثاليًـا لوصف الوضع فـي دولة انهـارت مقوماتها الأساسية ومؤسساتها.

وهذا المصطلح يعني تلك الدول التي لا تسـتطيع أن تقوم بالوظائف الأساسية لها، وخصوصًـا الأمن والحكـم، وتقديم الخدمات عامة للمواطـن؛ وذلك وفق مجموعة من المؤشـرات مـن بينها: النمـو الاقتصادي، وحالة المؤسسـات السياسـية القائمة، وبشـكل خاص قوة البرلمان وحالة الأحزاب والنقابات، ثم الحالة الأمنية، والرفاهية الاجتماعية، بما في ذلك ضغوط السكان على الموارد المتاحة.

وتميل الدول الفاشـلة، إلى استخدام تدابير استثنائية للوصول إلى الأداء المفترض منهـا في مختلف المجالات، الاقتصاديـة، كالنمو والرفاه الاجتماعي، والسياسـية، كالاستقرار والأمن المجتمعي.

والتعريف الأخير، وضعه الباحث المصري الراحل محمد السيد سعيد، لدى دراسته للتقرير السـنوي الرابع عن الدول الفاشـلة في عام، والذي أطلقته مجلة «السياسـة الخارجية» «Foreign affairs» و«صندوق السلام» الأمريكي صيف عام ٢٠٠٨م[١].

وكانت كتابات سعيد، تعد أول محاولة للاقتراب من هذا المصطلح، على مستوى الأدبيات السياسـية، وكان المحافظون الجدد قد أشاعوا استخدام مصطلح «الدول الفاشـلة»؛ للدلالة على فقدان «روح الحضارة» أو قوتها السياسية. ولذلك قد يكون

(١) سعيد، محمد سيد: ما هي الدولة الفاشلة؟، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. ٢٩ يونيو ٢٠٠٨م، للمزيد طالع: http://www.mokarabat.com/s4419.htm



المعنى بـ«اللاحضارة» هو الفشل في الحكم، ومن ثم شيوع الفوضى.

وبجانب كتابات سعيد، هناك أيضًا، أفكار الكاتب اللبناني توفيق المديني، الذي أكد على أن الدولة القومية أو القُطرية في العالم العربي على وجه الخصوص؛ لم تنطلق على الأسس السليمة التي من المفترض أن تنهض على أساسها الدولة القومية بمعناها الحديث، كما هو في الغرب.

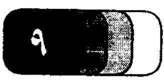
ووجود العديد من البواعث الأيديولوجية التي قامت على أساسها الكثير من الدول العربية، هو ما قاد إلى فشلها؛ لأنها عملت لحساب منطلق فكري أو أيديولوجي، يخص مجموعة من الناس، من دون الآخرين، وهو ما يتجاوز بالمطلق، قواعد الحكم الرشيد المتعارف عليها، والتي من بينها وأهمها من وجهة نظر الكثيرين، العدالة في توزيع الثروة والسلطة.

ويقول المديني هنا[1]: إن الدولة القُطرية العربية التي تروج لها بعض التوصيفات بأنها «الدولة القومية» أو «الدولة الوطنية الحديثة»، هي حالة تعبر في الصورة عامة عن رهانات ورغبات أيديولوجية، أكثر مما تعبر عن حقائق واقع هذه الدولة القُطرية ذاتها، التي تبقى نشأتها التاريخية مختلفة جذريًا عن السياق التاريخي والسياسي الذي نشأت فيه الدولة القومية الغربية.

وتعود جذور هذه المشكلة، والتي تشير تقديرات الكثير من التقارير إلى أن العالم العربي والإسلامي يعرف تقريبًا غالبيَّة الحالات التي تم رصدها في هذا المقام عبر العالم، إلى العديد من الأسباب، بعضها موضوعي، أي سياسي واقتصادي واجتماعي، وبعضها جغرافي، أي داخلي وخارجي.

ولقد كشفت أحداث ثورات الربيع العربي عن وجود الكثير من أوجه الخلل في ممارسات الدولة القوميَّة، فيما يتعلق بأدائها لأدوارها المختلفة، وكذلك سوء استخدامها لوظائف الدولة والأدوات والآليات التي تقوم من خلالها بممارسة هذه الأدوار والوظائف، وخصوصًا الاستخدام المشروع للعنف، من أجل فرض القانون والنظام، والتي تحولت إلى ممارسات قمعيَّة استبداديَّة، صنعت - مع عوامل أخرى

(١) المديني. توفيق: فشل الدولة القُطرية وإشكالية العلاقة بين القومية العربية والإسلام. "المستقبل" اللبنانية، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤م.



كالفقر والتخلف - جانبًا مهمًا من العوامل التي دفعت إلى وقوع ثورات الربيع العربي.

ومع تحول بعض هذه الثورات إلى فوضى داخلية، كما هو الحال في النموذج السوري وفي اليمن[1]؛ فإن الحديث عن قضية فشل الدولة القوميَّة الحديثة بات من الأهميَّة بمكان من أجل فهم الأسباب التي دفعت إلى الثورات العربية، وفشل الحكومات والأنظمة السابقة في احتوائها من خلال تلبية مطالب الجماهير، وكذلك فهم الفوضى التي تلت هذا الحِراك، في بعض النماذج، وخصوصًا سوريا، وكذلك اليمن بدرجة أو بأخرى.

ويناقش الكتاب، في هذا الإطار، جملةً من القضايا المهمة، ومن بينها، المشكلات التي عانت منها الدولة القوميَّة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، والتي أعاقت وصولها إلى درجة النضج الكافي، ومعيار «النضج الكافي» هنا هو مدى قدرتها على القيام بوظائفها، أو مدى توافر معالم «الحكم الرشيد» أو الـ «good governance» فيها، وعلى رأسها قضية المساءلة والمحاسبة، واحترام القانون وسيادته.

ولقد أتى «فشل الدولة» بالمعنى السابق، بالأساس، بسبب سيطرة أنظمة قمعية مستبدة على الحكم، حالت طيلة العقود الماضية من تطور أركان الدولة الحديثة، وقادت هذه السيطرة إلى مجموعة من العوامل الداخلية، مثل الفقر والفساد وسوء توزيع السلطة والثروة، وانتهاكات حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت مجموعة من العوامل الأخرى الخارجية، دورها في تحقيق هذه الحالة من الفشل في أداء الدولة بالمعنى المؤسساتي والسياسي والمجتمعي، في العالم العربي والإسلامي، على النحو الذي رأيناه، وخصوصًا السياسات الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والتي فرضت العديد من الأمور والمواقف الداخلية على الحكومات العربية وفي العالم الإسلامي، من بينها محاربة قوى مجتمعية وسياسيَّة لها جذورها، تحت حجة مكافحة الإرهاب.

---

(١) تواجه مصر وليبيا وتونس العديد من التحديات، مع استمرار القوى المعارضة للثورات التي اندلعت فيها، إلا أنه تبقى حقيقة تماسك الدولة في هذه البلدان، عن حالتَيْ اليمن وسوريا، بالرغم من الانقلاب الذي وقع في مصر على السلطة الشرعية المنتخبة في يوليو ٢٠١٣م، والأوضاع السياسية والأمنية المأزومة في كل من ليبيا وتونس.



وهذا الأمر بدا شديد الوضوح في الحالة الباكستانية، على سبيل المثال؛ حيث خلقت الضغوط الأمريكية على حكومة الرئيس الباكستاني برويز مشرف في تلك الفترة، من أجل محاربة الجماعات الجهادية المسلحة في باكستان، وكذلك في أفغانستان، واستئصال شأفتها وشأفة مؤيديها في القوات المسلحة الباكستانية وجهاز المخابرات العسكري الباكستاني «ISI»، بينما هذه المؤسسات هي صنعتْ وحَمَتْ المجموعات الجهادية التي ظهرت في هذه المنطقة الحساسة من العالم الإسلامي، خلال الغزو السوفييتي لأفغانستان، في الثمانينيات الماضية، وما تلاها.

ولكن يجب الوضع أن العوامل الخارجية التي يناقشها الكتاب، أدت إلى تفاقم، وليس خلق، مشكلة «فشل الدولة» في العديد من البلدان العربية والإسلامية؛ حيث العوامل الداخليَّة هي الأساس في هذا.

ومن بين أهم هذه العوامل الداخلية لفشل الدولة، ثلاث قضايا رئيسية:

الأولى: مشكلة الفساد والفقر بما يشمله ذلك في شأن مشكلة التنمية وتراجع دور الدولة الاجتماعي، وما يرتبط بذلك في صدد مشكلة التوزيع، وأزمة الدور الاقتصادي للدولة.

القضية الثانية هي قضية غياب قواعد الحكم الرشيد، بما في ذلك غياب إطار سليم ومستقر لتداول السلطة، وضعف عملية التنمية البشرية وغياب مجتمع المعرفة، **أما القضية الثالثة** فهي دور الجماعات الهدامة وغير الشرعية في هذه الإشكالية.

وهناك عدد من المظاهر لأزمة الدولة في العالم العربي والإسلامي، يناقشها الكتاب، وخصوصًا قضيتَيْ غياب المؤسسيَّة والاندماج، ومشكلة التداخل القائم بين مفهوم الحكم والنظام السياسي وبين مفهوم الدولة لدى الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية والإسلامية.

وهناك كذلك أزمة المواطنة، والتي تعني بكل بساطة أن المواطن العربي - وفي الكثير من الدول الإسلامية - لم يعد يحصل على حقوقه، أو حتى يُمكَّن من القيام بواجباته، مع سيطرة الدولة على مختلف مفاصل الحياة في المجتمعات العربية والإسلامية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والسياسية ذات الجذر الأصيل في حياة الفرد والمجتمع.

كما نعتبر أن المظهر الأبرز لأزمة الدولة في عالمنا العربي والإسلامي، مشكلة غياب الشرعية عن الدولة في كثير من الأحيان في بلدان عالمنا العربي والإسلامي، وما يرتبط بذلك في صدد الولاءات الجديدة لبعض الجماعات السياسيَّة والمجموعات البشريَّة في بعض الدول العربيَّة والإسلاميَّة.

وفي الأخير، فإن الكتاب يهدف إلى تشخيص الأمراض التي تعاني منها الدولة في العالم العربي والإسلامي، بالمعنى المؤسسي والسياسي وكذلك المجتمعي، لأن معرفة الداء: إنما هي أحد أهم عوامل تحديد العلاج!

وقبل البَدْء في مطالعته، نود توجيه الشكر إلى أصحاب الفضل الحقيقيين في ظهور هذا العمل إلى النور، بعد الله سبحانه وتعالى أولًا وأخيرًا، وهم الأساتذة الأفاضل في مركز الإعلام العربي، الذي يرعى المشروع الفكري الذي نضطلع به في صدد رصد ودراسة واقعنا العربي والإسلامي، بعد مستجدات الأعوام الأخيرة، ومتطلبات الإصلاح والنهوض.

أحمد التلاوي

القاهرة في: صفر ١٤٣٥هـ/ ديسمبر ٢٠١٣م



مقدمة المؤلف

بعد سنوات طويلة من الاستقلال عن الاستعمار الأجنبي أو الانفصال عن كيانات أخرى أكبر، تعاني الكثير من البلدان في عالمنا العربي والإسلامي من مشكلات عديدة، اعترضت الدولة القومية الحديثة أو الـ «National stat» أو الـ «Modern state»، التي لا تزال تحبو في الكثير من هذه البلدان، ومؤسساتها، بما في ذلك الأمنية، حتى لو عارضنا الكثيرون في هذا الأمر، عن أدائها لأدوارها المنوطة بها.

وتعود جذور هذه المشكلة، التي صنعت ما يمكن اعتباره في الأدبيات السياسية بمشكلة أو ظاهرة «فشل الدولة» أو الـ «Failure state»، والتي تشير تقديرات الكثير من التقارير إلى أن العالم العربي والإسلامي، يعرف تقريبًا غالبية الحالات التي تم رصدها في هذا المقام عبر العالم.. إلى العديد من الأسباب، بعضها موضوعي، أي سياسي واقتصادي واجتماعي، وبعضها جغرافي، أي داخلي وخارجي.

وكانت هناك العديد من العوامل التي دعمت من تأثيرات الأسباب التي أدت إلى عجز الدولة بالمفهوم الحديث في دولنا العربية والإسلامية، ومن بينها حداثة عهد المجتمعات العربية والإسلامية بفكرة الدولة القومية الحديثة، مع عدم مرور هذه المجتمعات، في أية مرحلة من تاريخها، بتجربة مماثلة، قبل أن تضمها جميعًا بوتقة دولة الخلافة الإسلامية على اختلافها عبر التاريخ، من أموية وعباسية وصولاً إلى الخلافة العثمانية، وذلك باستثناءات قليلة عرفت فيها كيانات بشرية في العالم العربي والإسلامي دولة بالمفهوم الحديث، كما في مصر والعراق.

فغالبية الدول العربية والإسلامية الحديثة انتقلت من مرحلة البداوة والقبلية إلى الانضمام إلى كيان أكبر هو دولة الخلافة، التي كانت بمثابة الأم الرؤوم التي أغلقت تمامًا على أبنائها حرصًا عليهم من انحرافات ومشكلات المجتمع الخارجي،

فكانت النتيجة أنه عندما ماتت الأم، تبعًا لقوانين العمران البشري التي وضع الله تعالى نواميسها في كونه، انحرف الأبناء، وتاهوا، وضاعت منهم البوصلة.

وفي واقع الأمر، فإننا لا يجب أن نظلم مجتمعاتنا العربية والمسلمة التي تعاني هذه المشكلة، فهذا الوضع أيضًا يأتي ضمن قوانين العمران التي فسرها عالمنا العربي الأشهر عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة.

ويخبرنا التاريخ أن غالبية الدول المتقدمة التي تملك الآن أسباب التقدم والازدهار والحضارة، الروحية والمادية، عرفت عبر تاريخها مشكلات من هذا النوع، بل إن ظهور وتطور الدولة القومية في أوروبا الغربية، ظهر نتيجة لهذه الأوضاع التي تعانيها بلداننا العربية والإسلامية؛ حيث كانت هناك كيانات صغيرة مختلفة دينيًا وعرقيًا مع الكيانات الأخرى، خاضت معًا حروبًا دامية لأكثر من ثلاث مئة عام، حتى جلست هذه الكيانات معًا لتوقع معاهدة «ويست فاليا» الشهيرة في عام ١٦٤٨م، والتي أفرزت ظهور الدولة القومية بمعناها الحديث في أوروبا الغربية.

ولكن، وفي الأخير، فإنه على الرغم من أن القوانين الإلهية، أو ما يطلق عليه الشيوعيون اسم «الحتمية التاريخية»، تخبرنا أنه في مرحلة ما من تاريخنا سوف نعالج هذه المشكلات ونتطور، فإن هذا لا يعني أن نترك مثل هذه الظواهر من غير دراسة؛ سعيًا منا إلى محاولة معرفة أسبابها، وبالتالي علاجها، لأن ذلك بدوره جزء من هذه القوانين التي نتحدث عنها.

وتتنوع أنماط مشكلة «فشل الدولة» في العالم العربي والإسلامي ما بين عدم قدرة المؤسسات المختلفة، السياسية والبيروقراطية والأمنية وغيرها عن أداء مسؤولياتها الدستورية والقانونية، بسبب ظروف من عدم الاستقرار أو الأزمة التي تعوق هذه المؤسسات عن العمل، بما في ذلك ظروف الفساد الداخلي فيها أو انعدام الأمن وغياب السلم الأهلي، وغير ذلك من المظاهر.

كذلك تبدو هذه المشكلة في نسق انتقال السلطة في العالم العربي والإسلامي؛ حيث لا يوجد نمط دستوري وقانوني لانتقال السلطة بسهولة وسلاسة عن طريق الاقتراع السري المباشر، بل يكون انتقال السلطة، إما عن طريق التوريث في

حـالات الـدول ذات النظـام الأميـري أو الملكـي، أو عـن طريق الانقلابات، سـواء أكانت العسـكرية، كما في سوريا والعراق والسودان، أو ما يعرف بـ «الانقلابات الدسـتورية»؛ حيث يتم إجراء بعض التغييرات على البنية السياسـية والدستورية في الدولة للسماح بشخص بعينه بتولي السلطة.

وهناك حالة شـهيرة حدثت في سـوريا، عندما اجتمعت لجنة دستورية من مجلس الشـعب السـوري، عقب وفاة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسـد في العاشر من يونيو من عام ٢٠٠٠م، وخلال اجتماع اسـتمر ربع السـاعة، عدلـت اللجنة المادة رقم «٨٣» من الدسـتور لتنص على أن سـن الرئيس يمكن أن تكون ٣٤ سـنة، بدلًا من أربعين، للسماح للرئيس السوري الحالي بشار الأسد تولي الحكم!

حتـى فـي الحالات المحدودة التي تشـهد فيها بلـدان عربية وإسـلامية انتخابات رئاسـية أو عامة نزيهة، تؤدي إلى تغيـر الحكومات،؛ فإنه كثيرًا ما تعترض أنماط غير دسـتورية اسـتمرار هـذه الحكومات التـي أفرزتها صناديق الاقتـراع، وهو ما يجري في باكسـتان والسودان، منذ الاسـتقلال في الأربعينيات والخمسينيات على التوالي، وكما جرى في أراضي السلطة الفلسطينية جزئيًا بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بانتخابات يناير ٢٠٠٦م التشريعية.

وتزداد إلحاحية دراسـة مثل هذه الإشكالية، مع كونها الآن هي المهدد الأكبر للأمن القومي العربي والإسلامي، بمعناه الأقرب حتى، وليس بمعناه الواسع؛ فأبسط تعريفات «الأمن القومي» تقول إنه ضمان استمرار وبقاء الدولة أو الأمة، وقدرتها على مواجهة التهديدات ذات الطابع الوجودي الموجهة لها.

ولذلـك ليس من قبيل التـرف البحثي أو الأكاديمي أن نحـاول الخوض في هذه المشكلة، ودراسة بعض أسبابها الأهم، وهو ما يحاوله هذا الكتاب.

وإذا ما أردنا أن نشير فقط إلى جانب من جوانب أهمية هذه الدراسة، التي يحتويها الكتاب، فإننا نقول إن مشكلة «فشل الدولة» في بعض البلدان العربية والإسلامية هي الأخطر على مصير الأمة العربية والإسلامية، منذ انهيار الخلافة العباسية على أيـدي التتار والمغـول في القرن الثالث عشـر الميلادي، وزوال الخلافـة العثمانية في

العشرينيات من القرن العشرين المنصرم؛ لأنه مع زوال ما هو قائم من أنماط سياسية جامعة للجماعات البشـرية العربية والمسلمة، ونقصد هنا الدولة، بعد عقود قليلة من انهيار دولة الخلافة الجامعة؛ فإن ذلك معناه أمرين:

- عودة هذه الجماعات سياسيًا إلى عهد ما قبل دولة الإسلام، وتشرذمها، وهو ما سوف يؤخرها قرونًا إلى الوراء في مقياس التقدم الحضاري.

- دخـول الكيانـات والجماعات المستقلة التي سـوف تنشـأ عـن انهيار بعض الـدول في معارك دمويـة لتصفية ضغائن قرون طويلة من العـداء الديني أو المذهبي أو العرقي، كانت موجودة قبل أن تجمع دولة الإسلام، ثم الدولة القومية من بعد بين هذه الجماعات.

وفـي هذا الإطار، تعنى هذه الدراسـة بمحاولة قراءة في العوامل والأسـباب التي أدت إلى عدم قدرة الكثير من الدول في بلداننا عالمنا العربي والإسلامي، مع اتخاذ الحالتَيْن في مصر وباكسـتان نموذجًا، باعتبار أنها من أوضح الحالات التي يمكن من خلال دراسـتها التعرف على الأسـباب الداخلية والخارجية لفشـل الحكومات، ومن ثم الدول.

ولكن هذا لا ينفي بطبيعة الحال وجود بلدان أخرى مصنفة وفق تقارير مراكز الأبحـاث الغربيـة علـى أنها دول فاشـلة، مثل الصومـال والعراق، ولكـن في حالة الصومـال طغت علـى الأسـباب العوامل الداخليـة، فيما كان عامـل الخارجي هو الأسـاس في حالة العراق، مع أدوار أخرى لأوضاع داخلية في تحقيق فشل الدولة في العراق.

والمعيار الرئيسي الذي سوف نعتمد عليه في توصيف «الفشل»، سواء على مستوى الحكومات أو الدول، هو محاولة قياس مدى فشـل السلطة القائمة في إدارة شؤون الدولة؛ حيث إن هذا الفشـل هو الأسـاس الذي يقود إلى ظهور مجموعة من الأزمات والمشـكلات المسـتمرة والمتتالية، التي تحقق في مجموع تأثيراتها فشـل الدولة، مع استعصاء هذه المشكلات على الحل، نتيجة تراكمها وتجذر أسبابها.

وفـي حالة فشـل السـلطات والحكومات فـي معالجة هذه المشـكلات، وعدم

إمكان تغيير هذه السلطات بأخرى، تعتمد معايير الحكم الرشيد - يتحول الوضع من مستوى الحكومة الفاشلة إلى الدولة.

وعلى اتساع المشكلة وتعقيد أسبابها ومظاهرها، فإن مصطلح «فشل الدولة» يرتبط بدوره بمصطلحات أخرى، مثل «الحكم الرشيد» أو الـ «Good rule»، الذي يعني قدرة السلطات الحاكمة على تحقيق وظائف الدولة الرئيسية في حفظ الأمن، والقيام بالمهمة التوزيعية للدول والحكومات الرشيدة، أي عملية التوزيع السلطوي للقيم وتحقيق الرفاهية للمجتمع، وفق قواعد العدالة الاجتماعية.

ويتم ذلك وفق أنساق معينة تتحقق من خلالها هذه الأهداف، مثل تحقيق التكامل بين الدولة وبين الفرد والجماعات الموجودة داخل البلد، وكذلك ما بين هذه الجماعات المختلفة وبعضها البعض، أو ما يعرف بالوظيفة التكاملية والاندماجية للدولة، بحيث يشعر كل فرد وكل جماعة داخل الدولة، أن تلك المصالح مرتبطة بمصالح الآخرين، وكذلك ضمان استمرار تحقيق هذه المصالح مرهون باستمرار المنظومة الحالية الجامعة، وهي الكيان السياسي المسمى بـ «الدولة».

ولذلك يعني الحكم الرشيد أساسًا مدى التزام الحكم القائم بالفرد أو المورد البشري الموجود، وهو ما يعني التزامها - السلطات الحاكمة - بعدد من المعايير، مثل التوازن في توزيع الجهد والموارد واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وغير ذلك من المعايير.

وبالرغم من حديثنا عن أن هناك العديد من الأسباب ذات الطابع التي تقف وراء مشكلة «فشل الدولة» في عالمنا العربي والإسلامي، ما بين ما هو داخلي وخارجي، إلا أن هناك نقطة فاصلة تتجمع عندها هذه الأسباب، وهي مدى التزام الحكومات القائمة بقواعد الانتقال السلمي للسلطة أو ما يعرف - ببساطة غير مخلة - باللعبة الديمقراطية.

والفارق بين دولتَيْن، إحداهما ديمقراطية والأخرى مستبدة أو ديكتاتورية، أن فشل السلطات في النوع الأول يفضي إلى التغيير السلمي، وتعديل طرائق العمل القائمة. أما في حالة الأنظمة المستبدة التي ترفض الخروج من الحكم، فإن فشل

الحكومة يعني فشل الدولة؛ حيث تبدأ المشكلات في التفاقم، وتظهر الجماعات الهدامة أو تلك التي تحاول أن تنال حقوقها باستخدام العنف، أو تستخدم العنف احتجاجا على الأوضاع القائمة.

وقد يصل الأمر إلى حد وقوع الحروب الأهلية، مع تفاقم الظلم الاجتماعي وعودة الثارات والعداوات القديمة بين بعض الجماعات إلى الظهور بسبب سيطرة نظرات عرقية ومذهبية ضيقة.

وهناك معياران أساسيان للحديث عن «فشل الدولة» في هذا الإطار، أشار إليهما روبرت روتبرج، مدير برنامج النزاعات داخل الدول وتسوية النزاعات، في كلية كيندي الأمريكية للإدارة الحكومية، وهو أيضًا رئيس مؤسسة السلام العالمية، التي تعنى بدراسة مثل هذه القضايا والأزمات؛ تبعًا لما تتطلبه المصالح الأمريكية في مناطق العالم المختلفة؛ حيث تقدم خدماتها كأحد مراكز التفكير أو الـ «Think Tank».

والمعياران هما: عدم قدرة الدولة على تأمين الخدمات الأساسية والسياسية لمواطنيها، وخسارتها لوظيفتها الزجرية، التي تعتمد على احتكارها للعنف لتطبيق القوانين والدستور، وضمان استمرار المؤسسات الدستورية في الدولة لأدوارها.

وهذه الخدمات، كما صنفها روتبرج، تندرج تحتها خمسة فئات أساسية، وهي: السلامة والأمن، سيادة القانون والشفافية، المشاركة وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، وتعتبر الدولة في حالة «فشل ملموس»، إذا كان أداؤها دون المستوى في الفئات الخمس كلها، أما لو كانت غير قادرة، أو لا تقوم بأداء بعض هذه الوظائف، فهي تصنف على أنها على «شفا الانهيار» أو «ضعيفة»، أو «في طور الفشل».

وتفترض الدراسة في هذا الإطار مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى إثبات صحتها، وهي:

- تعاني الدولة القومية الحديثة في العالم العربي من مشكلات تعوق دون وصولها إلى درجة النضج الكافي، ومعيار «النضج الكافي»، هنا هو مدى قدرتها



على القيام بوظائفها.

- «فشل الدولة» بالمعنى السابق أتى بالأساس بسبب سيطرة أنظمة قمعية مستبدة على الحكم، حالت طيلة العقود الماضية من تطور أركان الدولة الحديثة.

- قادت عوامل داخلية مثل الفقر والفساد وسوء التوزيع وانتهاكات حقوق الإنسان، وأخرى خارجية، وخصوصًا السياسات الأمريكية في العالم العربي والإسلامي في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، إلى تفاقم، وليس خلق، مشكلة «فشل الدولة» في العديد من البلدان العربية والإسلامية.

وتعتبر المشكلة محل الدراسة إحدى الإشكاليات الحديثة في السياسة في عالم اليوم؛ حتى إنه لم تظهر التقارير التي تصنف الدول وفق هذا المقياس «فاشلة أو غير فاشلة» إلا منذ أعوام قليلة.

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، هي التي دفعت مراكز البحث وصناعة القرار والمعلومات، الغربية أساسًا، والأمريكية تحديدًا إلى فرز البلدان وفق هذا المعيار، لسببَيْن رئيسيَّيْن، وهما:

- الأول هو أن الدراسات الأكاديمية والتقييمات التي رفعتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية والغربية في شأن الأسباب التي دعت إلى وقوع أحداث سبتمبر تعود في جزء كبير منها إلى الأوضاع الداخلية في البلدان التي ينتمي إليها من قاموا بهذا العمل، ومن بينها الاستبداد السياسي ونظم التعليم.

وبالتالي كان ولابد من خروج دراسات وتقييمات ترصد هذه الأوضاع السائدة في البلدان العربية والإسلامية، والعمل على تغييرها سواء بالتعاون مع السلطات الحاكمة في هذه البلدان، أو قسرًا، وهو ما يقودنا إلى السبب الثاني.

- السبب الثاني في حداثة الموضوع وارتباطه بأحداث سبتمبر هو أن مشكلة «فشل الدولة» وانهيارها في العديد من بلداننا العربية والإسلامية قد بدأت في التفاعل نتيجة للسياسات الأمريكية التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن: حيث فرضت العديد من القرارات الخارجية التي لا تتلائم مع أنساق تفكير الشعوب.

ومع ضغط الإدارة الأمريكية على الحكومات الموجودة في عالمنا العربي والإسلامي لتنفيذ أدوارها في الحرب على ما يعرف بالإرهاب؛ فإن هذا الوضع أدى إلى تصادم الحكومات مع شعوبها، كما هو الحال واضحًا تمامًا في باكستان؛ حيث تتصادم القوة المسلحة النظامية ليس مع جماعات مارقة، بل مع مجموعات من الشعب الباكستاني ذاته، خصوصًا مع تحول الحرب على الإرهاب إلى حرب على الكثير من المجموعات البشرية التي تتبنى الإسلام نمطًا قيميًا لحياتها، أو أيديولوجية لها، وليس عقيدة وشعائر فحسب.

ولذلك فإن غالبية المصادر عبارة عن دراسات وتقارير حديثة، صدر بعضها عن دورية «شؤون خارجية» الأمريكية «The Foreign Affairs»، والكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى كتابات عدد من المحللين والباحثين العرب الذين ناقشوا هذه المشكلة في بعض المقالات والدراسات، من أمثال الدكتور عبد المنعم سعيد، الرئيس الأسبق لمجلس إدارة مؤسسة «الأهرام» ومركز البحوث فيها، والكاتب الصحفي والباحث السوداني الدكتور عبد الوهاب الأفندي، والباحث اليمني عبد الحكيم هلال، وغيرهم من الباحثين ممن درسوا هذه المشكلة بشكل عام أو في نطاق تحليلهم لأوضاع الأزمة التي تمر بها دولهم.

أما الكتب التي استندنا إليها كمرجعية في هذا السياق، فقد كانت تلك التي تناقش الأسباب الداخلية والخارجية لمشكلة «فشل الدولة»، داخليًا وخارجيًا، مثل الفساد وغياب قواعد الحكم الرشيد بما في ذلك التداول السلمي للسلطة، والجماعات الهدامة، والقرارات الخارجية المفروضة[1].

كما اعتمدنا بشكل أساسي أيضًا على التقارير السنوية التي تصدرها بعض المنظمات الدولية، ومن بينها:

١ . منظمة الشفافية العالمية، وذلك في رصد حالة الفساد في البلدان العربية والإسلامية، وترتيب هذه البلدان على مؤشر الفساد العالمي.

٢ . تقارير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP» عن التنمية البشرية في العالم

---

(١) أورد الباحث قائمة كاملة بالمصادر والمراجع الأولية في نهاية الكتاب.



العربي، والتي تصدر سنويًا منذ عام ٢٠٠٤م، واعتمدنا تحديدًا على النسخة العربية من التقرير التي يوزعها مركز مطبوعات الأمم المتحدة في مبنى التجارة العالمي بالعاصمة المصرية القاهرة، وذلك في رصد واقع تطبيق قواعد «الحكم الرشيد» في العالم العربي من عدمه.

وفي الإطار، يتكون الكتاب من مدخل وخمسة فصول، فيقدم المدخل قراءة في فكر الاستبداد والمستبدين بشكل عام، وكيف تؤدي ممارساتهم إلى إفشال الدولة، مع التركيز على الفساد كأحد أهم صُنَّاع الاستبداد والمستبدين، وكذلك كأحد مظاهر حكم المستبدين؛ حيث يمتزج الفساد السياسي والإداري، ويتسرب إلى مختلف مفاصل المجتمع، تمامًا كما الاستبداد، مع الإشارة إلى أهمية دور الشعوب والإجماع الشعبي في إنهاء العقد الاجتماعي مع الحكومات المُستبدَّة.

ثم يجيء **الفصل الأول** في إطار نظري؛ حيث يقدم تعريفات لمجموعة من المفاهيم والمصطلحات المهمة في إطار البحث، والتي من الضروري تعريفها بوضوح لتسهيل الفهم، ويقدم الفصل خمسة مفاهيم رئيسية، تُعنى أربعة منها بالمجال الموضوعي للكتاب، وهو مشكلة فشل الدولة، وهي مفهوم الدولة «State»، ومفهوم فشل الدولة «Failure state»، ومفهوم المواطنة «Citizenship»، ومفهوم الفساد «Corruption» في مقابل الحكم الرشيد «Good governance».

المفهوم الخامس هو ذلك المرتبط بالإطار الجغرافي للدراسة، وهو مفهوم الشرق الأوسط «Middle east»، ودلالته الإعلامية والجيوسياسية.

الفصل الثاني يناقش قضية شديدة الأهمية فيما يتعلق بقضية فشل الدولة في العالم العربي والإسلامي، بل ربما لا نكون مبالغين لو قلنا إنها المظهر الأساسي والأهم لقضية فشل الدولة في الكثير من بلداننا العربية والإسلامية، وهي قضية أزمة المواطنة والاندماج نتيجة لغياب الدور الوظيفي للدولة على النحو الذي سوف نتعرض له.

فيما يناقش **الفصل الثالث** إشكاليات الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، ضمن مناقشة عامة لمظاهر «فشل الدولة»، ويشمل مدخل، يتناول بعض

المفاهيم المتعلقة بالدولة وإطار عملها ومشكلاتها في العالم العربي والإسلامي.

ثم يتناول بعد ذلك، الإطار عام لمظاهر أزمة الدولة في العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا مسألة غياب المؤسسية، بالإضافة إلى مشكلة التداخل القائم بين مفهوم الحكم والنظام السياسي وبين مفهوم الدولة لدى الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية والإسلامية.

ثم يناقش هذا الفصل مشكلة غياب الشرعية عن الدولة في كثير من الأحيان في بلدان عالمنا العربي والإسلامي، وما يرتبط بذلك في صدد الولاءات الجديدة لبعض الجماعات السياسية والمجموعات البشرية المتمايزة، في بعض الدول العربية والإسلامية.

وثمَّة قضية مهمة في هذا الإطار، وهي ارتباط أزمة الدولة في العالم العربي والإسلامي، بعملية تداول السلطة، فكلما كانت الدولة فاسدة ومستبدة وفاشلة؛ كلما ضعفت إلى حد كبير قدرتها على التداول السلمي للسلطة، وتحولت إلى أنماط أخرى لتداول السلطة، مثل الانقلابات العسكرية وما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الانقلابات الدستورية»؛ حيث يتم تجيير الدولة بالمعنى المؤسسي والدستوري لنقل السلطة لشخص بعينه، كما جرى في سوريا بعد وفاة رئيسها السابق حافظ الأسد، لنقل السلطة لنجله بشار.

وهذه في حد ذاتها، كما هي مظهر من نظاهر فشل الدولة؛ فإنها تُعتبر أيضًا أحد عواملها، فكثرة الاضطرابات المدنية والانقلابات العسكرية، تؤدي إلى فشل الدولة بأبسط معانيه، وهو عدم قدرة الدولة على القيام بوظائفها، وبسط سلطتها على المجتمع والإقليم الذي تحكمه.

الفصل الرابع يتناول العوامل عددًا من القضايا المرتبطة بالموضوع الأساسي له، وهي أزمة الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، ويكرسها في عدد من المظاهر الرئيسية، أهمها أزمة غياب المؤسسية، ومشكلة غياب الشرعية عن الدولة.

كما يلقي هذا الفصل نظرة على أزمة تداول السلطة في العالم العربي؛ حيث



يُلاحظ أن كل أشــكال التدول الســلمي للسلطة معطلة، في مقابل أشكال أخرى غير سليمة من الناحية القانونية أو السياسية لتداول السلطة، بما في ذلك الانقلابات والتوريث؛ حتى في الجمهوريات.

الفصــل الخامس، تنــاول العوامل الداخلية لفشــل الدولة، مركــزًا على قضية الفســاد والفقر وغياب الحكم الرشــيد، وخصوصًا قواعد الشــفافية والمحاســبة، وكذلــك ســوء توزيع الثروة ودورها فــي خلق احتجاجات اجتماعيــة وحالة من عدم الاســتقرار الداخلــي التي قد تقود - كما جرى في تونــس ومصر وغيرها من بلدان الربيع العربي - إلى فشل الدولة وسقوط الأنظمة.

وســوف نلاحظ أن المظالــم الاجتماعيــة والاقتصادية كثيرًا ما تقــود إلى نتائج سياســية، فالفســاد والعوامل الأخرى المشــار إليها؛ قادت إلى حركات تمرد واسعة النطاق، أدت إلى سقوط الدولة.

وهذا الأمر ليس في بلدان الربيع العربي فحســب؛ بل إنه قانون مهم يفســر الأزمة في بلدان أخرى سبقت دول الربيع العربي في المرور بهذه المشكلة، مثل الصومال.

أمــا **الفصل الســادس والأخير**: فقد تنــاول العوامل الخارجيــة، وركز على دور السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي عالمنا العربي والإسلامي في إفشال الدولــة: حيث تتبنى واشــنطن سياســات تهدد الأمــن القومي للــدول، وأبرز مظاهر ذلــك التدخل فــي شــؤونها الداخلية، حتى مــن دون إذن الحكومــات، مثل عمليات الطائــرات بدون طيار وأنشــطة القوات الخاصة ضد العناصر الأصولية والمحســوبة على التنظيمات الجهادية المســلحة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة، والتي تتم في اليمن وباكســتان والصومــال، وامتدت إلــى ليبيا مؤخــرًا، ضمن ما يُعْــرَف بالحرب على الإرهاب الدولي.

هذه السياســات لا تتم إلا في دول فاشلة وفق المقاييس التي أشرنا إليها وتضمنها متن الكتاب، وهي بدورها أيضًا، عامل مهم في إفشال هذه الدول: حيث تهز هيبتها أمام مواطنيها، وبالتالي تعجز الدولة عن فرض القانون والنظام، وبالتالي تفتح المجال أمام فقدان الدولة لقدرتها على اســتخدام العنف المشــروع، وتشــيع الفوضى في ظل

مظالم اجتماعية واقتصادية قائمة.

كما أن واشنطن تفرض على الأنظمة حليفتها في المنطقة سياسات تتناقض بدورها مع طبيعة المجتمع الذي تحكمه هذه الأنظمة؛ فتلفظها هذه المجتمعات، وتتمرد عليها.

وهو ما جرى مع نظام مبارك في مصر؛ عندما تم فرض سياسات معينة عليه فيما يخص القضية الفلسطينية، بما يخدم المصالح الأمنية والسياسية الأمريكية والإسرائيلية، وخصوصًا مسألة حصار غزة، فكان ذلك أحد عوامل الغضب الشعبي عليه.

ولكن، ومع تناولنا النموذج المصري لفشل الدولة في كتاب «أمتنا بين مرحلتَيْن»، الذي أصدره مركز الإعلام العربي في عام ٢٠١٣م[١]؛ فإننا آثرنا اختيار نموذج حالة آخر هنا، إسلامي هذه المرة، لتوسيع نطاق البحث والصورة التي نقدمها، وهو باكستان؛ فسنرى كيف قادت السياسات الأمريكية إلى إفشال دولة كبرى مثل باكستان، وأن الهدف كان تدمير الدولة والجيش الباكستانيَّيْن.

كذلك يقدم هذا الفصل صورة كُلِّيَّة حول تاريخ الاستعمار في المنطقة العربية والإسلامية، ومستهدفاته، ومشروعات التقسيم التي تمت وتتم حاليًا لدولها.

وفي النهاية، خاتمة توجز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، مع عرض أفكار تهدف إلى تقديم صياغة جديدة للعقد الاجتماعي ما بين الدولة من جهة، والمواطن والمجتمع من جهة أخرى في عالمنا العربي والإسلامي، وتصوراتنا لعلاج مسببات ونتائج الإشكالية التي ناقشها الكتاب.

وعلى تعقيد المشكلة، فإننا استعنا بعدد من مناهج البحث المختلفة التي يصلح كل منها لدراسة جانب من جوانب الإشكالية الرئيسية للبحث، فعند دراسة العوامل الداخلية لمشكلة «فشل الدولة»، تمت الاستعانة بمنهج تحليل النظم بالأساس، وكذلك المنهج التاريخي، الذي جرت الاستعانة به أيضًا عند بحث الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية في إفشال الدولة، كما استعنا بمناهج البحث التي وضعها العالم

---

(١) نعتبر هذا الكتاب بمثابة الجزء الأول من مشروع فكري يتبناه المركز، في صدد دراسة الأوضاع السياسية والمجتمعية في عالمنا العربي والإسلامي، في إطار دراسة بواعث الربيع العربي.

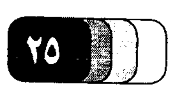
الأمريكي هانز مورجانثو عندما شرع في دراسة العلاقات الدولية.

وفي حقيقة الأمر، فإن دراسة مثل هذه المشكلة لم يكن بالأمر السهل، فقد كان من دونه الكثير من العوائق والمصاعب، من بينها تعقيد الإشكالية محل البحث باختلاف وتعدد أركانها وأسبابها ومظاهرها.

إلا أن عامل الصعوبة الأكبر كان طبيعة الإشكالية ذاتها؛ فهي مشكلة تمس صميم أوضاعنا في العالم العربي والإسلامي؛ حيث تسيطر العديد من القوى على الحكم، وتستخدم كل وسيلة لكي تحافظ على مكتسباتها الاقتصادية والسياسية والبيروقراطية.

ولذلك، فإن الحديث عن مثل هذه القضايا من المحرمات؛ لأنه في أبسط معانيه يقول للدول والحكومات لقد فشلت في أداء دورك، وبالتالي أفسحي المجال للبدائل، وبالتالي فإن البحث فيه يحتمل الكثير من المخاطر، وكذلك المصاعب في الحصول على المعلومات التي هي صميم أي عمل بحثي ناجح يمكنه أن يبني استنتاجاته على حقائق، وبالتالي يمكنه تقديم توصيات قابلة للتنفيذ، خصوصًا مع غياب ثقافة المعلومات عن حياتنا في العالم العربي حتى أزمنة قريبة، عندما كسرت الإنترنت وكذلك الأقمار الصناعية وباقي مفردات ثورة الاتصالات، أو ما يعرف في مجمله عام بثورة الإنفوميديا «Info Media»، هذه التابوهات المقدسة.

إلا أننا حاولنا قدر المستطاع الاستفادة مما هو متاح من معلومات من خلال الوسائل الموجودة حاليًا، كما أننا راعينا عدم الاعتماد على وجهة نظر واحدة في النقل والعرض، وبالتالي في التحليل؛ حيث أخذنا بعين الاعتبار الآراء والمعلومات التي تقدمها مختلف الأطراف المعنية بالإشكالية محل البحث، بما في ذلك خلاصات آراء الجماعات المسلحة التي تعادي بعض الحكومات والدول القائمة في عالمنا العربي والإسلامي، وتستخدم القوة؛ ليس لإسقاط الحكومات فحسب، بل لتغيير شكل الدول القائمة بالفعل!!







مدخل:

في فِقْه المفسدين والمستبدين

الفساد أحد أهم صُنَّاع الاستبداد والمستبدين، وكذلك هو أحد مظاهر حكم المستبدين؛ حيث يمتزج الفساد السياسي والإداري، ويتسرب إلى مختلف مفاصل المجتمع، تمامًا كما الاستبداد!



من بين أهم القضايا التي تشغل الفلاسفة والمفكرين، وكذلك الشعوب عبر التاريخ، قضية الاستبداد، ما بين دراسة كيفية نجاح المستبدين في الوصول إلى الحكم وتكريس وجودهم فيه، وبين قضية كيفية مواجهة استبداد المستبدين وتحرير الشعوب من عبوديتهم.

وترتبط قضية الاستبداد بعدد كبير من القضايا المتعلقة بالأحوال السياسية والمجتمعية، ونظم الحكم في المجتمعات الإنسانية المختلفة، ومن بين أهم هذه القضايا قضية الفساد؛ حيث يُعتبر، لدى كثير من الباحثين والمتابعين للشأن السياسي؛ أحد أهم أدوات تكريس الاستبداد، ومفرزاته في ذات الوقت.

فالفساد أحد أهم صُنَّاع الاستبداد والمستبدين، وكذلك هو أحد مظاهر حكم المستبدين؛ حيث يمتزج الفساد السياسي والإداري، ويتسرب إلى مختلف مفاصل المجتمع، تمامًا كما الاستبداد.

ويسهل الحُكَّام المستبدون ذلك، لأنه بطبيعة الحال يخدم مصالحهم، فالمستبد الفاسد لو غرس ثقافة الاستبداد والفساد لدى غالبية المجتمع: فإن ممارساته - أولاً - لن تكون مُنْتَقَدَة أو مُسْتَهْجَنة، باعتبار أنها تحولت إلى ثقافة مجتمعية، كما أنه - ثانيًا - سوف يربط فساد الأطراف مع الفساد والاستبداد في مستوياته الأعلى على مستوى قمة النظام، مما يخلق شبكة مصالح لا يمكن فصم عراها، يستفيد منها النظام الحاكم.

ويقول الأكاديميان الأمريكيان، بروس بيونو دو مسكيتا وألستير سميث، في كتابهما «دليل الاستبداد والمستبدين.. الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها»، والذي يتناول هذه القضية الاستبداد وعلاقته بالفساد: إن كلاً من الاستبداد والفساد يخدم كلٌّ منهما الآخر، وهو ما يبدو واضحًا حتى داخل الشركات والتنظيمات الصغيرة والأحزاب السياسية، وصولاً إلى مؤسسات الحكم في الدولة[1].

---

(١) صدر عن دار سطور. بالقاهرة. ٢٠١٣م.

والمسؤولية الرئيسية في هذا الإطار، تقع على عاتق القادة، إذ يقولان في هذا الأمر: «قادتنا على وجه التحديد هم من تقع عليهم المسؤولية، ويقتنع غالبيتنا بهذا الإعتقاد»، ولكنهما يشيرا إلى حقيقة أخرى مهمة، وهي أن هناك مسؤولية تقع على عاتق المحكومين، من كونهم هم من يسمحون للفسدة والمستبدين بالوصول إلى مآربهم».

والمظهر الأساسي للفساد، الذي هو أحد أبرز عوامل فشل الدولة، هو المظهر المالي والاقتصادي، حتى ولو كان يُمارَس في إطار سياسي، فعنصر الفساد والرشاوى المالية تُستخدم لجذب الأنصار، ويلجأ المستبدون إلى قتل المعارضين وتشتيت اتجاه شعوبهم عن طريق الحروب وافتعال النزاعات.

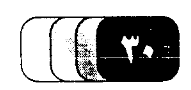
ويأخذ المؤلفان في هذا السياق، الثورات العربية عام ٢٠١١م، وبخاصة ثورة ميادين التحرير المصرية منطلقًا لنقاشها، وينتهيان إلى أنه عندما يتم التخلص من نظام مستبد وفاسد وإسقاطه، فقد يقوم نظام آخر لا يقل استبداد عن سابقه.

والفكرة الرئيسية للعمل السياسي التي تحكم سلوك الحُكَّام المُستَبدين، هي أنه في اعتقادهم أنه بإمكان القادة العمل بمفردهم بأسلوب أحادي، وهو ما يتضح من خلال التجارب التاريخية لأنظمة سياسية، ملكية وجمهورية حكمها فرد، ولعل النماذج الأبرز في هذه الحالة الملكيات والإقطاعيات الأوروبية في القرون الوسطى، والكثير من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تحكمها ديكتاتوريات عسكرية في الوقت الراهن.

ولكن هنا ينبغي التمييز ما بين الحكام الذين يحكمون من خلال منظومة قانونية ومؤسسية، كما فعل لويس الرابع عشر في فرنسا، وبين الحكَّام المنفردين المستبدين، كما الحال في كوريا الشمالية على سبيل المثال، وكما في سوريا وفي دول آسيا الوسطى في عالمنا العربي والإسلامي.

ومن خلال دراسة هذه النماذج: فإننا سوف نجد مجموعة ثابتة من الدوائر المرتبطة بعملية السياسة والحكم في أي بلد.

المجموعة الأولى هي مجموعة الحُكّام أنفسهم، أما **المجموعة الثانية**، فهي مجموعة المنتفعين والمستفيدين، وهي المجموعة التي قد تكون سببًا في تدمير



الدولة في بعض الأحيان: بسبب ما تقوم به من فساد ونهب لثروات الدولة والمجتمع، كما كان الحال في المجموعة التي أحاطت بوالدة لويس الرابع عشر، التي تولت حكم فرنسا عندما كانت وصية عليه قبل إتمامه السن اللازمة للحكم.

وفي الديكتاتوريات الحديث١٢ة، قد تكون الممارسات الديمقراطية مجرد «ديكور» لإخفاء معالم الديكتاتورية القائمة.

وتُعتبر عملية تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تكريس الاستبداد من خلال الفساد، وهناك الكثير من الحالات التي تورطت فيها بعض الشركات الكبرى في تزوير الانتخابات، لصالح الأنظمة الحاكمة، ضمن سلسلة المنافع المتبادلة بين الطرفَيْن.

ومن خلال استقراء التاريخ أيضًا، سوف نجد أن نهاية الحكام المستبدين، قد تكون بنفس الطريقة التي تولوا بها الحكم، من خلال انقلابات عسكرية، أو ثورات شعبية تطيح بهم، ولكنه في بعض الأحيان تتأسس ديمقراطيات محل الديكتاتوريات المنسحبة، كما جرى في الفلبين في عهد كورازون أكينو، بعد إسقاط نظام فرديناند ماركوس، في الثمانينيات الماضية.

إلا أن بعض القيادات الديكتاتورية تنجح في الحفاظ على نفسها في السلطة، ولا تسقط إلا بالموت، كما هو الحال في كوريا الشمالية: حيث أكثر الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة، استبدادًا في عالم اليوم.

وهناك عدد من الآليات التي تتبناها الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة، من أجل الحفاظ على بقائها، حتى لو أدى ذلك إلى إفشال الدولة.

ومن بين أبرز المخاطر التي يخشونها هو أن يتكتل ضدهم منافسوهم، حتى ينجحوا في الإطاحة بهم، ومِن ثَمَّ تدور رحى حرب سياسية وبيروقراطية تطال الكثير من الكفاءات الموجودة، أو ما يمكن أن يُطلَق عليه مصطلح «مخاطر الكفاءة»: حيث إن الكفء سرعان ما يتعرض لحرب ضروس للإطاحة به، باعتبار أنه يشكل تهديدًا كبيرًا على الرؤوس الكبيرة الحاكمة.

ولو أخذنا من بعض بلدان العالم الثالث نموذجًا لشرح ذلك، مثل نظام الرئيس

العراقي الراحل صدام حسين في العراق، وخليفته، رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي: فقد اتبع كليهما مبدأ أهل الثقة وليس أهل الكفاءة، وكان شعارهما في الحكم، «أَحِط نفسك بمجموعة من الثقاة منعدمي الكفاءة، أفضل من بعض الكفاءات غير ذات الموثوقية».

وينطلق من هذا المبدأ آلية أخرى يلجأ إليها القادة للبقاء في مناصبهم، وهي تشكيل ائتلافات صغيرة مرتبطة في مصالحها مع القيادات الموجودة، فيتم شكل من أشكال الاعتمادية، وبالتالي التعاون، مما يساهم في إطالة أمد القيادات القائمة.

ومن بين أبرز الآليات أيضًا التي يلجأ إليها الحُكَّام المستبدون للمحافظة على بقائهم في السلطة، هي المال: حيث يستخدمون ثروات دولهم في تعضيد نفوذهم، وشراء ولاءات المجموعات المحيطة بهم.

ولكن هذا الأسلوب له مخاطره، أولها أنه يعرض الدولة لمخاطر الإفلاس، عندما يتم استنفاد مواردها المالية، كما أنه يقود إلى رهن الولاء بوجود المال، ومن ثَمَّ: فإن عدم توافر المال اللازم لشراء الذِّمَم: يقود إلى مخاطر انقلاب هذه المجموعات على القيادات التي يحيطون بها.

ويرتبط ذلك بأحد أهم ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي القائم في دول العالم الثالث، وخصوصًا البلدان العربية: حيث إن ذلك يعني سرقة ثروات الشعوب، وتوزيع حقوق الفقراء على الأغنياء.

ويترتب على ذلك مضار عديدة وتداعيات سلبية بالنسبة للشعوب، التي تعيش في غالبيتها في مظاهر من الفقر، الذي يؤثر على حياتهم، مع غياب أي شكل من أشكال التنمية التي تفرض مستوىً من الدخل الذي يمكِّن الناس من الوفاء بالالتزامات الحياتية المفروضة عليهم.

ويرتبط بذلك قضية أخرى، وهي إنفاق المال عام في غير مواضعه، كأحد أهم صور الفساد التي تظهر داخل الأنظمة السياسية.

وفي هذا الإطار: فإن هناك حقيقة مهمة، وهي تشابه المراحل التي تمر بها الأنظمة المستبدة: حيث إنها تبدأ على درجة من القوة، مع استغلالها لموارد الدولة



التي تحكمها، وتوظفها بالشكل الذي يضمن استمرارها، بما في ذلك نهب هذه الموارد والثروات لصالح الحاكم، ولصالح المجموعات المحيطة به.

ثم تتهالك هذه الموارد وتنضب، ومن ثَمَّ تتعرض المجتمعات التي يحكمونها لأزمات اقتصادية، يتم فيها الاعتماد على الموارد المالية المحدودة المتاحة، فتفشل، وهنا تبدأ المجموعات المحيطة بالحاكم في التخلي عنه، مع ارتفاع وتيرة التذمُّر الشعبي ضده، بسبب المشكلات الاقتصادية القائمة، ومن ثَمَّ تتزعزع أركان النظام القائم.

وثَمَّة نقطة هنا تتعلق بعامل الخارجي؛ نقف أمامها لأهميتها في توضيح الكيفية التي تؤدي فيها العوامل الخارجية دورًا في إفشال الدولة، وتخص الكيفية التي تتعامل بها الشركات الكبرى في البلدان الغربية، وخصوصًا ما يعرف في العلوم السياسية التطبيقية بالمجمع الصناعي - العسكري في الولايات المتحدة والغرب، والذي يضم كبار الشركات والتكتلات التي تضم أكثر من مجموعة من الشركات الأصغر، عاملة في مجال صناعة السلاح والنفط.

هذه الشركات والمجموعات، لا تقتصر في فسادها على بلدانها فقط؛ بل إن نشاطها الأساسي يكون في الدول الأخرى، وخصوصًا الدول النامية التي يوجد فيها أنظمة مستبدة فاسدة.

فكثيرًا ما تساعد هذه الشركات تلك الأنظمة، حتى بالوسائل الاستخبارية، من أجل الحفاظ على هذه الأنظمة: لأنها تضمن لتلك الشركات مصالحها، سواء من خلال ضمان عقود هذه الشركات في مجال التنقيب عن النفط أو أية مادة خام أخرى، أو من خلال شراء منتجاتها من السلاح.

وتتباين سلوكيات الأنظمة المختلفة التي تأتي إلى سُدَّة الحكم في دول العالم النامي مع شعوبها، حتى لو كانت ذات طابع محافظ أو مستبد، ويكون الفساد عاملاً حاكمًا في تحديد رشادة أو عدم رشادة نظام الحكم في هذه الحالة.

ونقارن هنا ما بين حالتَيْ تركيا وإيران؛ فبالرغم من تساوي عدد سكان الدولتَيْن، ولكن سلوك النظام القائم في تركيا جعل من مستوى دخل الفرد فيها أربعة أضعاف مستوى دخل الفرد في إيران، بالرغم من أن الثروات الطبيعية التي

تملكها إيران أكبر من مستوى ما تملكه تركيا.

ويعود ذلك إلى مستوى الفساد القائم في إيران، فبينما تركيا تحتل مرتبة جيدة في سلم الشفافية العالمية: فإن إيران من بين أكبر دول العالم فسادًا، وهو ما يقلل كثيرًا من مستوى رشادة النظام الإيراني في مقابل الأتراك.

المعونات الخارجية بدورها، أحد أوجه الفساد التي تتصرف من خلالها الأنظمة المستبدة، وقصة الاستيلاء على المعونات الخارجية من جانب الأنظمة المستبدة الفاسدة شهيرة للغاية، وهذه المعونات لم يثبت لها الكثير من الفاعلية في أداء الهدف الرئيسي لها، وهو تحسين مستوى حِراك التنمية داخل البلدان النامية، وتدفعها الدول الكبرى في الأساس لتحقيق مصالح لها في هذه البلدان.

وللمفارقة؛ فإن الأنظمة «الديمقراطية» العتيدة في العالم، مثل الولايات المتحدة، تدفع «رشاوى» مُقَنَّعة لأنظمة مستبدة لتحقق لها مصالحها، والنماذج عديدة في تاريخ العالم العربي وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

فالمنح والمعونات لا تمنحها الدول الكبرى من أجل مكافحة الفقر على سبيل المثال في هذه البلدان الأقل نموًا، أو مساعدتها تنمويًا، وإنما من خلال هذه المنح والمعونات تسعى الدول الكبرى إلى تكريس امتيازات لها في الدول الصغرى.

وهذا الأسلوب يحول النظم الديمقراطية في البلدان النامية من ملائكة إلى شياطين، وفي كثير من الحالات لعبت المعونات الخارجية دورًا مهمًا للغاية في الإبقاء على أسوأ الديكتاتوريات في العالم، مثل النظام العسكري الذي يحكم بورما.

معالجة هذه الأوضاع تكمن في الشعوب؛ فالأنظمة المستبدة، مهما كانت قوتها، لا تستطيع مواجهة الشعوب إذا ما خرجت في مواجهتها، وتخلَّت أركان الحكم التي يستند عليها الحاكم المستبد، هنا يصبح سقوط هذا الحاكم في حكم الواقع.

ويرتبط أيضًا تخلي أركان الحكم عن الحاكم الديكتاتور بالشعوب، فهذا التخلِّي يحدث عندما تكون موجة الغضب الشعبي في أوجها، ونركز في هذا الإطار على الجيوش التي غالبًا ما تلعب دور الحارس للأنظمة الحاكمة وليس للأوطان.

وتتخلَّق الحالة الثورية للشعوب من العديد من العوامل، ولكنها غالبًا ما تنصب



عندما تنشأ حالة لا تُحْتَمل من الظروف، سواء تفاقم الفقر مع تنامي القمع، أو عند حدوث كوارث كبرى تطيح بعشرات أو بمئات الآلاف من المواطنين.

والتاريخ فيه الكثير من نماذج الحالة، من روسيا القيصرية، في مطلع القرن العشرين، ونيكاراجوا في السبعينيات والثمانينيات، وإيران في نهاية السبعينيات، وصولاً إلى حالة الثورات الشعبية في بلدان الربيع العربي، وغيرها من الحالات التي تثبت صحَّة هذه النظرية.

ولربيع الثورات العربية أهمية خاصة مع ما قدمه من أنماط جديدة للحشد وتحريك الجمهور من خلال وسائط التكنولوجيا الحديثة، وخصوصًا وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، أو النيوميديا «new media»، ولاسيما ذات المحتوى المعرفي أو ما يُعْرَف بالإنفوميديا «info media»: مثل الإنترنت ورسائل المحمول ومواقع التواصل الاجتماعي.







الفصل الأول

مفاهيم وتعريفات

الدولة بالأساس مصطلح وظيفي، أي هي ظاهرة إنسانية جاءت أو ظهرت لتحقيق مجموعة من الوظائف التي تشابكت وتعقدت مع تطور وتعقد الحياة الإنسانية وحاجات المجتمعات البشرية، هذه الوظائف يمكن وضعها في إطار واحد كبير، وهو التوزيع السلطوي للقيم والموارد المتوافرة والمحدودة على أفراد أو مواطني الإقليم، وإدارة وتنظيم شؤون الجماعة وحمايتها من أي تهديد داخلي أو خارجي

مدخل:

يرتبط موضوع فشل الدولة في عالمنا العربي والإسلامي، ودراسة تأثيرات السياسات الداخلية والخارجية، على بنية الدولة القومية الحديثة في مؤسساتها عاملة في قطاعات الأمن والتشريع والاقتصاد والخدمات وأدوارها الوظيفية بعدد من المصطلحات والمفاهيم المفتاحية.

ومن الأهمية بمكان، وضع تعريفات واضحة وضافية للمفاهيم المفتاحية لدراسته: حتى يمكن الوصول إلى فهم صحيح للإشكالية، التي نحن بصدد دراستها على أهميتها في الوقت الراهن وعلى ارتباطها الوثيق بالأمن القومي للدولة في العالم العربي والإسلامي بأبسط مفاهيمه.

ويعني الأمن القومي في أَوليَّاته، هو ضمان وجود الدولة في نطاقها الجغرافي وفي إطار سيادتها وكيانها السياسي المتعارَف عليه، وضمان أدائها ومؤسساتها لوظائفها، وخصوصًا الوظيفة الحمائية، للمواطن والدستور والحدود، وغير ذلك من مكونات الدولة، واستخدام ما يعرف بالعنف المشروع الذي هو حق أصيل للدولة، ووظيفة أساسية من وظائفها، في تطبيق القانون.

وفي هذا الإطار، فإن هناك لدينا خمسة مصطلحات رئيسية يجب تحديدها تحديدًا دقيقًا لارتباطها لوثيق بالموضوع المطروح، وهي:

- مفهوم الدولة.
- مفهوم المواطنة.
- مفهوم فشل الدولة أو انهيارها.
- الفساد والحكم الرشيد.

وهي مفاهيم أربع، ترتبط بالإطار أو المجال الموضوعي للقضية الرئيسية التي يناقشها الكتاب، وهي وظائف الدولة ومظاهر فشلها، وأسباب هذا الفشل.

أما المصطلح الخامس، فهو مصطلح الشرق الأوسط، ونهتم به باعتباره المجال أو النطاق الجغرافي للقضية التي يناقشها الكتاب.

أولاً: مفهوم الدولة State:

يرى بعض أساتذة العلوم السياسية، أن مصطلح الدولة القومية بمعناها الحديث، قد ظهر لأول مرة في عام ١٦٤٨م[1] على إثر صلح «ويست فاليا» الذي أنهى سلسلة الحروب الدينية التي عانت أوروبا ويلاتها طيلة قرون ثلاثة نتيجة لعوامل عديدة من بينها ظهور المذهب البروتوستانتي الإصلاحي على يد الألماني مارتن لوثر، ورغبة الكنيسة الكاثوليكية التقليدية في روما في الحفاظ على مكتسباتها لسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترسخت لها عبر قرون طويلة.

ولعل الباحثين الذين ذهبوا إلى هذا الاتجاه، قد وضعوا نصب تفكيرهم أساسًا قضية الحدود السياسية التي تم استبدالها بالحدود الجغرافية، التي كانت هي الحد الفاصل ما بين الكيانات السياسية والجماعات البشرية المختلفة.

فلقد رأى ملوك وأمراء أوروبا في ذلك الحين، أن الحل الأنسب لصراعات القارة الدينية والقومية، هو أن تستقل كل قومية كبرى فيها بكيان سياسي ذو حدود قاطعة واضحة بدلاً من الاعتماد على الظواهر الطبيعية كحدودٍ للكيانات والإقطاعيات التي كانت موجودة في ذلك الحين، أو ما كان يُعرف باسم «التخوم».

إلا أن التاريخ الإنساني ينبئُنا أن الدولة بمفهومها الوظيفي، وحتى بشكلها الحالي، قد ظهرت قبل ذلك التاريخ بكثير، بحيث يمكن القول بكثير من الاطمئنان إن الدولة الوظيفية قد ظهرت منذ أن ظهرت الحضارات والكيانات الإنسانية الكبرى القديمة، وتحديدًا حول حوض النيل في مصر وفي بلاد الرافدين في المنطقة الممتدة من هضبة الأناضول، وحتى تخوم آسيا الوسطى الغربية، وفي فارس والهند والصين شرقًا وغربًا في المناطق المعروفة حاليًا باسم اليونان وإيطاليا، حيث ظهرت حضارات أسبرطة والإغريق والرومان.

---

(١) الخطيب. محمد فتح الله (وآخرون): مبادئ العلوم السياسية. الكتاب الثاني: النظم السياسية. (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م. ص.ص ٢١١:٢٥٨). وانظر أيضًا:

- إسماعيل، محمود: المدخل إلى العلوم السياسية. (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩١م. ص.ص ٥٣:١٦٨).



فالدولة في أبسط تعريفاتها[1] هي مجموعة من الأفراد الذين يسكنون إقليمًا جغرافيًا معينًا وله حدود واضحة، ولديهم سلطة مشتركة تقوم على تنظيم وإشباع حاجات هؤلاء الأفراد وكفالة حقوقهم، وهذه السلطة غالبًا ما تأخذ شكل هيئة تم الاصطلاح عليها باسم «الحكومة».

ووفق هذا المفهوم، فإن هناك عناصر ثلاثة للدولة لابد من توافرها، وهي: المواطن والإقليم والحكومة أو النظام السياسي بحسب بعض الأكاديميين، وهناك من يضيف عنصرًا رابعًا إليها وهو عنصر الاستقلال أو السيادة[2]، بمعنى أن الدولة لكي يكتمل وجودها لابد لها من أن تكون كيانًا مستقلاً يمتع بالسيادة في الداخل والخارج، وتكون ممارسة هذه السيادة بطبيعة الحال من اختصاص الحكومة أو النظام الحاكم القائم[3].

وفي هذا نرى أن حضارات العالم القديم قد عرفت مفهوم الدولة كما نحياها في العصر الحديث باستثناء جزئية الحدود السياسية؛ حيث كانت - كما سبق القول - يفصل ما بين الجماعات البشرية في تلك الأزمات البعيدة «التخوم» أو العلامات الجغرافية التي تعتمد ظواهر سطح الأرض كفواصل ما بين الكيانات السياسية والجماعات الإنسانية المختلفة.

والدولة بالأساس مصطلح وظيفي، أي هي ظاهرة إنسانية جاءت أو ظهرت لتحقيق مجموعة من الوظائف التي تشابكت وتعقدت مع تطور وتعقد الحياة الإنسانية وحاجات المجتمعات البشرية.

وهذه الوظائف يمكن وضعها في إطار واحدٍ كبير، وهو التوزيع السلطوي للقيم والموارد المتوافرة والمحدودة على أفراد أو مواطني الإقليم، وإدارة وتنظيم شؤون

---

(١) المصدر السابق، ص. ص ٥٥ :٥٧.

(٢) إسماعيل. محمود: المصدر السابق، ص.ص ٨٩ :١٠٥.

(٣) هناك فروق ما بين النظام السياسي والنظام الحاكم؛ حيث الأول أوسع. ويضم مختلف مكونات المجتمع التي تلعب دورها في العملية السياسية. التي تعني إدارة شؤون الحكم ومصالح الناس. بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني. وبما في ذلك النظام الحاكم نفسه. والذي هو الإطار المؤسسي للدولة. ويضم سلطاتها الثلاث الرئيسية، وغير ذلك من المكونات.

الجماعة وحمايتهم من أي تهديد داخلي أو خارجي.

وبالتالي فإنه من وظائف الدولة - أيضًا - فَرْض القواعد المنظمة لعلاقات الأفراد داخل المجتمع وفرض طاعة الدولة أو الحكومة من جهة أخرى، على المواطنين.

وبالتالي فإن وظيفة الدولة تنقسم بين ما هو حمائي، وما هو إداري أو تنظيمي، وما هو اقتصادي متعلق بإدارة الموارد المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتجددة وغير المحدودة.

وتقوم الدولة بوظائفها هذه من خلال أطر ومؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية تعمل جميعها على فرض النظام والقانون ومراعاة مصالح الأفراد المواطنين المنتمين إلى هذا الإقليم أو هذه الدولة[1].

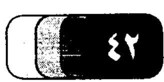
والدولة بمعناها الحديث الذي نعيشه في الزمن الذي نحياه الآن هي نتاج للتطور الذي طرأ بشكلٍ بطيءٍ على شكل العلاقات الإنسانية وشكل الجماعة البشرية ذاتها: حيث كانت هناك عوامل عديدة وراء هذا التطور الحثيث مثل القرابة أو الدين أو ضرورات إشباع حاجات الأمن والحاجات الفسيولوجية كأول أولوية في سلم الحاجات الإنسانية.

والدولة في هذا الإطار بدأت بالأسرة ثم تطورت هذه الوحدة إلى أن وصلت إلى مستوى القبيلة التي تعتبر هي أول وحدة متمايزة سياسيًا؛ حيث كان بها تنظيم واضح للسلطة وبُنية مؤسسية أولية، تطورت حتى أصبحت الإقطاعية هي أساس أو وحدة ممارسة السلطة وتطور الأمر حتى ظهرت الدولة بأركانها المختلفة المشار إليها.

وبطبيعة الحال، فإن المجتمعات البشرية لم تتساوَ في المراحل الزمنية التي مرت بها حتى توصلت إلى شكلِ الدولة الحديثة فمصر القديمة والدولة الرومانية والحضارة البابلية في العراق مثلاً، عرفت شكل الدولة منذ ما يزيد على الأربعة آلاف عام، بينما لا تزال بعض المجتمعات الأفريقية إلى الآن لم تستطع تطوير نفسها لتصل إلى

---

(١) الخطيب. مصدر سابق. ص.ص ٢٢٦:٢٤٧، وانظر أيضًا:
إسماعيل. محمود: المدخل. مصدر سابق، ص.ص ١٢٥:١٦٨



شكل الدولة؛ حيث لا تزال تدور في طور القبيلة، حتى ولو انطوت رسميًا أو شكليًا في صورة دولة.

وقد فرضت الطبيعة الوظيفية للدولة ظهور المؤسسات التي تعمل على رسم وتنفيذ السياسات التي تضمن تحقيق وظيفة الدولة على النحو الأكمل الذي يضمن بقاء وتطور المجتمع الإنساني الذي تضمه.

وبطبيعة الحال عرفت الناحية المؤسسية للدولة تطورًا وتعقيدًا كبيرَيْن عبر قرونٍ طويلة من التطور الإنساني وما طرأ من مستجدات مستمرةً تتوافق مع مفهومِ التراكمية الذي يميز الحضارات الإنسانية وناموس الخلق الإلهي للإنسان واستعماره للأرض.

فعرفت المجتمعات الإنسانية مفاهيم البيروقراطية والمجالس النيابية ذات الوظائف الرقابية التشريعية، وأجهزة الأمن والمخابرات، وكذلك أجهزة الدفاع والخدمات عامة وغيرها من المؤسسات التي ينبغي لها أو تم تأسيسها من الأصل للقيام بوظائف الدولة.

وظائف الدولة:[1]

في الإطار عام لتحديد وظائف الدولة، هناك اتجاهان للتعريف، الأول سياسي، ويعني بتحديد وظائف الدولة في مجملها عام كما يتم على أرض الواقع، مثل الدفاع وإحلال الأمن والاستقرار الداخلي والاجتماعي، من خلال القوانين والأطر الإدارية والتشريعية والتنفيذية، وفض النزاعات ما بين الأفراد، وتحقيق حاجاتهم من خلال توزيع عادلٍ للثروات والموارد المحدودة.

أمًا الاتجاه الثاني، فهو اتجاه «قانوني» يذهب إلى تعريف وظائف الدولة بناءً على مهام السلطات الثلاث بها، وهي السلطة التشريعية، والتنفيذية والقضائية.

وهناك أربعة مدارس مختلفة في العلوم السياسية تنظر كل منها نظرة مختلفة لوظائف الدولة بناءً على سلم قيميٍّ خاصٍّ بها، وهي:

---

(١) استفدنا في هذا الجزء. من بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، (القاهرة: دار النهضة العربية. الطبعة الثالثة، ١٩٦٦، ص ٣٦٢).

١. المذهب الفردي «Doctrine singles»:

ويعتمد على تقديس فكرة الحرية الفردية، وهم من غُلاة دعاة الليبرالية؛ فيرون ترك أمور المجتمع بالكامل للفرد، واقتصار دور الدولة على وظيفة الدفاع والأمن.

وهو أمر غير منطقيٍّ بطبيعة الحال، وقد تعرض هذا المذهب لانتقادات لمغالاته في «تقديس» الفرد؛ حيث ترك أنشطة رئيسية للدولة في أيدي الأفراد، مثل الصحة التعليم، وهو ما يضيِّق من دائرة أنشطة الدولة، بما يعيقها عن القيام بما يلزم في شأن تحقيق المصلحة عامة.

كما أن بعض أساتذة العلوم السياسية يرون أن ترك المهام الرئيسية عامة للدولة في أيدي الأفراد قد يؤدي إلى أزماتٍ اجتماعية، حتى ولو كان أداء الأفراد لهذه المهام يتم في إطار القانون.

فالقانون في هذه الحالة يقوم على أساس التمجيد من حرية الفرد، وبالتالي تكون مواده وبنوده تقدم حقوق الفرد على حقوق الجماعة، وهو أمرٌ لا يستقيم معه صيرورة الحياة البشرية.

٢. المذهب الاشتراكي «Socialist doctrine»:

يقوم المذهب الاشتراكي على أساس مقابل تمامًا لما يدعو إليه المذهب الفردي: حيث ينادي هذا لمذهب بضرورة تدخل الدولة في كل الأمور.

وقد ظهر أساسًا هذا لمذهب كردِّ فعلٍ لتناقضات ومشكلات المذهب الفردي، ونادى أصحابه بتطبيقه لإزالة آثار الرأسمالية والمذهب الليبرالي في صورته المتطرفة في المجتمعات الإنسانية.

إلا أن هذا المذهب بدوره به الكثير من العيوب، من بينها أن سيطرة الدولة الكاملة على شؤون المجتمع من شأنها القضاء على المبادرة الفردية وروح الابتكار والإبداع لدى الفرد، وهيمنة صانع القرار على الطبقات عاملة، وتنتقل هذه السيطرة من الدولة إلى كبار الموظفين، الذين يسيطرون بواسطة الأدوات الأمنية والبيروقراطية على مختلف أطياف المجتمع.

٣. المذهب الاجتماعي «Social doctrine»:



حاول المذهب الاجتماعي احتواء سلبيات المذهبَيْن، الفردي والاشتراكي، وتعظيم إيجابيات كل منهما، مع استقاء بعض ثوابته من الشريعة الإسلامية.

ويقضي المذهب الاجتماعي، وهو الأكثر انتشارًا في الوقت الرهان، بأن تكون وظائف الدولة عامة، بمعنى التدخل لحفظ الأمن، والدفاع عن كيان الدولة، مع إدارة علاقاتها مع العالم الخارجي.

كذلك تحافظ الدولة في المذهب الاجتماعي على القيم عامة والملكية الفردية، كما تدير الاقتصاد الكلي، مثل السيطرة على الثروات الطبيعية وإقرار العدالة الاجتماعية من دون القضاء على المبادرة الفردية أو ملكية الأفراد.

٤. وظائف الدولة في الشريعة الإسلامية:

من بين أهم السمات التي تتمايز بها وظائف الدولة في الشريعة الإسلامية، أنها تبيح للدولة وللسلطة الحاكمة (أولي الأمر) بتوسيع نطاق وظائفها والحد من حرية وحقوق الأفراد لصالح الجماعة وفق ضوابط شرعية يجب مراعاتها، تحقق التوازن ما بين الفرد والمجتمع[1].

ومن وظائف الدولة الأساسية في الإسلام، تبليغ الدعوة الإسلامية، وإقامة الشريعة والعمل بها، وتوفير الأمن وإقامة العدل ورد المظالم، والجهاد كفريضة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (كأحد جوانب أو أوجه تطبيق الشريعة)، وإقامة التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

***

(١) الأشقر، عمر سليمان: نحو ثقافة إسلامية أصيلة. (بيروت: دار النفائس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ٣٤٥)



ثانيًا: مفهوم المواطنة «Citizenship»:

المواطنة مفهوم أو مصطلح متعدد ومتنوع في طبيعته، ما بين ما هو مجتمعي وقانوني وسياسي، فالمواطنة تعني الانتماء لمجتمع واحد، يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد، وهو التعريف المجتمعي للمواطنة[1].

ولكن هناك جانب قانوني وسياسي للمصطلح؛ حيث إن هذا «المجتمع الواحد»، المشار إليه في التعريف السابق: يعني دولة معينة، والدولة مصطلح قانوني وسياسي بالأساس كما رأينا.

كذلك ترتبط المواطنة في هذا الإطار، بمفهوم آخر، وهو مفهوم حقوق الإنسان، ففي كتابه «العقد الاجتماعي»، يقول جان جاك روسو، إن المواطنة تعني أن للمواطن حقوق إنسانية يجب أن تُؤدى إليه، وفي ذات الوقت؛ فإن عليه واجبات وعدد من المسؤوليات الاجتماعية، «يلزم» عليه تأديتها[2].

ومن ثَمَّ؛ فإن هناك مصطلح آخر ينبثق عن مصطلح المواطنة، وهو مصطلح «المواطن الفعَّال» «Effective citizen»، أي ذلك المواطن الذي يشارك في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه أوالعمل التطوعي.

قانونيًا، فإن مصطلح المواطنة يشير إلى وجود صلة بين الفرد والدولة التي يسكن فيها أو ينتمي إليها، وهو ما يسمى في القانون الوطني والقانون الدولي المواطنة بـ «الجنسية» «Nationality». فالشخص الذي لا يملك المواطنة في أي دولة: هو عديم الجنسية.

وحقوق المواطنة ثلاثة فئات رئيسية[3]، الأولى، هي الحقوق المدنية «Civil Rights»، وهي الحقوق الأساسية للإنسان، مثل الحق في الحياة، وفي أن يلقى

---

(١) روسو، جان جاك: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد العزيز لبيب، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠١١م، ص.ص ٩٢:٩٥، ص ١٠٢، ص ٢٠٨).

(٢) المصدر السابق، ص ٩٨:١٠٠.

(٣) قريش، عبد العزيز: مفهوم المواطنة وحقوق المواطن (الجزء الثالث)، للمزيد طالع:

/http://www.oujdacity.net/international-article-12530-ar

المعاملة الكريمة، وألا يتعرض للتعذيب أو الحط من كرامته.

الفئة الثانية هي الحقوق السياسية «Political rights»، مثل الحق في الانتخابات، تصويتًا وترشيحًا، وكذلك وحق كل مواطن في العضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات مدنية، ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلد الوظائف عامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

الفئة الثالثة هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «Economic, social and cultural rights» ومن بينها الحق في العمل، وكذلك الحق في الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، وكذلك الحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة، والحق في التنمية.



ثالثًا: فشل أو انهيار الدولة «Failure State»:

مصطلح فشل أو انهيار الدولة أو ما يعرف في الأدبيات السياسية الغربية بالـ«Failure State»، هو أحد المصطلحات الحديثة الطارئة على مجال العلوم السياسية؛ حيث لم يظهر شكلٍ واضح في الكتابات السياسية إلا ربما في عقد التسعينيات الماضية؛ لوصف الوضع أو الحالة في الصومال في مرحلة ما بعد سقوط نظام الرئيس الصومالي الأسبق محمد سياد بري في عام ١٩٩١م.

ثم انتشر استخدام هذا المصطلح في حالات مماثلة؛ حيث كانت الكونغو الديمقراطية أو زائير خلال سنوات العنف الدموي الذي عصف بالبلاد في النصف الثاني من التسعينيات، نموذجًا مثاليًا لوصف الوصف في دولة انهارت مقوماتها الأساسية ومؤسساتها.

وهذا المصطلح يعني تلك الدول التي لا تستطيع أن تقوم بالوظائف الأساسية لها، وخصوصًا التعليم والأمن والحكم؛ وذلك وفق مجموعة من المؤشرات من بينها: النمو الاقتصادي، وحالة المؤسسات السياسية القائمة، وبشكل خاص قوة البرلمان وحالة الأحزاب والنقابات، ثم الحالة الأمنية، والرفاهية الاجتماعية بما في ذلك ضغوط السكان على الموارد المتاحة[1].

كما أن البعض[2] يميل إلى تعريف «الدولة الفاشلة» على أنها الدولة التي تميل إلى استخدام تدابير استثنائية للوصول إلى الأداء نفسه في مؤشرات الاقتصاد كالنمو بنفسه، والسياسية كالاستقرار السياسي، والمجتمع مثل خفض مدلولات الجريمة.

وهو تعريف وضعه الباحث المصري محمد السيد سعيد لدى دراسته للتقرير السنوي الرابع عن الدول الفاشلة في عام والذي تطلقه مجلة «السياسة الخارجية» و «صندوق السلام» الأمريكي لعام ٢٠٠٨م، والذي صدر في شهر يونيو ٢٠٠٩م.

وعند النظر إلى هذا التقرير، الذي يغطى سنويًا أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم:

---

(١) سعيد، محمد سيد: ما هي الدولة الفاشلة؟ دراسة منشورة عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. ٢٩ يونيو ٢٠٠٨م.

(٢) المصدر السابق.



فإننا نجد أن هناك دائمًا ما يكون عدد من الدول العربية والإسلامية من بين الدول العشر الأولى الأكثر فشلاً في عام، مثل الصومال والسودان والعراق وأفغانستان وباكستان.

وأضاف البعض دول الربيع العربي التي تشهد منذ نهاية عام ٢٠١٠م، سلسلة من الاضطرابات الأمنية وحالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، في ظل تدافع الكثير من القوى الداخلية والخارجية ضد الثورات التي قامت بها الشعوب ضد الأنظمة المستبدة الفاسدة التي كانت قائمة فيها، والتي - أي هذه الثورات الشعبية - اندلعت بسبب فشل هذه الأنظمة في القيام بواجباتها.

ولعل الملاحظة الأولية التي يمكن الخروج بها عند مطالعة أسماء هذه الدول؛ هي أن تلك الدول تعاني من اضطرابات أمنية وسياسية تحول دول تركيز الحكم ومؤسساته في القيام بالجوانب الوظيفية المنوطة به وعلى رأسها الأمن والتنمية.

وهذا الأمر، هو سبب ونتيجة في ذات الوقت، أما عند القليل المعمق لهذه الحالات فإنه يمكن الخروج بمجموعة من العوامل التي تؤدي إلى وقوع حالات فشل الدولة بدرجاتها المختلفة، ولعل أهمها عدم رشادة الحكم.

وهذا المفهوم - عدم رشادة الحكم - ليس مفهومًا قِيَميًا يحمل أحكامًا ذاتية، بل هو مفهوم علمي له قواعده التي وضعتها الأمم المتحدة في العديد من المناسبات والتقارير التي تصدرها، ولعل أهمها بالنسبة للعالم العربي هي التقارير السنوية للتنمية البشرية.

ويتعلق مفهوم الحكم الرشيد بمدى تمتع النظام السياسي الحكم بمعايير احترام قواعد الديمقراطية التي تعني في أبسط مدلولاتها القبول بالتناول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع السري المباشر، وكذلك مدى احترام الحكم لحقوق الإنسان والتزامه بآليات السوق والانفتاح الإعلامي واحترام قواعد الشفافية وخلافه.

عامل الآخر، هو التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لهذه البلدان بشكلٍ يتناقض مع اعتبارات الأمن القومي والمصالح الوطنية العليا للدولة، وهو أمر شديد

الوضوح في الحالة الباكستانية[1]؛ التي تُدرَّس باعتبارها نموذجًا للدولة عندما تقع في أزمات بسبب التزام الحكومات المتعاقبة بوصايا الراعي الأمريكي، حتى ولو تضاربت مع مصالح الأوطان.

وبالعودة إلى الأوضاع الداخلية للدول الفاشلة، أو الظروف الداخلية التي قد تدفع لفشل دولة ما: نجد أن هناك عامل شديد الأهمية في هذا الإطار، وهو وجود مجموعة من التناقضات السياسية ذات الأساس العرقي أو المذهبي أو الديني.

ومع عدم رشادة الحكم ووجود نظام ذو طبيعةٍ ديكتاتورية؛ لا يكون هناك إمكانات للوصول إلى حلٍ ملائم لجميع الأطراف المتنازعة، بما لا يضمن حتى الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية للدولة.

وهناك أيضًا الفساد وسيطرة مجموعة ضيقة على مقدرات الدولة، مع عدم توزيع ثمار التنمية بشكلٍ متوازن على أقاليم الدولة المختلفة وعلى مختلف الطبقات وشرائح المجتمع.

هذا الوضع يؤدي إلى احتقانات ومؤثرات اجتماعية قد تؤدي إلى اضطرابات تتطور إلى حد الوصول لمرحلة العصيان المدني والاضطرابات المدنية العنيفة طويلة المدى بما يفوق مؤسسات الدولة عن القيام بواجباتها وتعطل التنمية ويخل بالحالة الأمنية للمجتمع، وكلها من مظاهر انزلاق الدولة نحو حالة الانهيار والفشل[2].

وهناك صورة أخرى لانتشار الفساد. وهو المستوى الذي يخص الجهاز البيروقراطي للدولة؛ حيث يقود الفساد في هذا الإطار، إلى عجز الدولة عن أداء دورها في حفظ حقوق المواطنين.

الفقر - كذلك - مثله مثل التوترات الأمنية والسياسية أحد الأسباب والنتائج

---

(١) للمزيد في هذا الأمر، راجع: حسين، زاهد: جبهة باكستان.. الصراع مع الإسلام المسلَّح. (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٧م).

- الناصري، عمر: في قلب الجهاد، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٨م).

(٢) المديني، توفيق: فشل الدولة القُطرية وإشكالية العلاقة بين القومية العربية والإسلام. المستقبل البيروتية، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤م.



معًا بالنسبة لظاهر فشل الدولة. فالفقر يؤدي إلى عصيان مدني وأعمال عنف قد تؤدي إلى انهيار الدولة وعجزها من أداء أدوارها الوظيفية، وقد تؤدي حالة فشل الدولة إلى عجزها عن القيام بدورها في مجال التنمية والرفاهة الاجتماعية فيزداد الفقر وينتشر، وهكذا.

وكذلك، فمع عدم وجود استثمار جيد في مجال رأس المال البشري؛ فإن ذلك يؤدي إلى عدم خلق الكوادر القادرة على إدارة مؤسسات الدولة بالشكل السليم.

وثمة عامل آخر مهم في هذا الإطار، نجده قائمًا في الكثير من بلداننا العربية والإسلامية؛ يقود إلى فشل الدولة الحديثة بمعناها النُّظمي الوظيفي، وهو الإعلاء من شأن الحزب/ القبيلة، أو أية ولاءات فرعية أخرى، على حساب مفهوم الدولة.

ويؤدي هذا الوضع من الأصل، إلى عدم وجود الدولة إلا اسمًا فقط، وهذه الحالة أقرب ما يكون لها اليمن؛ حيث الواقع القبلي هو الذي لم يزل مسيطرًا على الدولة، حتى بعد تحقيق الوحدة اليمنية في التسعينيات الماضية.

وقد كان من المفترض أن تقود هذه الوحدة بين شمال وجنوب اليمن، إلى ترسيخ مفهوم الدولة، باعتبار أن الوحدة الاندماجية هي أعلى درجات التعاون ما بين كيانَيْن سياسيَّيْن، والمفترض أن الكيان الجديد قد نشأ بموجب قناعة لدى القيادات السياسية والأطر المجتمعية القائمة، بضرورة الوحدة التي تقود إلى تأسيس «دولة»، ولكن حتى بعد الوحدة: ظلت القبيلة والأسرة والعشيرة، هي الإطار الأساسي لبُنية المجتمع.

الاستبداد «Tyranny» بدوره، يخلق الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية، التي تقود إلى حالة من العصيان لدى المواطنين والمجموعات البشرية الموجودة داخل الدولة، وهو ما يضعف الكيان النُّظمي للدولة بكل تأكيد.

وحتى لو استطاع النظام المستبد الحاكم قمع المعارضة أو القضاء على أية توترات في مهدها؛ فإن سقوط هذا النظام سيؤدي إلى انهيار سريع للأوضاع في الدولة.

ولعل النموذج الأكبر في هذا هو حالة الصومال ما بعد سياد بري وكوت دي فوار ما بعد نظام هوفيه بوانييه، وبدرجة ما؛ مصر وتونس بعد ثورات يناير وفبراير ٢٠١١م.

وجانب آخر من دور الاستبداد في هذه المشكلة هو أن بعض الأنظمة الديكتاتورية غالبًا ما تكون معتمدة على كاريزما معينة أو شرعية «ثورية» ما، ويكون لهذا الوضع دور في خنق أية تناقضات أو مشكلات داخلية، وتجد هذه التناقضات مساحتها الواسعة بعد غياب هذه القيادة، وهو ما يُعرف في الأدبيات السياسية باسم «شخصنة النظام».

وفي الإطار، تعجز الخطط الإعلامية والسياسات الثقافية والتعليمية المتبعة عن حماية التراث الوطني وصيانة الهوية الوطنية وربط كافة فئات المجتمع على اختلاف آلياتها وعرقياتها بإطار وطني واحد وموحد يُعلي من الانتماء للدولة على حساب الانتماءات الأخرى.

ولذلك فإنه، وحال استمرار هذا الوضع، وعدم وجود سياسة تنشئة وطنية، سياسية واجتماعية سليمة فإنه سرعان ما تعلن هذه التناقضات عن نفسها.

محاذير حول المصطلح:

وبالنظر إلى مؤشر «صندوق السلام»، بالتعاون مع «معهد كارنيجي» الأمريكي لـ«الدولة الفاشلة»؛ فإن المؤشر يُقسِّم الدول إلى أربعة مجموعات وفقًا لمستوى الفشل: «دول فاشلة»، «دول فى مرحلة الخطر»، «دول تحت الرقابة»، و «دول مستقرة».

وهذا التقسيم يتم بناء على مؤشر مُركَّب من ١٢ مؤشرًا فرعيًا تتعلق بكافة عناصر مُكونات الدولة، من وجهة نظر مُعدِّي المؤشر، وكل منها مكون من عدد من المؤشرات الفرعية، وهذه المؤشرات هي:

- التدخل الخارجي
- النُخب المنقسمة إلى فصائل
- جهاز الأمن
- حقوق الإنسان
- الخدمات عامة
- تفكك عُرى شرعية الدولة
- الاقتصاد
- التنمية غير المتوازنة
- فرار البشر وهروب الاستثمارات
- تظلمات الجماعات
- اللاجئون والمُهجَّرون
- الضغوط السكانية

وليست - وفق هذا المؤشر - كل الدول الفاشلة، تكون فاشلةً على الدوام أو بشكل كليٍّ؛ حيث ظهر مصطلح «جيوب الفشل»؛ حيث يمكن ألا تكون الدولة فاشلة كُليَّة؛ ولكن بها جيب؛ أو أكثر: من «جيوب الفشل»، التى تؤثر؛ بدورها؛ على استقرار الدولة؛ ودرجة فشلها.

وهناك مَن ينظر إلى هذا المصطلح بحذر، مِن بين الأوساط البحثية في مصر والعالم العربي، في ظل وقوف بعض الدوائر والمؤسسات المسؤولة عن صناعة القرار في الولايات المتحدة خلف هذا المصطلح ومصطلحات أخرى مماثلة، قد ترمي مؤسسات التفكير «think tanks» وصناعة القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة، وكثير منها مرتبط بأجهزة الاستخبارات والأمن القومي الأمريكية، إلى تحقيق أهداف سياسية من ورائها، بشكل يعكس رؤية أو نصور الإدارات الأمريكية المتعاقبة للعالم، مثل «الدول الفاشلة» و«محور الشر»، ومما شابه.

وهناك مفهوم مماثل أو قريب الشبه من مفهوم الدول الفاشلة، وهو «الدولة الضعيفة» «Weak state» الذي يخص معهد «بروكينجز» ويستخلص ذات النتائج ولكن وفق أربعة مؤشرات فقط، وهي:

- النمو الاقتصادي
- الأمن
- أداء المؤسسات السياسية
- الرفاهية الاجتماعية

ويُميِّز تقرير «بروكنجز» مستويات تردي الأداء الحكومي بشكل يمكِّن من تصنيف الدول إلى ثلاث مستويات: دول فاشلة، دول ضعيفة، ودول ذات وضع مُقلِق.

ولقد تزامن إحياء مفهوم «الدولة الفاشلة»، مع بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى ووحيدة، سعت إلى إعادة ترتيب العالم بما يتناسب ومصالحها الجيواستراتيجية، فكان لازمًا تنشيط مفهوم «الدولة الفاشلة»، ليبرر ويخدم أغراضًا استعمارية بالانطلاق مِن القول: إن ثمة مجتمعات لا تستطيع حكم نفسها.

وتزامن ذلك مع «ترتيبات» و «مفاهيم» أخرى، مثل ظهور مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول لـ«حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان»، والذي بدأت إرهاصاته الأولى في وثيقة للأمين عام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، في عام ١٩٩٣م.

فشل السيادة الداخلية للدولة:

ترتبط هذه القضية، قضية فشل الدولة بأبعادها المختلفة، بقضية أخرى شديدة الأهمية، وهي مدى قدرة الدولة على القيام بأعمال السيادة الداخلية، والتي تعتبر صُلب وظائف الدولة.

فعندما تعاني دولة ما من حالة انهيار أو فشل مؤسسي؛ فإن ذلك يكون له بعض المظاهر والمؤشرات، من بينها خروج بعض أقاليم الدولة عن سيطرة الحكومة المركزية وانشقاق النظام السياسي الحاكم إلى أكثر من اتجاه أو تكتل.

ويرتبط بذلك عدم وضوح السياسات عامة للدولة إزاء مصالحها العليا وسياساتها عامة الداخلية والخارجية، مع عدم القدرة على اتخاذ القرارات الكبرى في القضايا الهامة التي تتعلق بمستقبل البلاد ووجدتها.

وهذا يعني فشل الدولة في بسط سيادتها داخليًا على إقليمها، وعجزها عن ممارسة أحد أهم مهامها، وهو العنف المشروع لفرض القانون والنظام.

وكثيرًا ما يؤدي العصيان المدني «Civil Disobedience» والاضطرابات الأمنية، إلى الإخلال بالأمن الجنائي والاجتماعي، فتنتشر الجريمة المنظمة والفردية مع غياب ذلك عن اهتمامات الجهاز الأمني لصالح الأمن السياسي، بما يدعم من حالة الاضطراب القائمة في المجتمع.

كما تتراجع في ذات الإطار، كفاءة الخدمات عامة المقدمة للمواطن بما يزيد من حالة الفقر وأعرض داخل المجتمع، فيزيد التذمر والتوتر الداخليَّيْن.

وبذلك تكون الدولة عُرْضَة للانقسام سواءً فعليًا داخل إقليم الدولة أو تفتت الدولة إلى كيانات سياسية أصغر، وهو ما قد يؤدي في كثير من حالات إلى الإخلال بالأمن والسلم الإقليمي والدولي، كما حدث في حالة انهيارٍ الدولة اليوغوسلافية السابقة: حيث شهدت منطقة البلقان توترات اجتماعية وسادتها اضطرابات سياسية وحروب أهلية هي أعنف ما شهدته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وصفوة القول في هذا الإطار، إن فشل الدولة لمشكلة آخذة في التزايد على مستوى بلدان العالم الثالث يعود في مسؤولية إلى طرفَيْن: الأول هو الأنظمة الحاكمة التي عجزت عن حماية الأمن القومي والاستقلالية لبلدانها.

الطرف الثاني، هو المجتمع الدولي أو القوى الكبرى تحديدًا، التي إما تركت هذا الدول لمشكلاتها، رغم أن بعض هذه المشكلات ذات أصول تعود إلى مرحلة الاستعمار أو تدخلت هذه القوى - وعلى رأسها الولايات المتحدة - بشكل يراعي مصالحها ولم يراع اعتبارات وظروف تلك البلدان وتناقضاتها.

وبجانب الفشلَ المؤسسي والنُّظُمي كأحد مظاهر فشل الدولة؛ فهناك العديد من الظواهر الأخرى المرتبطة بهذه القضية، على رأسها ظهور الجماعات السرية «Clandestine groups» والتنظيمات الهدامة «Subversive groups».

ويُقصد بالأولى كل مجموعة من الأفراد - أيًا كان عددهم - على شكل الانتظام في البناء والحرية، ويجمعها إطار فكري واحد وهدف مشترك وتعمل خارج المشروعية القانونية أو الشرعية الدستورية، لتحقيق مجموعة من الغايات والأهداف.

وقد يكون بعض هذه الجماعات شرعي، باعتبار الشرعية الجماهيرية التي تكون لها، والأخير غير شرعي، ولكنها لا تتفق مع الدولة في سياساتها وأنشطتها في إدارة الشأن عام للمجتمع، وتوجيه السياسات عامة للكيان السياسي المسمى بالدولة في الداخل والخارج.

ومن هذه النقطة الأخيرة، تنشأ مشكلة الصدام بين الجماعات السرية الشرعية أو غير الشرعية مع الدولة: حيث إن الأولى تتحرك في اتجاه يخالف سياسات الدولة، فتستغل الدولة سلطتها القانونية للحد من أنشطة هذه الجماعات أو القضاء عليها.

وتزداد مخاطر هذه الظاهرة، إذا ما لجأ أيّ من الطرفَيْن إلى العنف ضد الآخر: حيث هنا قد تحارب الدولة بالقوة المسلحة أو الأمنية جماعات سرية لكن لها حضور وتأييد شعبي ضخم، فتنشأ حالة من العدائية بين الدولة وبين شرائح واسعة من مواطنيها.

هذه الحالة تؤدي إلى المزيد من التحدي لسلطة الدولة، أو لجوء الجماعات السرية إلى العنف لوقف قمع الدولة لها، أو لإنهاء ما تراه هي من أنه أوضاعًا خاطئة قائمة تضر بها وبمن تعبر عنه من شرائح من أبناء المجتمع، أو بالوطن بشكل عام.

وتُعتبر حالتا اليمن وباكستان حاليًا الأبرز كمثال مع هذا الوضع، وتطرحان

العديد من الأسئلة حول، سلطة الدولة، وهل هي مطلقة أم مقيدة بالوظيفة التي أُنشئت لأجلها؟ وكذلك حول مسألة الصالح عام، ومن هو الطرف الأكثر قدرة على تفسيره أو وضع بنوده وأجندته؟

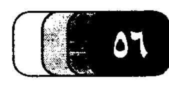
أما الجماعات الهدامة، فهي تلك المجموعات التي تتبنى أفكارًا تخالف بُنية المجتمع الفكرية ومنظومته الأخلاقية والثقافية، وتعمل على تغيير الوضع القائم بالأساليب العنيفة، وغالبًا ما لا يكون لديها البديل الذي تطرحه لهذا الوضع القائم..

وهؤلاء يطلق عليهم اسم «الفوضويون» أو الـ«Anarchists»، نسبة إلى مدرسة في الاشتراكية يُطلق عليها اسم الاشتراكية الفوضوية[1]، وظهرت أفكارها بشكل واضح في القرن التاسع عشر الميلادي، وكان من أبرز رموزها الكاتب الفرنسي برودون (١٨٠٩-١٨٦٥م) واثنان من الكتاب الروس وهما باكونين (١٨١٤-١٨٧٦م) وكروبوتكين (١٨٤٢-١٩٢١م).

وكروبوتكين، كان من أبرز رموز الثورة البلشفية التي قامت في روسيا في عام ١٩١٧م، وأطاحت بالحكم القيصري، وأعلنت الاتحاد السوفييتي.

***

(١) الخطيب. محمد فتح الله (وآخرون): مبادئ العلوم السياسية، مصدر سابق. ص.ص ٢٦٦:٢٩٤.



رابعًا: الفساد «Corruption» في مقابل الحكم الصالح أو الرشيد «Good governance»:

لا تُعتبر مشكلة الفساد جديدة على الحياة السياسية وعامة للدول أو للجماعات البشرية، فكثير من المخطوطات والوثائق القديمة، تشير على بعض الحالات التي استخدم فيها موظفون عموميون بسلطاتهم بشكل سيء، أو في غير ما هو من أجله مُنحوا هذه السلطات، وهذا هو أبسط تعريفات الفساد.

فهناك نموذج حالة شهير في التاريخ الفرعوني المصري، عندما تآمر كهنة معبد آمون على الفرعون أخناتون أو أمنحت الرابع (١٣٥٢ - ١٣٣٦ق.م)، بشكل وصل إلى حد خلعه وقتله بسبب تسديد مصالحهم وسلطاتهم التي مثلته دعوته - إخناتون - إلى عبارة إله واحد بخلاف آمون وباقي الآلهة الوثنية المصرية القديمة، وهو الشمس أو آتون(١).

ولذلك لا يُعتبر مصطلح الفساد جديدًا على الأدبيات السياسية ولسان عامة، إلا أن مصطلح الحكم الرشيد أو الصالح - وهو النقيض أو المعادل المعاكس للفساد - يُعتبر من المصطلحات الجديدة على الكتابات السياسية أو تلك المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام.

ولقد تم اصطكاك هذا المصطلح، ومن ثَمَّ تداوله بشكل واسع النطاق في العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ضمن حزمة أو «رزمة» المصطلحات الجديدة التي تمت صياغتها ونشرها في تلك المرحلة، أو إعادة صياغتها وتداولها بمعانيها، مثل «نهاية التاريخ»، و «النظام العالمي الجديد»، و «التدخل الدولي لحماية الأقليات وحقوق الإنسان».

ولا نعني بذلك تتبنى موقف أو وجهة نظر إيجابية أو سلبية إزاء هذا المصطلح،

---

(١) بحسب المؤرخ والكاتب الفرنسي سيمسون نايوفتس، في كتابه "أصل الشجرة"، الذي ترجمه المجلس الأعلى للثقافة في جزئَيْن ضمن المشروع القومي للترجمة، فإن آتون أو الشمس عُبدَ في مصر من قبل فترة تل العمارنة التي ينتمي إليها الفرعون إخناتون، ولكن كان يعبد ضمن باقي الآلهة الوثنية القديمة، التي كانت تُبعد في مصر، إلا أن الجديد الذي أتى بها إخناتون كان الدعوة إلى توحيد الإله الذي يعبده المصريون.



فلكل منها تقييم أو تقدير خاص، ولكن الهدف التأكيد على حداثة عهد مصطلح «الحكم الصالح أو الرشيد».

وللمزيد من التحديد، فقد أصبح هذا المصطلح محوريًا على المستويَيْن الإعلامي والسياسي، وعندما بدأت الأمم المتحدة في إصدار تقريرها السنوي عن التنمية البشرية عن طريق برنامجها التنموي (UNDP) في مطلع الألفية الجديدة.

ومبدئيًا، يعُرَّف الفساد[1] على أنه «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة» بحسب منظمة الشفافية العالمية، وفي تعريف قريب في معناه، يقول البنك الدولي للإنشاء والتعمير: إن الفساد هو «إساءة استعمال الوظيفة عامة للكسب الخاص».

إلا أن الأمور ليست بهذه البساطة التي تحملها هذه العبارات الموجزة أو المختصرة: فقضية الفساد واحدة من أكثر المشكلات العالمية تعقيدًا: حيث ترتبط بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، كذلك يفرز ظواهر ونتائج ذات طبيعة شمولية، تؤثر على مختلف حراك المجتمع في مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويكفي في هذا الصدد معرفة أن الفساد بمختلف أشكاله يؤدي إلى كلفة اقتصادية تبلغ حوالي ٤٠٠ مليار دولار سنويًا، بحسب إحصائية حديثة لمنظمة الشفافية العالمية[2].

ومن بين أشكال الفساد الرشوة «Bribery»، والتي تعتبر الشكل الأوسع انتشارًا من بين أشكال الفساد المختلفة، بجانب استغلال النفوذ والاستيلاء على المال عام والأملاك عامة.

على الجانب السياسي؛ فإن الفساد السياسي «Political Corruption» يعني استغلال السلطة والنفوذ من جانب القادة والسياسيين من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية خاصة، تزيد من ثرواتهم ونفوذهم.

وفيما يخص التبعات العميقة في تأثيرها بعيدة المدى للفساد، نجد أنها وثيقة

(١) التنير. سمير: الفقر والفساد في العالم العربي، (بيروت: دار الساقي. الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م).

(٢) الموقع الرسمي لنظمة الشفافية العالمية: /http://www.transparency.org، وانظر أيضًا: الفساد في العالم العربي - آفة رسمية وممارسة شعبية، تقرير لقناة دويتش فيله الألمانية، ٢٤ يناير ٢٠١٠م.

الصلة بموضوع مشكلة فشل الدولة هذا؛ حيث إنه من بين تداعيات ظاهرة الفساد هذه، انخفاض مستوى الأداء الحكومي، وزيادة الإحساس بالظلم بين المواطنين الذين يفقدون الثقة في الحكومات القائمة.

وهذا الفقدان للثقة؛ يؤدي إلى تقويض الشرعية السياسية والقانونية للدولة، كما أنه على المدى الأكثر عمقًا وبعدًا، فإنه من تداعيات ظاهرة أو مشكلة الفساد هذه تراجع مستوى الأداء الاقتصادي للدولة بما يؤثر على البعد الاجتماعي، ممثلاً في زيادة الفقر والبطالة.

ويؤدي ذلك على المدى الطويل، إلى حدوث العديد من الاضطرابات الاجتماعية التي قد تصل إلى حد العصيان المدني، بجانب ارتفاع معدلات الجريمة، إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، أو لغرض تحدي سلطة القانون الذي تنفذه الدولة الفاسدة، كجزء من تحدي الدولة ذاتها.

أما الحكم الرشيد أو الحكم الصالح، فهو على النقيض من ذلك، ومن خلال مجموعة من القواعد والمعايير التي حددتها الأمم المتحدة، وبعض الدراسات والتقارير الصادرة، عن بعض المؤسسات الأمريكية: مثل الكونجرس، ووزارة الخارجية، وغير ذلك من المصادر؛ فإن الحكم الرشيد هو ذلك النوع من منظومات الحكم التي تستوفي مجموعة من المعايير على رأسها:

- سيادة الدستور والقانون Supremacy of the Constitution and the law، وتطبيق قواعدها على جميع فئات وأطياف المجتمع من دون تمييز أو محاباة.
- التمكين «Empowerment» لمختلف أبناء وفئات المجتمع سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، بما يتطلبه ذلك من تساوٍ في الفرص، وكذلك في الحقوق والواجبات.
- الشفافية «Transparency»، مع إقامة نظام رقابي داخلي قوي وأمين، يعمل على ضبط أداء الموظفين العموم، من أدنى مستوى إداري وحتى رأس السلطة ذاتها.
- مراعاة الفصل ما بين السلطات الثلاث الرئيسية «Separation of authorities»، وتحقيق عنصر الرقابة النيابية على السلطة التنفيذية، وتقليص درجة نفاذية وتداخُل هذه الأخيرة على أعمال السلطة البرلمانية والسلطة القضائية.

- ضمان استقلال القضاء بشكل كامل عن أية تأثيرات Independence of the judiciary، باعتباره الضمانة الأولى لتطبيق القانون ومراقبة تنفيذ الدستور ومطابقة القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية له.

- الاهتمام بالتنمية البشرية «Human Development» وفق المعايير السليمة مثل توفير فرص متكافئة للتعليم والتأهيل والتوظيف، وتقديم الخدمات السليمة والتي تحفظ للإنسان كرامته في مجالات الصحة أو المواصلات وخلافة من دون تمييز سواء بين فئات المجتمع أو بين أقاليم الدولة المختلفة.

- العمل على إقامة مجتمع المعرفة «Knowledge-based society» الذي يعني اعتماد خطط طموحة في مجال التطوير العلمي والتقني في مختلف المجالات، وخصوصًا في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، مع تفعيل أقصى درجات الشفافية في مجال حرية تداول المعلومات، وتطوير حركة النشر والإصدار، واحترام حرية التعبير والرأي.

- احترام حقوق الإنسان «Human Rights»، مواطنًا كان أو أجنبيًا، بما يشمله ذلك من حقوق أساسية في الحياة والدين والعمل والسكان والانتقال وغير ذلك.

وبطبيعة الحال يُعتبر الفساد، وخصوصًا استغلال النفوذ «Influence peddling»، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان أبرز معوقات قيام شكل من أشكال الحكم الرشيد داخل المجتمعات العربية والإسلامية على النحو الذي سوف نراه، مع سيادة أنظمة الحكم التقليدية فيها التي تعتمد على سيادة فئة (قبيلة/ حزب/ عائلة/ جماعة) معينة على الحكم، حتى داخل البلدان ذات النظام الجمهوري.





خامسًا: الشرق الأوسط «Middle east»:

لم يعرف مصطلح جيو سياسي جدالاً ونقاشًا في تاريخ الأدبيات السياسية سواء تلك المكتوبة باللغة العربية أو تلك التي كتبت بالإنجليزية والفرنسية مثلما عرف مصطلح الشرق الأوسط.

وبلا شك، فإن الشرق الأوسط كإقليم جيوسياسي شديد الحساسية، يستحق ذلك على أهميته الذاتية بما يحتوي عليه من مقدراتٍ وثرواتٍ وموقع، وعلى أهمية الدور الذي يلعبه في السياسة الدولة، وموضعه من ترتيبات القوى العظمى والكبرى التي باتت تتحكم بقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وكذلك الإعلامية في الساحة الدولية بأسرها.

وللشرق الأوسط مدارس عديدة في تعريفه[1]، فالبعض يذهب في تعريفه على أنه تلك المنطقة التي تضم المشرق العربي ودول جواره، أي منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية بما فيها اليمن بالإضافة إلى مصر والسودان غربًا، أما شرقًا فيمتد حتى إيران ضامًا معه تركيا شمالاً.

ثم يضيف البعض إليه القرن الأفريقي جنوبًا ويمتد شرقًا ليسع أفغانستان وباكستان وبعض بلدان آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق.

وعند الرجوع إلى الكتابات الأمريكية التي تتناول بالحديث توصيف منطقة الشرق الأوسط: بما في ذلك وثائق وبيانات وزارة الخارجية الأمريكية؛ فإنه يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات، من بينها أنه دائمًا ما يكون هناك ربط ما بين عبارة أو مصطلح «الشرق الأوسط»، وبين نطاق جغرافي آخر يخص العالم العربي وهو مصطلح «شمال أفريقيا»؛ حيث كثيرًا ما نقرأ عبارة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

---

(١) راجع:
- المخادمي، عبد القادر رزيق: مشروع الشرق الأوسط الكبير، (بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م).
- تشومسكي، نعوم: أوهام الشرق الأوسط، ترجمة: شيرين فهمي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م).

ولهذا دلالته بكل تأكيد؛ حيث تم استبدال النطاق الجيوسياسي العربي بالنطاق الشرق أوسطي وشمال أفريقيا.

ويتطابق النطاق الجيو سياسي للشرق الأوسط سواء على مستوى التعامل الإعلامي أو السياسي والدبلوماسي من جانب الولايات المتحدة مع النطاق الجيوسياسي الذي تعمل فيه القيادة المركزية التابعة لهيئة الأركان الأمريكية المشتركة.

ولهذا أيضًا دلالاته، ودلالاته الأولية على الأقل تشير إلى تهيئة الولايات المتحدة لهذه المنطقة، التي تمتد من باكستان شرقًا وحتى المغرب العربي غربًا، ومن الصومال جنوبًا وحتى تركيا شمالاً، للتعامل بمختلف الأدوات التي تملكها الولايات المتحدة لتنفيذ سياساتها الخارجية بما في ذلك القوة المسلحة.

وذلك التطابق سهل أيضًا كثيرًا من التنسيق ما بين دوائر التنفيذ الأساسية سياسة الخارجية الأمريكية، وهي: مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، القوات المسلحة، والمخابرات المركزية الأمريكية.

ومصطلح الشرق الأوسط إنما هو مصطلح قديم، ولا يعود إلى العقود القليلة الماضية التي شهدت تفاعل ثم انتهاء الحرب الباردة، وانفجار سلسلة الحروب العربية الإسرائيلية، وحروب الخليج، الأولى والثانية والثالثة.

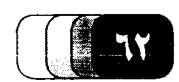
فاستخدام المصطلح ارتبط دائمًا بموجات الاستعمار التي هبت ريحها الخبيثة على العالم العربي والإسلامي، وكان أول توظيفٍ فعلي للمصطلح هو تلك الفترة التي بدأت فيها أوروبا في تصفية دولة الخلافة العثمانية في العقد الثاني من القرن العشرين.

ويقول عبد القادر رزيق: إن الدعوة إلى الشرق أوسطية ليست جديدة على المنطقة: حيث إن هذا المشروع قد يتم تدمر المشروعات الاستعمارية التوسعية للقوى الدولية»[1].

وكانت بداية التطبيق الفعلي لمشروعات الشرق أوسطية، معاهدة سايكس -

---

(١) عبد القادر رزيق المخادمي: مشروع الشرق الأوسط الكبير. مصدر سابق. ص ٣٢.



بيكو التي وقعها وزيرَيّ خارجية فرنسا، جورج بيكو، وبريطانيا العظمى، مارك سايكس، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، لتقسيم مناطق النفوذ في مناطق المشرق العربي المختلفة.

وفي تلك الفترة شاعت فكرة «الشرق الأوسط» في السياسة البريطانية وفكرة «المشرق» في السياسة الفرنسية، وعكست تصورات كلا البلدَيْن الاستعماريَّيْن إزاء مناطق النفوذ في هذه البقعة من العالم، على أهميتها الجغرافية والسياسية والتي زادت بعد اكتشاف منبع النفط في إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية.

وفي هذا الإطار؛ فإن الكاتب المصري الراحل محمد سيد أحمد، له مقولة أشار فيها إلى أن «الشرق أوسطية» لها أبعاد تاريخية بعضها يمس علاقة العالم العربي بالعالم الغربي؛ العالم العربي بانتمائه الإسلامي الأوسع والعالم الغربي بهويته المسيحية واليهودية، وإن كان هناك بعض التمايز ما بين ما هو يهودي وما هو مسيحي في الغرب بحسب سيد أحمد[1].

ومصطلح «الشرق الأوسط» يعكس هوية معينة ترغبها هذه القوى للعالم العربي والإسلامي، ومع المضي قدمًا في تنفيذ بنود وأفكار هذا المشروع من جانب الولايات المتحدة والتحالف الغربي - الصهيوني الذي تقوده: يمكن القول بقلقٍ إن هوية المنطقة قد صار لها قرن من الزمان تفرض عليها من الخارج!!

وبطبيعة الحال، فإن وراء كل مصطلح من هذه المصطلحات العديد من الخلفيات والاعتبارات الواجبة الدراسة، إلا أننا ما حاولنا عمله في هذا المقام هو تقديم أوليات عنها لمساعدتنا على فهم ما سوف نتحدث عنه في الفصول القادمة بإذن الله تعالى.

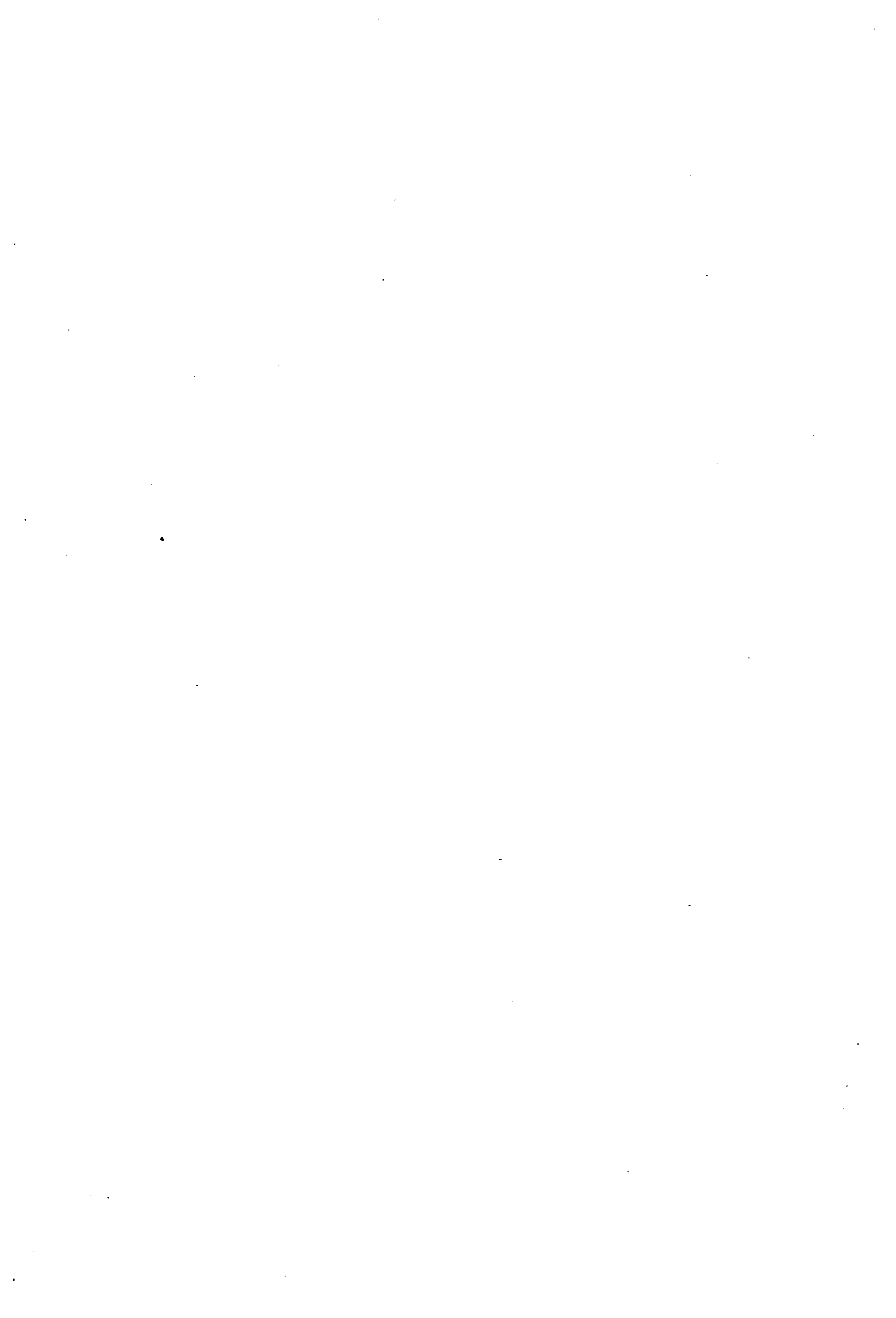
---

(١) أحمد، محمد سيد: الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية. في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦م، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٠٥.

وانظر أيضًا:

ثابت، أحمد: الشرق الأوسط الكبير، "مدارك"، إسلام أون لاين، ٤ مارس ٢٠٠٤م، للمزيد طالع:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/100623-2004-03-04%2020-10-23.html.







في مفهومَيْ السيادة واحتكار العنف المشروع من جانب الدولة

عوامل فشل ونجاح الدولة من منظور تاريخي وفكري

قبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكًا للأباطرة والملوك، ثم انتزعها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استقلال الشعوب واعتدادها بنفسها، أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدهما ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي مُمثَّلاً في القوى المتحكمة فيه.

مدخل:

لا يمكن بحالٍ من الأحوال فهم ظاهرة من دون التماس الجوانب المعرفية المتعلقة بها، وهناك بجانب المفاهيم السابقة عدد كبير من المفاهيم التي يجب الإلمام بها لفهم حقيقة المشكلات السياسية والمجتمعية التي تمر بها دول عالمنا العربي والإسلامي.

وعند دراسة قضية مثل فشل الدولة، وتراجع قدرتها على القيام بأدوارها؛ فإنه من الأهمية بمكان إلقاء إطلالة سريعة على بعض الجوانب المتعلقة بالدولة من الناحية الوظيفية، وخصوصًا فيما يتعلق بمفهومَيْ السيادة واحتكار العنف المشروع من جانب الدولة من أجل إنفاذ القانون وحفظ النظام، وذلك من أجل المزيد من الفهم لعوامل فشل ونجاح الدولة من منظور تاريخي وفكري.

بمعنىً آخر: يدرس هذا الفصل كيف نشأت الدولة القومية الحديثة في الغرب، باعتبارها ظاهرة غربية بالأساس، وإلى أي مدى فرضت سيادتها على مواطنيها، وشروط فرض هذه السيادة، ومظاهرها، وخصوصًا فيما يتعلق بقضية احتكار العنف المشروع لفرض النظام والقانون، وبالتالي فهم أسباب تمرد شرائح مجتمعية واسعة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية على سلطة الدولة هذه.

ويتناول هذا الفصل، هذه «المقدمات»، في ثلاثة مباحث أساسية، وهي:

- المبحث الأول: في مفهوم السيادة واحتكار العنف.
- المبحث الثاني: حول قضية سيادة الدولة.
- المبحث الثالث: حول قضية العنف بين الدولة والمجتمع (نظرة تاريخية حول تطور مفهوم الحكم الرشيد وسيادة الدولة).

***

المبحث الأول: في مفهوم السيادة واحتكار العنف

عندما بدأ الآباء الأوائل لعلم السياسة والاجتماع - وخصوصًا في القرون الوسطى - في دراسة «ظاهرة» الدولة، التي كانت بالفعل ظاهرة مستجدة في ذلك الحين على حالة العمران البشري، وأنساق الجماعات الإنسانية القائمة، والتي كانت تتراوح بين الإقطاعية أو القبيلة، أو انتقالاً فجائيًا لمستوى الإمبراطورية دون المرور بمرحلة الدولة القومية بمعناها الحديث؛ فإنهم حاولوا تحديد مدلول المصطلح، وخصوصًا فيما يتعلق بوظائفه.

وفي خلال محاولاتهم لتحديد مدلول المصطلح، كان من بين ما تم بحثه قضية وظائف الدولة، أو ما هي الأدوار التي سوف يضطلع بها هذا الشكل الجديد من أشكال التجمعات الإنسانية، واستفادوا في هذا الإطار من بعض التجارب التاريخية التي وصلت إلى شكل مقارب لشكل الدولة القومية الحديثة، مثل مصر والعراق والهند، وتجارب الإمبراطوريات الكبرى التي كانت تحكم في ذلك الحين، مثل دولة الخلافة الإسلامية والإمبراطورية الرومانية.

وكان على رأس هذه المهام المهمة الأمنية ثم إشباع الحاجات الإنسانية التقليدية، مثل تأمين الدولة لموارد المياه والغذاء، وتحسين مستوى الوضع الاجتماعي بشكل عام، بما يسمح بحياة آمنة ومستقرة لمواطنيها، ما يتيح لهم تحقيق تقدم في مختلف دوائرهم الحياتية، سواء الخاصة أو عامة، بما في ذلك الطموحات الأكاديمية والمهنية، وغير ذلك، فيما يعرف في علوم الاقتصاد بـ «الرفاه عام للمجتمع».

ويلاحظ أن هذه المهام تكاد تنطبق على هرم الحاجات الإنسانية الذي وضعه علماء النفس والاجتماع الأوائل، وعلى رأسهم أبراهام ماسلو[1]، الذي وضع أولاً الحاجة إلى الأمن ثم الحاجات الفسيولوجية، مثل الأكل والشرب والجنس، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الحاجات الاجتماعية مثل تقدير الذات والآخرين من خلال

---

(١) أبو حطب، فؤاد عبد اللطيف: مدخل إلى علم النفس، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧، ص ١٥٠ وما بعدها).



عمل الإنسان ونشاطه عام، مع سعي الإنسان إلى تطوير مواهبه وقدراته، بحسب طبيعة هذه المواهب، ورغبات الإنسان واهتماماته.

وفي هذا السياق، اعتُبِرَت الوظيفة الزَّجرية للدولة - التي تعتمد على الاستخدام المشروع للعنف لفرض القانون والأمن، وإنفاذ مبادئ العدالة والمساواة في الفرص داخل المجتمع - انطلاقا من تعريف بسيط للسيادة في العلوم السياسية، وهو «مبدأ القوة المطلقة غير المُقيَّدة»(١)- هي الأهم، لأنها هي التي تضمن للدولة تحقيق الاستقرار الداخلي، ودرء الأخطار الخارجية، وحماية مصالح الدولة في الجوار وفي دوائرها الحيوية، وكل ذلك بغرض تهيئة الظروف لممارسة حياة طبيعية لأفرادها.

ولذلك، وكما سبق القول، حدد علماء وباحثون سياسيون معايير فشل الدولة، بفشل الدولة ومؤسساتها في القيام بوظائفها في إشباع الحاجات الأساسية -، محددين فقدان الدولة لوظيفتها الزَّجرية باستخدام العنف المشروع، كأحد أبرز معالم فشل الدولة سياسيًا ومؤسساتيًا، وليس بالمعنى الأمني الصرف، أو القانوني عام - فالدولة الفاشلة لا تفقد حقها في ممارسة وظيفتها الزَّجرية من الناحية القانونية، ولكن من الناحية السياسية والاجتماعية الأوسع.

ويرتبط بذلك أيضًا، الطبيعة المبدئية للدولة ككيان سياسي، والذي قام في البداية على التحديد الجغرافي لسلطة الدولة؛ حيث إن الدولة الحديثة هي كيان وُجد لممارسة سلطات بعينها في نطاق جغرافي معين وبصفة دائمة، وبالتالي لا يقبل بوجود كيانات سياسية أخرى مستقلة عنه في داخل هذا الإطار الجغرافي، وبالتالي فإن فرض النظام والقانون باستخدام العنف المشروع هو الأولوية الأولى للدولة في عملها.

وفي هذا الإطار سوف تنطلق دراستنا للعوامل الداخلية التي تؤدي إلى إفشال الدولة، وعجز مؤسساتها على أي درجة من الدرجات، أو مستوى من المستويات.

وفي السياق، فإنه لا يمكن رد هذه العوامل إلى مستوًى واحد أو طرف واحد

---

(١) إسماعيل، محمود: المدخل إلى العلوم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص.ص ٨٩:١٠٥).

من الأطراف الفاعلة في الدولة؛ حيث قد تتحمل المؤسسات القائمة ذاتها مسؤولية فشلها.

والمعيار الرئيس المعتمد في هذا الإطار: أي في تحديد المسؤولية، هو عنصر الممارسة؛ حيث إنه لا يمكن توجيه اللوم إلى الدولة إذا ما لجأت إلى صلاحياتها باستخدام وظيفتها الزَّجرية ضد شريحة من مواطنيها تسعى إلى افتعال فوضى من نوع ما أو استخدام العنف في تحقيق أهداف سياسية، أو الإرهاب في أبسط تعريفاته، إذا ما كانت الدولة تقوم بواجباتها في حدود تعريف مفهوم الحكم الرشيد، أو على الأقل، تقوم بالحد الأدنى من وظائفها الأساسية.

في المقابل، لا يمكن وصف جماعة ما بالهدامة إذا لجأت إلى أشكال الاعتراض المختلفة، سواء الاحتجاج السلمي من وقفات ومظاهرات واعتصامات، وصولاً إلى العصيان المدني، أو الاحتجاج العنيف من مستوى اضطرابات الشوارع، وصولاً إلى مستوى رفع السلاح في وجه الدولة، إذا ما كانت الدولة لا تقوم بمهامها، أو تُميِّز بين شرائح المجتمع المختلفة، أو تستخدم العنف ضد شريحة دينية أو عرقية بعينها، من دون وجه حق، أو سعيًا للقضاء على أتباع طائفة/ دين/ عرق بعينه.

وهي مفاهيم لها العديد من الأبعاد الشرعية؛ حيث إن تطبيق الحاكم لبعض الحدود الشرعية في الدولة الإسلامية لا يتم إلا إذا ما وفرت الدولة كل متطلبات العَيْش الكريم أو على الأقل الحد الأدنى الذي ينتفي معه سبب مخالفة الأفراد لأحكام الشريعة؛ خصوصًا في الجرائم ذات الصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، مثل السرقة والاغتصاب.

وفي التاريخ الإسلامي بعض المواقف التي توضح ذلك؛ حيث «أوقف» الخليفة الراشد الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب «رَضِيَ اللهُ عَنْه»، تطبيق حد السرقة في عام الرَّمادة، وهو ما كان ضمن مجموعة من الاعتبارات التي استند إليها الإمام الأكبر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر السابق، في رأي فقهي أبداه قبل سنوات في هذا الأمر، حول مسألة تطبيق الحدود الشرعية في مصر في الظروف الراهنة للمجتمع.

ولكن هنا تلزم الإشارة إلى أنه يجب التمييز في هذا المقام بين عدد من الأمور، أولها: هو أن هناك فارقًا بين ظهور مشكلات بين شريحة بعينها من مكونات المجتمع، وبين الدولة، وبالتالي رفع السلاح أو إعلان العصيان المدني في وجهها، وبين فكرة الخروج على الحاكم، وهو أمر له ترتيبات شديدة التعقيد على مختلف المستويات.

كما حددت له الشريعة الإسلامية مجموعة من الظروف والاشتراطات من بينها: أنه لا يجوز الخروج على الحاكم، إذا ما ترتب على ذلك مفسدة أو مفاسد أكبر بالنسبة للمجتمع المسلم، أو كان الحاكم لم يمنع إقامة الصلاة في الأرض، وغير ذلك.

كما أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي تحكم عملية رفع السلاح في وجه الدولة، ومن بينها - في أبسط تقدير - تناسب رد فعل شريحة بعينها مع طبيعة المظلمة التي تتعرض لها على يد الدولة؛ فلا يصح بطبيعة الحال رفع السلاح أو استخدام العنف في حالات تتعلق بتباين معدلات التنمية بين أقاليم الدولة المختلفة.

كما أن عنصر «العَمْدية» هنا شديد الأهمية فيما يخص معيار استخدام العنف بين الدولة وأية جماعة أخرى، كما أن النزاعات بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الدولة ومواطنيها، أو حتى بين الدول المختلفة، لا تندلع إلا كخيار أخير، وبعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى لعلاج الأزمة أو الموقف الذي تسبب في قيام نزاع بين طرفين.

ولذلك؛ فإن إلقاء اللوم على طرف بعينه في فرض حالة من عدم الاستقرار تعطل حراك التنمية والتطور في الدولة - عبر تفتيت الجبهة الداخلية، وتوجيه الجهد الأكبر والكثير من التمويل لجهة الأمن، أو إعاقة مؤسسات الدولة عن القيام بدورها التنموي، أو حتى في تسيير دولاب الحياة اليومي للمواطن والدولة - يفترض القيام بمجموعة من البحوث الدقيقة حول جذور الأزمة؛ حتى يتسنى تحديد دقيق للطرف المسؤول.





المبحث الثاني: حول قضية سيادة الدولة

في المستوى السابق من التحليل تحدثنا عن دور عامل تحدي سلطة الدولة وسيادتها في إسقاطها أو إفشالها، وهو ما يستوجب البحث في جزئية السيادة.. ما هو مفهوم السيادة؟..

السيادة نوعان في مفهوم علم السياسة، الأول هو «السيادة القانونية»، وتعني - وفق عالم السياسة الأمريكي هايوود آندرو - «السلطة القانونية المطلقة التي تمتلك - دون منازع - الحق القانوني في مطالبة الآخرين الالتزام والخضوع للدولة بالشكل الذي يحدده القانون»، أما النوع الثاني فهو «السيادة السياسية»، وتعني القوة السياسية غير المُقيَّدة، أي القادرة على فرض الطاعة، وهو ما يستند غالبًا إلى احتكار قوة الإرغام، أو احتكار ممارسة العنف»[1].

كما أن هناك اتجاهَيْن في تحديد طبيعة سيادة الدولة؛ حيث إن هناك سيادة داخلية، وسيادة خارجية؛ حيث ترتبط الأولى بقدرة الدولة على ممارسة سلطاتها القانونية والسياسية على مواطنيها وكامل إقليمها الجغرافي، كما ترتبط السيادة بوجود سلطة عليا داخل الدولة تصنع القرارات وتصدرها وتلزم جميع المواطنين والجماعات والمؤسسات داخل حدود الدولة، بها، وتفرض النظام والقانون بقوة الإرغام، أو من خلال العنف المشروع في إطار الوظيفة الزَّجرية للدولة.

بينما تعني السيادة الخارجية مدى قدرة الدولة على التصرف ككيان سياسي مستقل ذي سيادة، وأحيانا يطلق على ذلك النوع أو الاتجاه من السيادة مفهوم «السيادة الوطنية» أو «الدولة ذات السيادة»، وترتبط بوضع الدولة في النظام الدولي، وقدرتها على إدارة قرارها الخارجي بشكل مستقل.

(١) المصدر السابق، وطالع أيضًا:

ليلى حلاوة: السيادة.. جدلية الدولة والعولمة، مدارك، أون إسلام، ٥ مايو ٢٠٠٥م، للمزيد طالع:
html.47-00-2022%08-05-2005-http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/99415



ولذلك؛ فإن بعض فقهاء القانون الدولي عام يرون أن أي كيان سياسي لا سيادة له أو يتمتع بسيادة ناقصة أو معدومة لا يمكن أن نطلق عليه اسم أو وصف «دولة»[1].

وتبلور مفهوم السيادة مع ظهور الدولة القومية الحديثة في القرنَيْن السادس عشر والسابع عشر الميلادي؛ حيث تزايدت سلطة وقدرة الأنظمة الحاكمة، وغالبيتها كانت أنظمة ملكية مطلقة، على الأقاليم والناس في مقابل تراجع سلطات وقوة المؤسسات والكيانات العابرة للقوميات والحدود مثل الكنيسة الكاثوليكية في روما، والتي أدى تراجع سيادتها وسلطاتها لحساب الدول القومية إلى زوال الدولة الرومانية في النهاية.

وفي هذا الإطار، استفادت الأنظمة الملكية الحاكمة ذات الطابع المركزي التي ظهرت في فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا - ووحدت الكيانات المتنافرة التي شكلت هذه البلدان - من تنظيرات وضعها جان بودان وتوماس هوبز فيما يخص مفهوم «السيادة»؛ حيث استخدمت هذه الأنظمة مفهوم «السيادة» كما وضعها هؤلاء لتبرير النظم الملكية المطلقة التي كانت حاكمة.

ومن بين العبارات المهمة التي قالها جان بودان في هذا الإطار: أن القانون «لا يمكن تجاوزه»، وفسر ذلك لأن «القانون يُعتبر تعبيرًا عن إرادة صاحب السيادة التي ينبغي أن يخضع لها الجميع»[2].

كما عرَّف هوبز السيادة بأنها «احتكار قوة الإرغام»، ودعا إلى أن يتم تركيزها في يد حاكم واحد «لا ينازعه فيها أحد»، مُخيِّرًا الناس بين «الملكية المطلقة» و «الفوضى المطلقة»[3].

وفي الإطار، فإن سلطة الدولة وسيادتها إنما هي سلطة أصلية وأصيلة، بمعنى؛ أنها تنبع من داخل الدولة، ولا تستمد أصلها من سلطة أخرى.

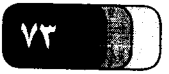
وبرر المفكرون الأوائل الذين دعموا بقوة فكرة سيادة الدولة، وعلى رأسهم

---

(١) حلاوة، مصدر سابق.

(٢) حلاوة، مصدر سابق.

(٣) الخطيب، محمد فتح الله (وآخرون): مبادئ العلوم السياسية، الكتاب الأول: تطور الفكر السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص.ص ٨٣:١١٧، وص.ص ١٤٧:١٥٥).



بطبيعة الحال المفكر الإيطالي نيكولاي ماكيافيللي، بأن ذلك ضروري لحماية النظام والاستقرار والأمن.

إلا أنه حتى في أكثر التفسيرات تطرُّفًا لمفهوم «السيادة»، فإن الملكيات «المطلقة» «مقيدة» سواء «بإرادة الله»، أو بالقانون الطبيعي وفق تفسيرات جان بودان، ويعني بودان بالقانون الطبيعي موت الحاكم أو تبدل الظروف القائمة داخل الدولة والمجتمع.

وفي القرون التالية، تقيَّدت أكثر وأكثر فكرة سيادة الدولة على قاطنيها وعلى إقليمها؛ حيث تقيدت سلطة الحاكم بمفاهيم طرحها أولاً جان جاك روسو، وقال فيها إن سلطة الحاكم مقيدة بسلطة الشعب من خلال ممثليه، أو ما يعرف بالسيادة البرلمانية، ثم قدم جون أوستن الأمريكي (١٧٩٠ - ١٨٩٥م)، مفهومًا أكثر ثورية للسيادة، وهو السيادة الدستورية، وفيه ساوى أوستن بين المواطن والدولة، ووضع حكمًا بين الطرفين، هو الدستور المُتوافَق عليه[١].

ثم تطورت القيود التي وضعها المفكرون السياسيون على سيادة الدولة الداخلية؛ حيث ذهب أنصار التيار الليبرالي إلى ضرورة توزيع القوة أو السيادة على مجموعة من الكيانات والمؤسسات اتساقا مع مفاهيم التعددية والديمقراطية القائمة على شبكة من المؤسسات التي تقوم بعمل الرقابة على بعضها البعض وإحداث التوازن بين بعضها البعض.

ثم زادت مساحة القيد على سيادة الدولة الداخلية مع ظهور الدول الفيدرالية والكونفيدرالية، التي تعطي مساحات واسعة من الاستقلالية للأفرع «ولايات/ كانتونات/ جمهوريات.. إلخ» على حساب المركز.

وفي عصرنا الحديث: توسعت سلطات بعض الكيانات والمؤسسات غير الرسمية فشملت التأثير على قدرة الدولة على فرض سيادتها على مواطنيها، مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط كالنقابات والاتحادات والروابط العمالية ومنظمات المجتمع المدني؛ حيث استفادت هذه المؤسسات من تطورات ظهرت في العقدَيْن

(١) المصدر السابق.



الأخيرَيْن، من بينها مجموعة من التأثيرات الخارجية.

ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، خرجت إلى الوجود أفكار الرئيس الأمريكي الراحل وودرو ويلسون، التي عرفت باسم «مبادئ ويلسون الأربعة عشر»، والتي دعا فيها إلى منح الشعوب حق تقرير مصيرها، وكان من بين ما دعا إليه أيضًا هو ضرورة احترام حقوق الإنسان داخل الدول.

وتطور هذا المفهوم خلال مرحلة الحرب الباردة، حتى وصل في عقد التسعينيات الماضية إلى حد أن طرحت الولايات المتحدة والأمم المتحدة - إبان تولي وزير الخارجية المصري الأسبق، بطرس بطرس غالي، الأمانة عامة للأمم المتحدة - سلسلة من المبادرات في شأن موضوع احترام حقوق الإنسان، بشكل وصل إلى حد تبرير التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول لحماية حقوق الإنسان، وخصوصًا الأقليات[1].

وكانت حالة السودان وأزمة إقليم دارفور، وكذلك حالة صربيا وكوسوفا، وكذلك العراق، والآن سوريا، هي الأبرز في غضون السنوات العشر الأخيرة في تطبيق هذا المبدأ.

ولكن ينبغي القول: إن هذا المبدأ كرسته الولايات المتحدة بناء على اعتبارات وترتيبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسيادة أفكار مثل «نهاية التاريخ»، مع إحساس الولايات المتحدة المتعاظِم بالانتصار في الحرب الباردة و «أحقيتها» في أن تسود العالم، بعد أن «أنقذته» من «الخطر» الشيوعي الأحمر، وسعت إلى تطبيقه من خلال الأمم المتحدة، وكان لوزير الخارجية في إدارة بيل كلينتون الأولى، وارين كريستوفر، دور كبير في تكريس هذا المبدأ.

ولكن يمكن القول إن أسس هذا الأمر تم وضعها في عهد الجمهوريين: إدارة رونالد ريجان الثانية «١٩٨٥ - ١٩٨٨م»، وإدارة بوش الأب «١٩٨٩ - ١٩٩٢م»، وكان عرابها الأصلي فريق بوش الأب للخارجية والأمن القومي، جيمس بيكر وبرنت سكاوكروفت.

ولكن واشنطن فشلت في تكريس الأمم المتحدة للقيام بهذا الدور، وبدا ذلك

---

(١) حلاوة، مصدر سابق.



واضحًا في أزمة كوسوفا، فلجأت - منذ ذلك الحين - إلى حلف شمال الأطلنطي «الناتو »، من أجل تطبيق مبدأ التدخُّل في السيادة الداخلية للدول بحجة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحتى «الناتو» لم يقبل بهذا المبدأ في بعض الحالات كما في أزمة غزو العراق في عام ٢٠٠٣م.

وأيًا ما كان الأمر وخلفياته السياسية لدى القوى العظمى؛ فإن كل هذه التطورات أدت إلى وجود قيود سياسية وأخلاقية وقانونية على قرار الدولة إزاء مواطنيها.

إلا أنه من جانب آخر، فإن سلطة الدولة الداخلية المطلقة على كامل إقليمها الجغرافي أو ما يعرف بـ«التراب الوطني» ظلت كما هي، لم تعترها عوامل تقليص، إلا من خلال عوامل خارجية أيضًا، مثل اتفاقيات تقاسم مياه الأنهار المشتركة أو الدول المتشاطئة للبحيرات والمسطحات المائية الأخرى، كذلك حقوق المرور البريء جوًا وبحرًا؛ حيث لا تمتلك الدولة في حالات السلم حق منع الطيران الجوي البريء، وكذلك المرور البريء في الممرات الملاحية المهمة التي اكتسبت صفة الدولية بموجب اتفاقيات ملزمة، مثل قناة السويس وقناة بنما.

وبجانب هذه المفاهيم ذات الطابع السياسي والقانوني فقد أدت بعض التأثيرات ذات الطابع الاقتصادي والتقني، وكذلك الثقافي والاجتماعي للعولمة إلى تداعي مفهوم سيادة الدولة على مواطنيها، وسلطتها، وخصوصًا الأخلاقية.

فمع تعميم النموذج الليبرالي الغربي - بما يشتمل عليه من أنماط حياة وثقافة وفن وأنساق اقتصادية ووسائط تكنولوجية جديدة على مستوى العالم - سقطت الحواجز والحدود والأبواب المغلقة، مع تناقص قدرة الدول على منع أو حتى ضبط حركة تدفق الأموال والسلع والبشر والمعلومات والأفكار عبر الحدود.

ولعبت منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وترتيبات منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى وسائط الإنفوميديا؛ أي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة أو ما يعرف بـ «النيوميديا»، أدوارًا مهمة في تسهيل الحد من قدرة الحكومات على الضبط والتحكم؛ حتى في أكثر بلدان العالم تخلفا أو قمعًا؛ مثل كوريا الشمالية واليمن.

كما باتت الشركات العابرة للقوميات والحدود - مع تضخم رؤوس أموالها - ذات تأثير كبير على سياسات الحكومات وقراراتها السيادية، وتكفي هنا الإشارة إلى عمق الدور الذي لعبته شركة الفاكهة الأمريكية العملاقة «ديل» في تشكيل مصير وسياسات أنظمة عدد كبير من بلدان أمريكا الشمالية والوسطى، من خلال احتكارها محاصيل الموز والفاكهة الأخرى التي تنتجها هذه البلدان في عقدي السبعينيات والثمانينيات الماضية؛ حتى لقد ظهر مصطلح «جمهوريات الموز» الذي يشير إلى الأنظمة والدول ضعيفة الإرادة السياسية، في هذه المرحلة.

***

المبحث الثالث: حول قضية العنف بين الدولة والمجتمع
نظرة تاريخية حول تطور مفهوم الحكم الرشيد وسيادة الدولة

نولي مسألة العنف والوظيفة الزَّجْرية للدولة، أهمية استثنائية في الإطار الذي نتناوله، باعتبار أن العنف هو الظاهرة الأبرز أو المعبِّر الأهم عن مسألة عدم الاستقرار في أي بلد، كما أن تحدي سلطة الدولة الزَّجرية يعتبر تحديا مباشرا لعلة وجود الدولة ذاتها، كما وضعها الآباء الأوائل لعلم السياسة.

فسواء ما كتبه الفيلسوف والمفكر الإنجليزي توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩)، أو مواطنه جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤)، بجانب ما وضعه الفرنسي جان بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦)، والسويسري جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨)، ومن قبلهم الإيطالي نيكولا مكيافيللي (١٤٦٩ - ١٥٢٧)، فإن الدولة تنشأ أساسًا، لعدد من الأسباب السياسية والاجتماعية عامة[1].

وسواء أكانت الوظيفة سياسية أو اجتماعية؛ فإن ما اتفق عليه هؤلاء كان هو أن الدولة نشأت لاحتواء مشكلات أمنية بالأساس، وربما كان ذلك تأثرا بالأوضاع التي نشؤوا فيها؛ حيث كانت الصراعات على أَوْجها في أوروبا لأسباب دينية أو سياسية بين الإمبراطوريات والإقطاعيات الحاكمة التي كان كل منها تتزعمه عائلة حاكمة تدين بمذهب مختلف، أو لها هُوية قومية مختلفة عن غيرها، فكانت هناك أسرة البوربون الكاثوليكية في فرنسا وإسبانيا، وأسرة ميديشي الكاثوليكية في إيطاليا، والقياصرة الأرثوذكس في روسيا.

فعلى المستوى السياسي نشأت الدولة القومية بمعناها الحديث لإنهاء الحروب الدموية التي كانت قائمة في ذلك الحين بين الإمبراطوريات والقوميات الكبرى، والتي كان بعضها على المذهب الكاثوليكي العتيق والآخر على المذهب البرتوستانتي الإصلاحي الجديد الذي ظهر على يد الألماني مارتن لوثر، أو بين ملوك

---

(١) حلاوة، مصدر سابق.



هذه الأسر والإمبراطوريات، وبين الأمراء من حكام الإقطاعيات الذين كانت سيطرتهم على المناطق الخاضعة لهم أقوى من سيطرة ملوك هذه الكيانات عليها.

فعلى سبيل المثال، فإن حكم الملك في فرنسا لم يكن سوى المنطقة التي سُميت باسم جزيرة فرنسا أو «إيل دو فرانس»، وهي شريحة ضيقة من الأرض كانت تقع بالقرب من باريس، فيما كانت بقية أراضي الغال أو فرنسا فيما بعد مقسمة إلى ما اصطلح على تسميته بالدول الإقطاعية، مثل أكيتين وأنجو وبريتاني وفلاندر ونورماندبا.

وكانت هذه الحروب تتراوح أسبابها بين اعتبارات قومية، أو مذهبية، أو حتى اقتصادية على المناطق الغنية بمواردها الطبيعية، وخصوصًا المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

وكانت نماذج الحكومات الإقطاعية القائمة في فرنسا، في آنجو وفلاندر ونورماندبا، وكذلك في إنجلترا في عهد وليد الفاتح في القرن الحادي عشر الميلادي، نماذج مهمة لحكومات قوية، كان من مظاهر نجاحها تحقيقها السلم والأمن للرعايا الموجودين، وكانت مثل هذه التجارب - بالإضافة إلى تجارب أخرى أقدم في مصر والعراق - ماثلة أمام مؤسسي الدولة القومية بمعناها الحديث.

وكان من المحتم في ظل الأوضاع التي كانت قائمة في ذلك الحين في أوروبا، أن تنشأ الحاجة إلى الوصول إلى صيغة ما لكيان من الحكم والسيادة تضمن القضاء على الأوضاع التي كانت سائدة في ذلك الحين، وتخلق صيغة جديدة للعلاقات بين المجموعات البشرية المنضوية تحت سيادة الكيان الجديد، نحو التعاون بدلاً من شكل الصراع الكامل، مع خلق الآليات اللازمة لتسوية الصراعات من خلال مسارات سلمية أو سياسية بدلاً من الحرب.

كما أنه على الجانب الآخر - ومن خلال قراءة الآثار الفكرية الأبرز التي تركها هؤلاء مثل كتاب «الأمير» لمكيافيللي، و «مقالتان عن الحكومة» لجون لوك، وهما من أشهر المقالات السياسية، ونشرتا في عام ١٦٩٠م: تأييدًا لثورة ١٦٨٨م الكبرى في إنجلترا، وكتابه «رسالتان في الحكم»، والذي كان له دور كبير

في التأثير في الثورة الأمريكية، وكذلك كتاب «العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو، والذي جاء في مرحلة لاحقة فعليًا لنشأة الدولة في أوروبا - فإن الدولة نشأت لمحاصرة العديد من الظواهر الاجتماعية والإنسانية المدمرة التي كانت موجودة في ذلك الحين في أوروبا وفي بقاع كثيرة من العالم القديم، لم تكن تعرف أيًا من أشكال الحكم بمعناه الشامل.

ومن بين هذه الأسباب محاولة توفير شكل من أشكال الرفاة الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين أوضاع المجموعات البشرية المحكومة؛ لإمكان قيامها بوظائفها، وبالتالي ضمان استمرار المجتمعات القائمة، وهو ما كان يتضمن مصلحة مباشرة لأشكال الحكومات والأنظمة القائمة.

وكانت هناك العديد من التجارب السوداء التي مرت بها أوروبا، وحتَّمت الوصول إلى شكل من أشكال الروابط ذات الطابع الاجتماعي والسياسي يحكم التجمُّعات البشرية الموجودة، لتفادي المرور بمثل هذه الخبرات السيئة، والتي كان بعضها ذا طابع سياسي مثل الحروب الدينية، أو ذا طابع غير سياسي، مثل تجربة بالموت الأسود، وهو وباء الطاعون الدملي، والذي أودى بحياة ربع سكان أوروبا، تقريبًا، في ثلاث سنوات فقط بين عام ١٣٤٧م وعام ١٣٥٠م، وهو إحدى موجات انتشار الأوبئة عبر التاريخ.

كما تعرضت أوروبا في ذلك الوقت تقريبًا، إلى سنوات من القحط والفيضانات والأوبئة أدت إلى سلسلة من المجاعات التي اجتاحتها، وأدت الأوضاع السياسية القائمة من تفكك وصراعات لاستمرارها لعقود طويلة؛ ما أدى إلى وقوع انتفاضات وثورات شعبية من آن لآخر، هددت الأنظمة القائمة.

وكانت أبرز هذه الانتفاضات حرب الفلاحين التي قام بها قِنُّ الأرض ضد الدولة الرومانية خلال الفترة من عام ١٥٢٤م وحتى عام ١٥٢٦م، نتيجة للاضطهاد القاسي الذي تعرضوا له والأوضاع المعيشية السيئة التي عاشوها، وقد توجت هذه الانتفاضة بما عرف تاريخيًا بـ «حرب الفلاحين الألمانية» صاحبتها أعمال عنف وانتقام كبيرة[1].

(١) حرب الفلاحين الألمانية، ويكيبيديا، للمزيد طالع: http://ar.wikipedia.org

ففي هذه الثورة، التي دارت معظم وقائعها في جنوب وغرب ووسط ألمانيا الحالية، وبعض المناطق في سويسرا والنمسا، وفي قمة الصراع فيها، في ربيع وصيف عام ١٥٢٥م، قتل رقم يتراوح بين مئة ألف إلى ثلاث مئة ألف شخص من الفلاحين الذين رفعوا شعار العصيان المدني ضد الدولة الرومانية.

أثرت هذه الثورة الاجتماعية ذات الطابع الشعبي على سلطة الدولة داخل حدود الإمبراطورية، وكذلك على تماسك السلطة الحاكمة، وعبرت أعمال العنف القاسية التي رافقتها عن فوران ديني واجتماعي مثل تحديها للدولة الرومانية وسيادتها، وسمح لمعارضي سلطة الكنيسة الكاثوليكية - التي مثلت ذروة مظاهر سيادة الدولة الرومانية، بما في ذلك ما كان يعرف بالأكليروسية الاقتصادية للكنيسة؛ أي الهيمنة الاقتصادية للكنيسة بموجب سلطتها الدينية، وكذلك معارضي النظام السياسي لروما - بالتعبير عن أنفسهم، والجرأة على سلطة الدولة القائمة، حتى انهارت في نهاية قرون الحروب الدينية التي انتهت في منتصف القرن السابع عشر.

إلا أن هذه الأوضاع إذا ما عممنا نظرتنا إليها، فإننا نرى أنها نموذج لأعمال عنف أدت إلى إفشال نسق سياسي يمكن أن يطلق عليه اسم «دولة» بالمعنى العصري للكلمة، وهو الإمبرطورية الرومانية التي تعتبر من الدول المركزية النادرة التي ظهرت على النسق المعاصر قبل ظهور الدولة القومية الحديثة.

كما كانت هذه الثورة وغيرها مما تلاها علامةً على عمق السخط الاجتماعي، والكيفية التي يؤدي بها فقدان الدولة لسيادتها ووظيفتها باحتكار العنف إلى تبديل شكل الأنظمة السياسية، بل وإسقاط دول بأكملها.

هذه الأمور كلها دفعت إلى التأسيس لمنهج جديد يضمن بقاء الدولة وممارستها لوظيفتها الزَّجْرية ووظائفها المجتمعية والسياسية بشكل عام - وأهمها من وجهة نظرنا إنفاذ القانون وتحقيق الرفاهة - من جهة، ومن جهة أخرى تحسين الواقع المجتمعي وعلاقة الدولة بالفرد.

فكان أن ظهرت في القرون التالية أفكار المذهب الليبرالي، والتي تُطبِّق العلمانية بمعنيها السياسي والمجتمعي، والتي تبلورت الممارسة السياسية لها في

مصطلح الديمقراطية؛ أي - في أبسط معانيها - التداول السلمي للسلطة من خلال الاقتراع الحر السري المباشر.

وتطورت هذه الأفكار التي وضعها لوك وهيوم وروسُّو، إلى أن تبلورت فيما يُعرَف في وقتنا الراهن بـ«قواعد الحكم الرشيد»، القائمة على أهم مبادئ المواطنة في المساواة وإنفاذ القانون، وهذان المبدآن، هما أهم ضمانة لقبول المواطن بوظيفة الدولة الزَّجْرية وسيادتها عليه؛ لأنه يدرك أن الدولة تقوم بوظائفها بشكل حياديٍّ يصب في مصلحة الفرد والمجتمع؛ فيقبل بها.

ونختم بما قالته حلاوة في صدد التطور الذي طرأ على مبدأ سيادة الدولة، خصوصًا إزاء مواطنيه، فتقول[1]: «إن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، ولا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغير مفهومها وتتم إعادة توزيعها».

وتضرب على ذلك مثلاً له دلالة مهمة في شأن الموضوع الذي نحن بصدده، بالقول إنه «قبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكًا للأباطرة والملوك، ثم انتزعها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استقلال الشعوب واعتدادها بنفسها، أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدهما ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي مُمثَّلاً في القوى المتحكمة فيه»!

❋ ❋ ❋

(١) حلاوة، السيادة.. جدلية الدولة والعولمة، مصدر سابق.





الفصل الثالث

الدولة وأزمة المواطنة والاندماج

غياب مفهوم الدولة الوظيفية ودوره في مفاقمة الأزمة

خروج الدولة عن مفردات العقد الاجتماعي التي بينها وبين "المواطن": يعني سقوط شرعية الدولة، وضرورة البحث عن بدائل لها، وهو ما نعني به عبارة "غياب مفهوم الدولة الوظيفية": أي عدم قيام الدولة بدورها الوظيفي الذي أنشئت لأجله





مدخل:

كان المخطط الأصلي للكتاب أن يتناول أولاً أسباب ومظاهر أزمة الدولة القومية الحديثة في العالم العربي والإسلامي، قبل تناول عوامل فشلها، مثل الفساد وغياب الحكم الصالح، إلا أن هناك العديد من الأمور التي دفعت إلى البدء بالحديث عن هذه المشكلة؛ أزمة المواطنة.

ومن بين أهم هذه الأمور مجموعة من النقاشات التي جرت بيني وبين بعض عاملين في الأوساط الأكاديمية والحزبية في مصر، في ظل الأزمة السياسية والمجتمعية التي تجتاح المحروسة في هذه المرحلة من تاريخها.

تركزت هذه النقاشات حول حزمة من القضايا المتعلقة بمدى قدرة الدولة المصرية في العقود الأربع الماضية على أداء أدوارها، باعتبار أن الدولة في الأساس ظاهرة مؤسسية ذات طابع وظيفي، أي أنها نشأت أساسًا للقيام بمجموعة من الوظائف والأدوار.

هذه الوظائف والأدوار، مهما اختلفت طبيعة المجتمع وانتماؤه الديني، أو أيديولوجيته السياسية أو طبيعته الإنسانية؛ تكاد تتشابه عند النظر للدولة كحالة وظيفية، وعلى رأس هذه الأدوار والوظائف، ضمان رفاهة «المواطن»، وحفظ حياته وكرامته الإنسانية، ويشمل ذلك تحسين ظروفه الحياتية الخاصة وعامة بالنسبة للمجتمع.

و«يتطرف» علماء والاجتماع والاجتماعي السياسي والمفكرون، أمثال ماكس فَيبر و«إميل دوركايم» و«جان جاك رُوسُّو»، ممَّن أصلوا لفكرة «الدولة» بمعناها المؤسسي والوظيفي في الغرب، في هذا الأمر؛ لدرجة أنهم يؤكدون في الكثير من أدبياتهم، إلى أن الدولة ما هي في الأصل إلا «خادم» لـ «المواطن»، وأن شرعية الدولة تبقى ما بقَيْت تقوم بأدوارها هذه إزاء مواطنيها.

ولعل أبرز النظريات التي تناولت ذلك، وأكدت عليه، وتحولت إلى ممارسة عملية في الغرب، هي نظرية العقد الاجتماعي التي أسسها رُوسُّو، والتي صارت هي دستور عمل الدول بالمعنى المؤسسي الوظيفي في أوروبا والغرب في القرون التالية لظهور هذه الفكرة.

وفي هذا الإطار؛ فإن خروج الدولة عن مفردات العقد الاجتماعي التي بينها وبين «المواطن»؛ يعني سقوط شرعية الدولة، وضرورة البحث عن بدائل لها، وهو ما نعني به عبارة «غياب مفهوم الدولة الوظيفية»؛ أي عدم قيام الدولة بدورها الوظيفي الذي أنشئت لأجله.

ولقد حاول البعض من المفكرين ذوي التوجه المحافظ، ومن أنصار ما يعرف في العلوم السياسية بنظرية هيمنة الدولة، مثل نيقولا ماكيافيللي، وكذلك بعض المفكرين الاشتراكيين، الطعن في هذه الفكرة، والقول بأن الدولة هي الأساس، وأنه على المواطن الخضوع لها.

ويقول هؤلاء بأنه يجب على المواطن الالتزام بما تفرضه الدولة عليه، وعدم التمرد عليها؛ حتى لا تكون فوضى أو ما شابه، ولكن رُوسُّو رد على هؤلاء بالقول: إنه يفضل الحرية مع الخطر، على الهيمنة مع الأمن والاستقرار.

وبصرف النظر عن المعارك الفكرية التي ثارت بين أنصار كلتا المدرستَيْن؛ فإنه بالنظر إلى مصطلح «المواطن» هذا في العبارة السابقة؛ سوف نرى أن المحك الأساسي لوجود الدولة هو صيانة فكرة المواطنة، وخدمة المواطن، وهو ما يبدو جليًا في أداء الدولة الحديثة في الدول المتقدمة، أو تلك الآخذة في وضع أقدامها على طريق التقدم والتطور.

في المقابل، لا نجد هذه الرؤية واضحة للسلطات الحاكمة في الكثير من الدول في العالم العربي والإسلامي، ومن ثَمَّ نشأت مشكلة هي الأهم أمام الدولة في بلدان عالمنا العربي والإسلامي، وهي أزمة المواطنة والاندماج.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل مشكلة غياب مفهوم الدولة الوظيفية وأزمة المواطنة والاندماج في العالم العربي والإسلامي، ويناقش ذلك في مبحثَيْن رئيسيَّيْن:

- **المبحث الأول**: الدور الوظيفي للدولة ودوره في تحقيق المواطنة.
- **المبحث الثاني**: مظاهر أزمة المواطنة والاندماج.





المبحث الأول: الدور الوظيفي للدولة ودوره في تحقيق المواطنة مع لمحة عن مظاهر غيابه في العالم العربي والإسلامي

في التعريف بالمصطلح، في الفصل الأول؛ أشرنا إلى أن مصطلح «المواطنة» من بين المصطلحات المهمة في العلوم السياسية والاجتماعية، ذات الطابع المتنوع في جوهرها، فالمواطنة فكرة اجتماعية في الأساس، ولكن لها أبعاد سياسية وقانونية، ولكن يبقى جوهرها الأساسي مجتمعيًا.

فيذهب بعض علماء الاجتماع السياسي، إلى أن هناك فكرة أساسية تُعتبر مدخلاً لفهم «ظاهرة» المواطنة، وهي الطبيعة الاجتماعية للإنسان، باعتبار أن الاجتماع الإنساني أمر ضروري.

فالإنسان بطبيعة خلقه، يحتاج لكي يستمر على قيد الحياة، إلى التكامل مع الآخرين، والقيام بوظائف تخدم الآخرين، لكي تتحقق المنفعة المتبادلة، ويتحقق الناموس الإلهي الذي خُلقَ الإنسان به على هذا النحو من التنوع في اللسان والعرق وغير ذلك.. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ (الحُجُرات: ١٣).

فالإنسان مخلوق عاجز عن القيام بما يستطيع أن يعيش حياته به من أمور ومتطلبات، من طعام وشراب وملبس وما إلى ذلك، ولهذا؛ فإنه لابد من اجتماع البشر والتعاون فيما بينهم؛ لتحقيق قدر من الكفاية من الحاجات، وهو ما أدى إلى نشوء المجتمعات الإنسانية على صورتها الحالية، والتي ينخرط فيها الإنسان ضمن مجموعة من المساقات أو الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المتعددة.

ومِن ثَمَّ تنشأ العديد من صور وأشكال العلاقات الإنسانية، ومن أرقى صور هذه العلاقات، الأسرة، واندماج الإنسان في الأطر المؤسسية المختلفة؛ مثل منظمات المجتمع المدني، وهذه الأشكال من العلاقات هي التي تنقل الإنسان أو المجتمع من الحالة الطبيعية الأولية إلى الحالة المدنية، بحسب وصف المفكر المغربي عبد العزيز

قريش[1].

ولقد قادت هذه التطورات في طبيعة المجتمعات الإنسانية، إلى ظهور أوضاع تستوجب بناء سلطة عامة، تعمل على إدارة شؤون الجماعات والأفراد، والتوزيع السلطوي للقيم، مع إنتاج أنماط متعددة من العلاقات ما بين السلطة وبين الأفراد والمجموعات البشرية التي تقطن مجتمعا بعينه، والذي تحوَّل بعد ذلك إلى مفهوم الدولة.

والمفترض لرشادة السلطة عامة، توافر عدد من السمات، على رأسها أن تعمل السلطة وفق قواعد قانونية عامة، تحدد حقوقها وواجباتها إزاء الأفراد والمجتمع، وألا يكون للوجود في السلطة مزية ما للحاكم أو الموظف عام، وألا تكون السلطة ذات طابع شخصي.

ووفق هذا المفهوم للمواطنة، فإن الكثير من بلدان العالم العربي والإسلامي تواجه صورة من أسوأ صور فشل الدولة القومية الحديثة، وهي عدم قدرة الدولة على تطبيق مفهوم المواطنة؛ حيث امتنعت السلطة عن القيام بدورها الرئيسي في القيام بأعباء مواطنيها.

كما استغلت السلطة عامة الممنوحة لها، بالمعنى القانوني والسياسي لتحقيق منافع شخصية، وهو تعريف الفساد في أجلى صوره، مع عدم العدالة في توزيع السلطة والثروة على المواطنين، والتمييز في المعاملة بينهم لأي اعتبار، بما في ذلك اعتبارات الانتماء السياسي.

وهي ليست الصورة الوحيدة لمظاهر فشل الدولة، أو عوامل خروج المواطنين على سلطتها، فهناك العديد من العوامل الداخلية الأخرى القائمة، والتي إذا ما وجدت داخل أي كيان سياسي يحمل مُسمًّى «دولة» في المجتمع العالمي المعاصر؛ فإنها تلعب دورًا فاعلاً في إفشال الدولة عن أدائها لمهامها المنوطة بها، ونجدها متوافرة بين ظهراني أمتنا.

---

(١) قريش، عبد العزيز: مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، سلسلة دراسات منشورة على موقع "وجدة" البحثي المغربي، للمزيد طالع:

http://www.oujdacity.net/international-article-12475-ar/international-article-12475-ar.html



ونظريًا؛ يقول البعض: إنه لا يمكن إرجاع هذه العوامل إلى طرف بعينه في الدولة، فقد يكون النظام السياسي القائم هو الذي تقع عليه المسؤولية في هذا الإطار، أو قد تكون أطراف داخلية غير رسمية هي المسؤولة عن خلق هذه العوامل.

ولكن يجب الوضع في الحسبان عند محاولة قياس الأسباب ومعرفة الأطراف التي تقف خلف فشل الدولة بالمعنى الذي جرى تحديده في الفصل السابق، التمييز بين العوامل التي دفعت الطرف المسؤول عن هذه المشكلة إلى القيام بالسلوك الذي أدى إلى تهديد بقاء ووجود الدولة من الداخل، وبين طبيعة هذا الطرف ذاته.

ولو طبقنا هذا المعنى على الدول الفاشلة في العالم العربي والإسلامي؛ فسوف نجد أن لقضية المواطنة، وعدم قيام السلطة الحاكمة بواجباتها في هذا الإطار، دورًا محوريًا في ذلك.

وللمزيد من التوضيح، فإنه قد يكون هناك طرف غير رسمي يتحدى سلطة الدولة، ويقوم ببعض الأعمال خارج نطاق المشروعية القانونية، مثل استخدام العنف المسلح، لتحقيق أهدافه، ويكون من جراء استمرارية هذا السلوك عدم قدرة الدولة بنظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على القيام بأعبائها والاستمرار فيها، مع امتصاص الأزمة القائمة لموارد الدولة وتركيز صناع القرار فيها.. إلخ، إلا أن هذا الطرف قد لا يكون مسؤولاً بالدرجة الأولى عن هذا الوضع.

ففي الغالب، تكون ممارسات الحكم القائم، سواء في فساده، أو في عدم تبنيه سياسات الحكم الرشيد الملائمة التي تساوي في الفرص، وتمنح جميع أبناء المجتمع حقوقهم من السلطة والثروة، مع وجود غبن معين واقع على شريحة بعينها من أبناء مجتمع هذا الكيان المسمى بالدولة، هي السبب في الحالة التي تصل إليها الدولة القائمة من عدم القدرة على القيام بمهامها الأساسية عن طريق مؤسساتها الطبيعية.

وهذا أمر طبيعي في واقع الحال؛ حيث إن جميع هذه الظواهر والمصطلحات التي نتعامل معها، إنما هي ذات صلة بالظاهرة البشرية، التي هي أساس دراسة العلوم الاجتماعية، ومن بينها علم السياسة، الذي يعنى أساسًا بدراسة ما يعرف بالتوزيع السلطوي للقيم.

والظاهرة البشرية معقدة في طبيعتها، ومتغيرة في تفاعلاتها، وبالتالي في نتائجها، ولا توجد معايير محددة صارمة لها كما هي الحال في العلوم الطبيعية؛ حيث سرعة الضوء في الفراغ ثابتة مثلاً سواء أكان ذلك في معمل أو في الفضاء الخارجي، ولكن مثل هذه الثوابت لا توجد في العلوم الإنسانية؛ حيث هناك العديد من التأثيرات المتغيرة، التي قد تجعل من أمر ما أو حدث ما سببا في ثورة شاملة في بلد بعينه، بينما لا تؤدي إلى أي نتيجة في بلد آخر.

بل إن ذات الحدث في بعض البلدان قد يكون له تداعيات في وقت بعينه، وتداعيات مختلفة تمامًا في وقت آخر.

ولنا في مصر نموذجٌ على ذلك، فالوضع السياسي والتفاعلات ما بين القوى السياسية والاجتماعية، التي كانت قائمة في النصف الثاني من السبعينيات الماضية أدى إلى اندلاع اضطرابات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م، بسبب زيادات لا تكاد تذكر في أسعار السلع الأساسية، بينما في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، وحتى ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، ظل الشعب المصري في حالة خمود رغم أن نسب الارتفاعات في أسعار بعض السلع، كانت ألفًا بالمئة ولم نجد نفس النتيجة، بسبب اختلاف عوامل أخرى كانت قائمة في عام ١٩٧٧م، ولم تعد قائمة بعد ذلك[1].

---

(١) هنا يجب الالتفات إلى أنه في ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان هناك الكثير من العوامل السياسية التي دفعت دفعًا إلى وقوعها، وليست ثورة شعبية أو جماهيرية خالصة قام بها الشعب المصري نتيجة لأوضاع خاطئة على مختلف المستويات كان يعيشها، سياسيًا وحقوقيًا ومجتمعيًا واقتصاديًا ومعيشيًا، ومن خلال دراسات وشهادات موثوقة: فقد التقت أهداف عدد من القوى السياسية الأهم في الداخل، على ضرورة الإطاحة بمبارك، وكان الهدف الرئيسي للدولة العميقة بتعاونها مع الحشود في الشارع التي خرجت للإطاحة بمبارك، هو إزاحة مشروع التوريث، وظلت على التقائها مع الإخوان المسلمين وغيرهم من القوى الوطنية، حتى تحقق هذا الهدف: ثم حدث الفراق الكبير، الذي قاد إلى انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م، وأبرز دليل على ذلك طبيعة سلوك المجتمع المصري، الخامل إلى حدٍّ كبير، باستثناء الكتلة الحرجة الممثلة في الشارع الإسلامي، وبعض القطاعات الشبابية الأخرى في التيارات اليسارية، وهو ما ظهر جليًا في الفترة التي سبقت تولي الرئيس محمد مرسي، وكذلك في مرحلة ما بعد الانقلاب: حيث إن الحشود لم تكن حقيقية، وكان نفس سيناريو الحشد الذي أسقط مبارك، هو ذاته السيناريو الذي قام به الانقلابيون للإطاحة بمرسي.

وهو ما يؤكد ما ذهب إليه علماء الاجتماع والسياسة، مثل إميل دوركايم وهانز مورجانثو وغيرهما، عندما درسا الظاهرة الإنسانية والجانب السياسي المرتبط بها، وهو ما يجعل من هذه النوعية من الدراسات أمرًا صعبًا، سواء في استقراء أسبابه أو تحليلها، وبالتالي محاولة التنبؤ ببعض السيناريوهات المستقبلية لحالات مماثلة.

ويزيد من صعوبة الأمر في هذا المقام عنصر نقص المعلومات، فعند تقييم أداء نظام ما في بلد ما بعينه، أو محاولة دراسة أسباب فشل أو على الأقل أسباب أزمة الدولة في هذا البلد أو ذاك، فإن هناك معلومات يتم إخفاؤها عنوة عن الباحثين في هذا المجال.

وتزداد وطأة هذا «المرض» في عالمنا العربي والإسلامي؛ حيث يتم إخفاء المعلومات الأساسية التي توضح مدى قيام مؤسسات الحكم بدورها، وخصوصًا في مجالات التعليم والصحة والخدمات عامة، والأداء الاقتصادي بوجه عام؛ ما أصبح سمة أساسية للتعامل في هذا المقام، تبعًا لاعتبارات أمنية أو سياسية.



المبحث الثاني: مظاهر أزمة المواطنة والاندماج

من خلال مجموعة من القراءات وعمليات تحليل المضمون لكتابات عدد من الأكاديميين والمفكرين العرب، ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة، أمثال الدكتور سيف عبد الفتاح، ومحمد السيد سعيد، والدكتور عبد المنعم سعيد: فإننا نجد أن هناك اتجاهَيْن رئيسيَّيْن للتعامل مع قضية الدولة والمواطنة ومشكلاتها في العالم العربي والإسلامي.

الاتجاه الأول، فكري؛ يدرس مفهوم الدولة والمواطنة، من مختلف الرؤى والمدارس، بين ما هو ليبرالي ومثله السعيدَيْن في مصر، وخارجها توفيق المديني على وجه الخصوص، وما هو إسلامي، ويأتي الدكتور سيف عبد الفتاح والدكتور محمد عمارة، على رأس هذه المدرسة التي حاولت تأصيل مفهوم الدولة من وجهة النظر الإسلامية.

الاتجاه الثاني، تطبيقي؛ يرصد الواقع، وبالتحديد الأزمات القائمة على صعيد المواطنة كممارسة بين الحاكم والمحكوم، مع ما يرتبط بها من مشكلات فرعية، مثل مشكلة عدم الاندماج، والتي تعني أن المواطن في الدولة غير قادر - بمفهوم الفرد أو الجماعة الفرعية - على الانخراط في الحراك عام للمجتمع، ولا يشعر - سواءً لأسباب تعود إليه أو للدولة نفسها بالمعنى المؤسسي - بأنه جزء من الدولة ومن المجتمع، ولا يستفيد على أي نحوٍ منها.

وصلب الفكرة في كلا الاتّجاهَيْن، هو النظرة الكلاسيكية للدولة بوصفها تجريدًا لأفكار القوة والسلطة، ولقد كان الاهتمام الرئيسي للفلاسفة القدامى ينصب على العلاقة بين البشر والسلطة السياسية، وقد انشغل الفلاسفة السياسيون لاحقاً بالعلاقة بين الأفراد والدولة، وهي مشكلة الالتزام السياسي، التي كانت تنطوي ضمنيًا على أسئلة، مثل «لماذا يتعيَّن عليَّ أن أطيع أوامر الدولة؟ ومتى يمكن عصيانها ما إذا كان ذلك ممكنًا على الإطلاق؟»[1].

(١) بيلي، فرانك: معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،



ويذهب البعض إلى أن هذه الأزمة نشأت وتفاقمت بسبب عدد من العوامل، من بينها، ما هو يرتبط بفكرة العقد الاجتماعي بمعناها القريب، أي المرتبط بالدستور والقانون[١]؛ حيث تتناقض نصوص القوانين والدساتير مع التطبيق العملي لها على أرض الواقع.

وهذه المشكلة تخص أداء الدولة وسياساتها بالأساس، فهي لا تقوم بتطبيق القانون أو الدستور، روحًا أو نصًا، إلا في إطار معين أو على جماعة بعينها، وتخصها الدولة بكل المنافع والثروة والسلطة، التي تنظم هذه القوانين توزيعها، كما هو مفترض على عموم أفراد المجتمع وجماعاته، باعتبار أن المواطنة ما هي إلا تعبير يُقصد به حقوق الفرد وواجباته في أي مجتمع من المجتمعات.

ويقول الجيدة:[٢] إن المواطنة أيضًا هي الرابطة بين أفراد المجتمع الذين تنظم علاقاتهم مع بعضهم البعض على أساس العدل والمساواة أمام سيادة القانون، ولكن نتيجة للخلل في التراكيب والأبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في العالم العربي، أصبح القانون عاجزًا عن تحقيق المواطنة نتيجة تطبيقه على فئة دون أخرى.

المشكلة تكمن - إذن - في ممارسة الدولة ذاتها، فهي لو ظلمت شرائح بعينها من المواطنين؛ فإنهم يشعرون بعدم قدرتهم على الاندماج، وشعور الأفراد والأخطر الجماعات بالظلم الشديد، ويكون أكثر أوجه هذا التمييز خطورة، هو التفرقة بين أفراد المجتمع على أساس عرقي أو ديني أو طائفي.

٢٠٠٤م، ص١٧٧، من:

قنصوه، ياسر: المواطنة والدولة في الفكر العربي الحديث، للمزيد طالع:

http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=331

(١) انظر: الجيدة، إبراهيم خليل: «أزمة المواطنة في العالم العربي إلى أين؟»، "الراية" القطرية، ١٥ يونيو ٢٠١٠م، للمزيد طالع:

http://www.raya.com/news/pages/942a8f67-9e24-4498-9131-ac84524b1ebd

(٢) المصدر السابق.



قضية القبلية والانتماءات الفرعية:

وهذه هي المشكلة الأخرى التي أدت لأزمة المواطنة، وفق البعض، وهي قضية اتساع نطاق الانتماءات العرقية والقبلية ووجود الكثير من الأقليات في الدول العالم العربي والإسلامي بالمعنى السياسي؛ أي بالمعنى الخاص بالدولة القومية الحديثة ذات السيادة والحدود السياسية المحددة؛ حيث خلقت هذه الأوضاع قضية الولاءات فوق القومية أو فوق الوطنية؛ حيث الانتماء الأساسي يكون للطائفة/ القبيلة/ القومية.. إلخ.

ولكن هذا الأمر ليس مشكلة في حد ذاته، فهناك دول متنوعة القوميات والديانات في العالم العربي والإسلامي، ولكنها لا تمثل مشكلة؛ عندما استطاعت الدولة احتواء هذه التباينات، من خلال دولة المواطنة التي لا تفرق بين مواطنيها، كما هي الحال في ماليزيا، التي استوعبت الأزمة الكبيرة التي مرت بها في الستينيات(١) وعملت على تطبيق دولة المواطنة بالمعنى الوارد في مصطلح الحكم الرشيد.

وتزداد إلحاحية هذه المشكلة - في الجانب الذي يخص هذه الجماعات - سيطرة من الأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية على مجموعة من الأفراد بشكل يختلف عما هو سائد أو معمول به في المجتمع، مع تقديم مصلحة الطائفة أو العرق أو غير ذلك من التقسيمات الفرعية، على مصلحة الدولة.

الكاتبة القطرية ريم الحرمي، تناولت هذه القضية في مقال تحليلي لها، بعنوان «الديمقراطية والقبلية.. هل يجتمعان؟!»(٢)، وكان من الأوفق لها تسميته بـ «المواطنة

---

(١) في ١٣ مايو من عام ١٩٦٩م، اندلعت في ماليزيا أعمال شغب عرقية الطابع، وكانت واسعة النطاق، ومن ثَمَّ أطلقت الحكومة الماليزية، آنذاك، مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة هدفت إلى زيادة حصة السكان الأصليين من الثروة، وهم أغلبية شعب المالايو، ومن وقتها حافظت ماليزيا على توازن عرقي وسياسي دقيق، مع نظام حكم يحاول الجمع بين التنمية الاقتصادية الشاملة والسياسات الاقتصادية والسياسية التي تعزز المشاركة العادلة لجميع الأعراق المشكلة للبلاد. للمزيد في ذلك طالع:

- Jomo Kwame Sundaram. UNRISD The New Economic Policy and Interethnic Relations in Malaysia

(٢) الراية القطرية، ٤ سبتمبر ٢٠١٣م. للمزيد طالع:



والقبلية.. هل يجتمعان؟!»، لأنها ناقشت هذه الجزئية المهمة فيه.

وتقول: «إن القبلية كانت ولا تزال محور أهمية في مجتمعات عدة، وكانت كذلك في المجتمعات العربية قبل الإسلام؛ أي في فترة الجاهلية، تلك الفترة التي كما يتضح من اسمها كانت تمارس فيها عادات بالية وممارسات، حرَّمها الإسلام حين جاء، مثل وأد البنات، واتخاذ الخليلات، وشرب الخمر، وغيرها من العادات التي أصبحت سمة بارزة لتلك الحقبة».

ولعل من أبرز الصفات التي كانت من مكونات المجتمع ولاتزال موجودة وفق الحرمي هي القبلية، والقبلية كان وجودها يخدم عدة أسباب في ذلك الحين منها: أن وجودها أمر حتمي، فهي كانت الأمن والحماية ووفرت الانتماء السيكولوجي والنفسي الذي يحتاجه الإنسان.

فالقبلية - حين نقرأ التاريخ - بيَّنَتْ أن لها دورًا فعالاً في حالات السلم كما في حالات الحرب، فالقبيلة كان لها دور ريادي وكانت هي مركز الحكم، فكان وجودها مهمًا للتحكيم وفض المنازعات وتحقيق الصلح، كذلك كانت مقومات الشرف في القبيلة هي العِرض والدم والمال، وقد دخلت القبائل في معارك في الشرق والغرب للدفاع وتحقيق تلك المقومات الثلاث.

وتشير إلى دور القبيلة في التاريخ الحديث لبعض الدول العربية، وأنها - القبلية - إحدى دعائمها وركائزها، وتقول إنه بعد قدوم المستعمر الإنجليزي وغيره من المستعمرين في الشرق الأوسط، عقدوا المصالحات والمعاهدات مع وجهاء القبائل وسلموا بعضهم السلطة لحكم الدول في المرحلة الانتقالية للاستقلال، ورحيل هؤلاء المستعمرين.

ومن هنا يجادل بعض الباحثين في هذا المجال، أن القبلية تخطو في الوقت الحالي ضد فكرة المواطنة والديمقراطية، وضد فكرة وقيام الدولة بمؤسساتها المدنية المتحضرة، باعتبار أن القبلية تحدها مصالح شخصية وتولد نزاعات بين القبائل والعشائر في القبيلة نفسها، وتؤثر سلبًا على مفهوم المواطنة والوطنية حين يتم

---

http://www.raya.com/writers/pages/64319e0d-4b63-40bb-944c-d38273800ddd

الصراع على القوة وعلى سلطات الحكم.

وتشير إلى دور الدولة في هذه الحالة، فتقول: إن بعض القبائل ترى أن الأدوار لم تُوزَّع بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه مما يشكل اختلالاً في توازن المجتمعات المدنية ويشتت الناس بدلاً من أن يتم جمع شملهم تحت لواء الوطن الواحد والمصلحة الواحدة، ويصبح موضوع القبيلة موضوع صراع وشد وجذب وتهافت على مراكز السلطة.

وتؤكد أن هذا الأمر أصبح جليًا في بعض الدول التي خاضت حروبًا أهلية بين أبناء الدولة الواحدة، والتاريخ يذكر الحروب القبلية الدامية بسبب نزاع السلطة مثلما حصل في رواندا بين عام ١٩٩٠م، حتى عام ١٩٩٣م؛ حيث تنازعت قبيلتا الهوتو والتوتسي، وأسفرت تلك الحرب الأهلية عن مقتل أكثر من ٨٠٠ ألف شخص بسبب الخلاف بين الأغلبية والأقلية، وبين الحاكم والمحكوم، وما حققته رواندا بعد هذه الحرب الدامية أنها استطاعت بناء دولتها من جديد، لكن بعد إراقة دماء كثير من أبناء الشعب الواحد في إبادة جماعية لم يعرف لها مثيل في التاريخ الحديث.

وقد تبين من بعض الأمثلة أن الناس تتفرق تحت ظل القبلية والتعصب القبلي بدلاً من أن تلم شملها تحت لواء الوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة المدنية.

وهنا نشير إلى أن بعض نماذج الدول تُبيِّن أنه بعد اندلاع الحروب الأهلية أو الدولية تكون تبعات تلك الحروب غير متوقعة، وتنتهي بتنصيب رئيس للدولة بحسب الأكثرية للقبيلة، أو النفوذ، وهو قد ينتج عنه نظام حكم الأوليجاركية أو حكم الأقلية للأغلبية، وهو تهديد حقيقي ومباشر للديمقراطية ولفكرة المواطنة، مع ما ينتج عن ذلك من انتهاكات للأقليات ومما لا يسهم في الحكم.

فالحكم بالعصبية القبلية من شأنه إضعاف من تم إقصاؤهم عن الحكم لأسباب دينية أو عرقية أو غيرها، فيحكم طبقة معينة من علية القوم وهم في أعلى الهرم، فيبدأ هؤلاء في توزيع موارد الدولة بشكل غير عادل، وهو ما يخلق نوعًا من عدم التوازن والظلم والإجحاف الاجتماعي؛ كما أشرنا من قبل.

وتنتقل الحرمي في نقاشها إلى تأثير القبلية على الأنظمة الانتخابية؛ فتشير إلى

الحالة الكويتية على وجه الخصوص، ولكن من دون التصريح بهذا، فتقول: إن هناك تأثيرًا كبيرًا للحالة القبلية على صناديق الاقتراع والانتخابات، فتشير إلى أن من يفوز هو من يكون الأكثر نفوذًا والأكثر قدرة من الجانب المالي.

وتحذر من تبعات ذلك على الدولة في العالم العربي، وخصوصًا في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، فتشير إلى أن القبلية قد تؤدي إلى تفكك عناصر التوحد وتؤصل الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد؛ حيث سيتم إسقاط وتهميش الأقليات الدينية أو الاجتماعية وغيابها عن المسرح السياسي، مع كون الانتماء للقبيلة في الغالب على حساب الانتماء للوطن.

وتؤكد أن المواطنة والمشاركة السياسية لا تنبغي أن تكون على أسس قبلية أو مميزات وضعية.

وفي هذا الإطار يعزو البعض، ومن بينهم سيف عبد الفتاح[1]، والجيدة[2]، ذلك إلى أن عامل الأكبر الذي أدى إلى تفاقم أزمة المواطنة في هذا المسار، هو غلبة المصلحة الذاتية على المصلحة الوطنية، ومن ثم تقهقر دور المواطنة، وأصبح الانتماء للمصلحة الذاتية أكثر من الانتماء للمصلحة الوطنية، ذلك أن الفرد ينظر إلى مكاسبه الراهنة والوقتية، والتي تعود عليه بالنفع المباشر بصرف النظر عن المصلحة الوطنية.

ولعل السبب الأهم الذي يقف خلف ذلك كله، هو قضية الاستبداد، ويقول قنصوه[3]: إن فكرة دولة المواطنة بمعناها الحديث الذي ظهر في أوروبا بعد الحروب الدينية، وبدء عصر النهضة، في القرن السابع عشر الميلاد، وصورة العقد الاجتماعي التى قدمها روسو، ملائمة للطبيعة التركيبة التي حكمت الفكر السياسي، ومن

(١) سيف عبد الفتاح: الدولة الإسلامية نظام سياسي خاضع للاجتهاد، تقرير لإسلام أون لاين، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م، عن حلقة برنامج "الشريعة والحياة" على فضائية "الجزيرة" مع الدكتور سيف عبد الفتاح، عن الدولة في الإسلام، للمزيد طالع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1260258173161&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout#ixzz0d5yOtWtT

(٢) الجيدة، مصدر سابق.

(٣) قنصوه، ياسر: المواطنة والدولة في الفكر العربي الحديث، مصدر سابق.



ثَمَّ الممارسة السياسية للدولة في المشرق، والتي مالت إلى النموذج الاستبدادي في الحكم، حتى في صورتها الجمهورية.

وهنا نقف وقفة لابد منها، فقنصوه، ومفكرون آخرون، مثل علي أومليل[1]، ورضوان السيد[2]، يحملون الفكر السياسي الإسلامي مسؤولية ذلك، ويجعلون من الممارسة الاستبدادية السياسية للدولة، والتي تتمحور في صورة الحاكم، هي الأساس لدولة الإسلام عبر تاريخها، وفي هذا افتئات كبير بطبيعة الحال.

فيقول رضوان السيد[3]، إنه ومن أجل الوحدة الإسلامية، لم يكن ثمة التفات لمسألة الشرعية أى جماهيرية (الإمام، الشورى، فالعقد، فالبيعة): حيث تقوم الدولة عن طريق القوة والتسلط المجردين، لكنها حينئذ لن تبقى وحدة إسلامية، بل ستصبح وحدة كسروية أو قيصرية.

ولكنه - رغم ذلك، يشير إلى بعض كبار الصحابة، مثل الحسين بن علي، وعبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر (رَضِيَ اللهُ عَنْهم جميعًا) عندما يأخذ منهم معاوية بن أبي سفيان البيعة ليزيد ابنه من بعده؛ رفضوا، وهو ما يشير إلى أن الفقه السياسي في الإسلام لا يدعم الاستبداد، ولكنها الممارسة المنبثقة من طبيعة المجتمعات العربية الشرقية ذاتها.

أما قنصوه؛ فيقول[4]: إن الرؤية التحليلية التى قدمها روسو، فيما يتعلق بإدراك أبعاد العلاقة بين المواطن والدولة وبين الحقوق والواجبات، تمثل قطيعة مع ما استقر عليه تاريخيًا فى الفكر العربي الإسلامي، في مسألة دمج كافة السلطات في صورة الحاكم الفرد الذي يُعدُّ مسؤولاً عن رعيته الملزمين بإطاعته دون مسؤولية تجاههم، اللهم سوى عدله وإنصافه اللذين يعطونهم الفرصة الوحيدة للتمتع بحقوق

(١) أومليل، علي: الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، (الدار البيضاء: المركز الثقافى العربى، بيروت: دار التنوير، الطبعة الأولى،١٩٨٥م).

(٢) السيد، رضوان: الأمة والجماعة والسلطة، دراسات فى الفكر السياسي العربى الإسلامى، (بيروت: دار اقرأ، الطبعة الثانية، ١٩٨١م).

(٣) المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) قنصوه، ياسر: المواطنة والدولة في الفكر العربي الحديث، مصدر سابق.



مواطنتهم.

وهنا يعبئ قنصوه الفكرة بأخطاء الممارسة، وبطبيعة الحال؛ فإن ما يتكلم عنه قنصوه هو عصور الملك العضوض، كما وردت في أحاديث رسول الله (ﷺ)[1]، والتي من بينها أن الخلافة ثلاثون عامًا، ثم تكون بعد ذلك مُلْكًا عضوضًا.

أما الدولة والمواطنة في صحيح الإسلام؛ فهي أمر مختلف، ونشير هنا إلى إيضاحات الدكتور سيف عبد الفتاح[2]، والتي حدد فيها خصائص الدولة في الإسلام، والجانب التعاقدي فيها، والذي سبقت فيه تعاليم الإسلام الحنيف مختلف الشرائع الدنيوية الأخرى.

فيقول أولاً، إن الدولة في الإسلام «ذات مرجعية قيمية تتمثل في الشريعة، وذات شرعية تتكامل مع شرعية السلطة، وشرعية المجتمع، وشرعية السياسات والقرارات والمؤسسات، وتقبل بعلاقة الرضا بين الحاكم والمحكوم، وقابلة للاجتهاد والاختيار، الذي تقره القلوب والعقول، وذات صفة تعاقدية حقيقية، وليست مثل العقد الاجتماعي الموجود في الغرب»، مستشهدًا بخطبة أبي بكر الصديق عند توليه الخلافة، كأنه يقدم عقدًا للمسلمين يوازن بين الحقوق والواجبات.

المهم فيما يطرحه سيف عبد الفتاح في هذا الإطار، هو الوظيفة العقدية لدولة الإسلام، بمعنى أنها تأسست على قاعدة وجود عقد اجتماعي بين المواطن والدولة بمعناها المؤسسي، وهو ما يرتبط بقضية المواطنة.

---

(١) روى الإمام أحمد عن النعمان بن بشير (رضي الله عنه). قال: «كنا جلوسًا في المسجد، فجاء أبو ثعلبة الخشني، فقال: يا بشير بن سعد أتحفظ حديث رسول الله (ﷺ) في الأمراء، فقال حذيفة: أنا أحفظ خطبته، فجلس أبو ثعلبة، فقال حذيفة: قال رسول الله (ﷺ): تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكًا جبرية، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت» (صححه الألباني وحسنه الأرناؤوط).
وعنه (ﷺ) أيضًا: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون مُلْكًا عضوضًا» (أخرجه الإمام أحمد في المسند، والحاكم في المستدرَك، وأبو يعلى في المسند، وابن حبان في صحيحه، والترمذي في السُّنن).

(٢) سيف عبد الفتاح: الدولة الإسلامية نظام سياسي خاضع للاجتهاد. مصدر سابق.

كما يرد على من يتهم الفكر السياسي الإسلامي بأن دولته لا تحتوي على هذا الجانب، الخاص بالتعاقد بين المواطن والدولة؛ فيقول: «كما أن الدولة الإسلامية تتطلب عقد الرضا - رغم أنه غاية لا تُدْرَك - الذي يمثل رضا أغلبية لا يقصي حق المعترض، وعقد موالاة الاختيار بما هو مسؤولية متعلقة بالمواطن والدولة أيضًا».

ويبيِّن عبد الفتاح، أن الفرق بين دولة الشريعة والدولة القانونية بالمفهوم الغربي يكمن في «المرجعية ومنظومة القيم، وتأسيس نظرية لوظائف الدولة ومقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية بآليات ومؤسسات ومراعاة الواقع والمآلات، خاصة الضروريات الخمس، بخلاف الدولة الغربية التي جعلت أولويتها الأولى حفظ المال وديَّانة السوق، وهمَّشت الدين».

* * *



الفصل الرابع

مشكلات الدولة القومية الحديثة في عالمنا العربي والإسلامي

من بين أبرز مظاهر أزمة الدولة في العالم العربي والإسلامي، مشكلة غياب المؤسسية، وتشمل هذه المشكلة عدداً من المشكلات الأخرى الفرعية، أو المظاهر التي تشكل معالم هذه المشكلة، ومن بينها التداخل القائم بين مفهوم الحكم والحاكم والنظام السياسي، وبين مفهوم الدولة لدى الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية والإسلامية، وكذلك تغييب الدولة لصالح الفرد الحاكم.



مدخل:

بالإضافة إلى إشكالية أو أزمة المواطنة؛ فإنه، وبشكل عام، وعند النظر إلى العوامل التي تؤدي إلى عرقلة الدولة عن الاستمرار في مسارها المرسوم، فإننا نجد أنفسنا أمام إشكاليات شديدة الأهمية تطرح نفسها بقوة في العالم العربي وبعض أنحاء العالم الإسلامي في الوقت الراهن، فيما يخص أزمة الدولة الحديثة، والمشكلات التي تعترض قيامها قياسًا بالحالة الغربية.

ومن بين ذلك مدى النضج السياسي والاجتماعي، الذي وصلت إليه المجتمعات العربية والإسلامية، مع عدم قدرة بعض هذه البلدان على قبول نمط الدولة الحديثة كإطار للعمل والتطور الإنساني.

وهذه الأمور ليست ترفًا سياسيًا، بل هي شديدة الأهمية إذا ما نظرنا إلى الكلفة السياسية والاقتصادية والإنسانية لهذه المشكلة؛ مشكلة فشل العرب والمسلمين عن استيعاب أطر وقواعد الدولة المدنية الحديثة.

يقول عبد المنعم سعيد[1]: «إنه من خلال دراسات أجريت في العقدَيْن الأخيرَيْن ومن بينها دراسة قامت بها «جماعة الرؤية الإستراتيجية» بتمويل من حزب العدالة والتنمية في تركيا، ووزارة الخارجية التركية، ووزارة الخارجية النرويجية وُجد أن كلفة النزاعات في الشرق الأوسط، منذ أواخر الثمانينيات، وحتى عام ٢٠٠٩م، بلغت ١٢ تريليون دولار.

وقبل ذلك، وفي عام ١٩٩٥م، نشر مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة دراسة عن الصراعات في الشرق الأوسط، تقول: «إن سكان المنطقة الذين يبلغون ٨٪ من سكان العالم، عرفوا ٢٥٪ من صراعاته خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبتكلفة تسليح فقط بلغت ١,٥ تريليون دولار، وبعدد من الضحايا بلغوا ثلاثة ملايين نسمة، ومن اللاجئين والنازحين الذين وصلوا إلى ١٤ مليون نسمة»[2].

---

(١) سعيد، عبد المنعم: الدولة العربية الحديثة أولا؟!، "الشرق الأوسط" اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠٠٩م.

(٢) المصدر السابق.

ويقول سعيد: «إن هذه الصراعات ليست كما يتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى، أنها صراعات ذات طبيعة إقليمية مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، بل إن الأكثر كلفة منها، بخلاف الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينيات، كانت صراعات داخلية ذات طبيعة أهلية».

ويستطرد سعيد بالقول: إن الشرق الأوسط «إقليم صراعي بامتياز، ليس فقط بين العرب وجيرانهم من الفرس والإسرائيليين، بل أيضا بين الدول العربية ذاتها، وداخل كل دولة عربية على حدة؛ حيث كانت الحروب الأهلية في السودان ولبنان واليمن والجزائر والصومال والعراق هي الأعلى دموية وتكلفة».

وفي تفسيره لهذه الحالة؛ فإن سعيد يحدد أهم هذه الأسباب فيما وصفه بـ «العجز الدائم للدولة العربية عن إدارة الصراعات داخلها من ناحية، ومن ناحية أخرى عجزها عن إدارة الصراعات الإقليمية المختلفة، بحيث يجري عليها ما جرى في أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية؛ حيث سكتت المدافع وانتهت الحروب والأزمات، ولم يبق هناك إلا العمل من أجل التنمية، والدخول في مجالات المنافسة العالمية المختلفة اقتصاديًا وتكنولوجيًا، وحتى قيميًا وثقافيًا أيضًا، فضلاً عن السير على مسارات مختلفة للمشاركة السياسية في صنع القرار السياسي في البلاد.

وكان البديل الذي لجأت إليه بعض الأنظمة الحاكمة في عالمنا العربي والإسلامي، هو المزيد من الديكتاتورية والسلطوية في الحكم، وهو حل ليس طويل المدى، ويؤدي عند زواله - والذي يتم بطريقة غير سلمية؛ كما جرى في العراق والصومال - إلى ذات النتائج.

ومن هنا؛ فإن هناك العديد من الأمراض التي اعترضت طيلة العقود الماضية التي تلت الاستقلال عن الاستعمار، مسار الدولة المدنية الحديثة في العالم العربي والإسلامي، ولعل أهمها، أزمة المواطنة، وغياب المؤسسية، وغياب الاندماج ما بين مختلف أطراف الدولة الجغرافية، أو ما بين شرائحها السكانية، مع سوء نمط توزيع السلطة وإدارة شؤون الحكم.

وفي الإطار نفسه، يناقش هذا الفصل مجموعة من القضايا المرتبطة بالموضوع



الأساسي له، وهي أزمة الدولة الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، ويكرسها في عددٍ من المظاهر الرئيسية، تناولها الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية، وهي:

- المبحث الأول: أزمة غياب المؤسسية.
- المبحث الثاني: مشكلة غياب الشرعية عن الدولة.
- المبحث الثالث: نظرة على أزمة تداول السلطة.

وهي كلها قضايا ذات صلة ومرتبط بعضها ببعض، كما سنرى، بحيث لا يمكن فصلها أو فصل سياقاتها.

***

المبحث الأول: أزمة غياب المؤسسية

من بين أبرز مظاهر أزمة الدولة في العالم العربي والإسلامي، مشكلة غياب المؤسسية، وتشمل هذه المشكلة عددًا من المشكلات الأخرى الفرعية، أو المظاهر التي تشكل معالم هذه المشكلة، ومن بينها التداخل القائم بين مفهوم الحكم والحاكم والنظام السياسي، وبين مفهوم الدولة، لدى الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية والإسلامية، وكذلك تغييب الدولة لصالح الفرد.

وفي هذا الإطار، ومع النظر إلى نماذج؛ مثل الصومال والعراق في الوقت الراهن، وهما من البلدان المصنفة ضمن قائمة أكثر عشرة بلدان فشلاً في العالم بحسب الـ «فورين أفيرز»، و«صندوق السلام الأمريكي»: فإن بعض القياسات الخاطئة تقول: إن الأوضاع إبان حكم الرئيس الراحل محمد سياد بري في الصومال، والذي سقط بسبب ثورة القبائل عليه في عام ١٩٩١م، أو حكم الرئيس الراحل صدام حسين في العراق، والذي سقط على إثر الغزو الأمريكي - البريطاني في ربيع عام ٢٠٠٣م، كانت أفضل لشعبي البلدَيْن من الوضع القائم.

وهو قياس خاطئ بكل تأكيد، فقط كانت بذور الأزمة الحالية في كلتا الدولتَيْن قائمة في طريقة حكم كل من بري وصدام، وإن كان صدام حسين أقل قليلاً في المستوى من نظام بري في الأزمة، التي تلت سقوط حكم كليهما في بلده.

فخلال سنوات حكم صدام حسين وسياد بري، فإنهما لم يتعاملا مع جذور الأزمة التي ظهرت إلى العلن بعد سقوط نظامَيْهما، خلال سنوات حكمهما الطويلة. وبدلاً من تطوير نمط من أنماط الدولة المدنية الحديثة التي تستوعب كل سكانها بأطيافهم الدينية والقبلية والقومية المختلفة، فإن كلا النظامَيْن عمد إلى وسيلة أبسط من العمل على تحقيق هذا الاستيعاب المهم للغاية للاستقرار، وهو قمع كل ما لا يمت لهوية النظام الحاكم بصلة، مع سيطرة العقلية القبلية، وحتى العشائرية على الحكم القائم.

في المقابل، لم تكن هناك رغبة في مواصلة مسيرة بناء الدولة الحديثة، التي تقوم على أساس مجموعة من القواعد، والتي هي أساس قواعد الحكم الرشيد كما حددتها الأمم المتحدة، ومن أهمها:

- الاحتكام إلى القانون والدستور في إدارة شؤون الدولة.
- المساواة بين السكان، والارتقاء فوق الفوارق الطبقية والانقسامات الدينية أو العشائرية أو أي مظهر آخر من مظاهر الانقسام بين شرائح السكان المختلفة.
- إيلاء الاهتمام لخطط التنمية والارتقاء بالخدمات، بدلاً من الإنفاق على التسلح والأمن.

ففي الحالة الصومالية، قام سياد بري بارتكاب عمليات إبادة جماعية في بعض الأقاليم التي كانت تريد الانفصال عن الصومال، كما كان كثيرًا ما يقوم بإصدار أحكام الإعدام على معارضيه، حتى ضمن دائرة الحكم القريبة منه، فكان أن أعدم نائبه محمد عينشه بتهمة محاولة الانقلاب على نظام الحكم في عام ١٩٧٢م، هو وخمسة من كبار قيادات الجيش الصومالي.

كما كان نظام بري يحكم الصومال عن طريق «الحزب الوطني الاشتراكي الثوري»، وهو حزب أسسه بنفسه، بعد حل باقي الأحزاب، وكان عددها ٢٧ تنظيمًا سياسيًا، عندما تولى الحكم في عام ١٩٦٧م، وأعطى بري لنفسه مناصب الدولة الرئيسية، فقد كان هو - بجانب كونه رئيسًا للدولة والحزب الحاكم - قائد الجيش ورئيس المحكمة العليا، ورئيس لجنة الأمن والدفاع في الحزب الحاكم، كما كان له حق نقض أي قرار يصدر عن مؤسسات الدولة الأخرى.

وانتفت أية شرعية أخرى في البلاد بخلاف شرعية بري، حتى شرعية المؤسسات القانونية والدستورية الأخرى، لدرجة أنه كان من أول القرارات التي اتخذها بعد استيلائه على الحكم، إلقاء القبض على الرئيس السابق عبد الله عثمان، أول رئيس للدولة بعد الاستقلال، ورئيس وزرائه عبد الرزاق حاجي حسين، حتى لا تكون هناك شرعية بديلة له ولانقلابه، بعد اغتيال الرئيس الراحل عبد الرشيد علي شارماركي على يد أحد رجال الشرطة في عام ١٩٦٧م.

وفي الحالة العراقية، كانت هناك مشكلة ضخمة في الطريقة التي أدار بها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين لبلاده في الفترة بين ١٩٧٩م عندما نجح في تطويق وعزل الرئيس أحمد حسن البكر حتى سقوطه في عام ٢٠٠٣م، وتمثلت هذه المشكلة في عدم قبول النظام الحاكم لأي لون سياسي مخالف له.

أي أنه حتى فكرة الإعلاء من شأن طائفة أو قومية أو قبيلة بعينها - كما كانت الحال في الصومال - لم تكن موجودة، ولذلك كان هناك الشيعي والسني والمسيحي في حزب البعث، الذي كان يحكم العراق، لكن من كان خارج الحزب، فقد اعتُبر غالبًا عدوًا للدولة، وليس حتى للحزب وللنظام.

وبطبيعة الحال، فإن مشكلة الأكراد في العراق، نموذجٌ مهمٌ على كيفية تعاطي بعض الأنظمة في العالم العربي مع الأقليات وخصوصا الدينية والعرقية وخاصةً إذا ما استشعرت الأنظمة الحاكمة منها خطرًا على بقائها، وليس خطرًا على هوية الدولة، فالعراق لا يمكن القول عن هويته سوى أنه بلد عربي مسلم، وليس بلدًا عربيًا أو مسلمًا فحسب، أو حتى عربي سُنِّي أو شيعي، ولذلك فإن الأكراد مسلمو سُنَّة، وهو ما يعني أن الكرد في الشمال من صميم مكونات الدولة العراقية.

ولكن تحت وطأة تعاون بعض قيادات الأكراد مع إيران في حربها مع العراق في الثمانينيات، ومع إسرائيل في بعض الأحيان، وكذلك وجود رواسب تاريخية للأزمة بين العرب والكرد، كانت لغة الإقصاء الدموي هي المستخدمة ضد أكراد شمال العراق، ليس في حكم صدام حسين فحسب، بل في سنوات حكم البعث العراقي طيلة العقود التي تلت استيلاءه على الحكم في الستينيات الماضية.

ولكن هذه المشكلة ليست موجودة على العموم في عالمنا العربي والإسلامي، فهناك الأمازيغ في المغرب العربي ممَّن بدؤوا في الحصول على حقوقهم في السنوات الأخيرة؛ حيث باتت لغتهم معترفًا بها في التعليم والإعلام، ولهم وسائل إعلام ونشر خاصة بهم، وأحزاب تعبر عن مصالحهم، مثل الحزب الأمازيغي المغربي الديمقراطي في المغرب، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر.

وفي الإطار، لم يسمح كلا النظامَيْن - صومال بري وعراق صدام - بظهور

البديل الكفء القادر على قيادة البلاد من بعد رحيل رأس الدولة الحالي، مع غياب عملية سليمة لتداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، بل ومع غياب حياة سياسية سليمة قائمة على التعددية، التي غابت عن الدولة وعن المجتمع، وبالتالي غابت عن الحياة السياسية.

ولقد أدى ذلك إلى حدوث الفوضى التي شهدها العراق والصومال في سنوات ما بعد سقوط البعث في الأول، وسياد بري في الثاني؛ حيث لم يكن هناك بديل جاهز أو مؤهل للقيام بأقل قدر ممكن من مهام الدولة في حفظ الأمن والاستقرار، وإدارة دولاب العمل المؤسسي، وحياة المواطن اليومية.

وهو مرض قائم في كثير من البلدان العربية بالذات، وليس نموذَج العراق والصومال إلا شرحًا لهذا الواقع، ولذلك؛ فإن أنماط انتقال السلطة في العالم العربي لا تكون في الغالب سلمية أو سهلة، بل تكون في الغالب ذات طبيعة أزمة، أو بعيدة عن الأنماط القياسية في الدولة الحديثة، فهي إما - في الغالب - تكون نمطًا انقلابيًا أو وراثيًا، مع سيطرة قوى بعينها على الحكم، إما العسكر، أو فئة أو حزب بعينه. بحسب خلاصة الكتاب الذي وضعه الباحث المصري صلاح سالم زرتوقة بعنوان «أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية»، الصادر عن مكتبة مدبولي عام ١٩٩٢م.

ومن هنا، فإنه عند سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في ٢٠٠٣م، لم تشفع مختلف جوانب التنمية التي حاولها صدام، حتى في أحلك سنوات الحرب مع إيران في الثمانينيات، والحصار في التسعينيات، والتي كانت توازي معدلاتها في البلدان المتقدمة في قطاعات الصحة والتعليم وخلافه، وظهرت بدلاً منها التناقضات المذهبية والطائفية التي «كبتها» صدام بواسطة أجهزة الأمن والحزب، ولم يعالجها أو يحاول القضاء على مسبباتها، وجعل التمايز المذهبي والقومي في بلاده عنصر قوة وتقدم لها.

بينما سقط نظام سياد بري من الأصل على يد القبائل، التي سخطت على حكمه بسبب تهميشه وقمعه لها؛ حيث قامت قوات من الجيش مكونة من العشائر الشمالية

والجنوبية التي همشها بري، قادها الجنرال محمد فارح عيديد بالإطاحة بنظام بري، بعد سلسلة من الإخفاقات الاقتصادية والسياسية.

وفي هذا الإطار نخلص إلى القول: إن وجود دولة بمعناها «الحديث» يعني وجود صورة مغايرة تمامًا لما هو واقع في كثير من بلدان عالمنا العربي والإسلامي.

وبالعودة إلى سعيد، نجده يقول: «وحتى تكون الأمور واضحة فإن الدولة «الحديثة» هي الدولة القادرة على جذب كل أطرافها إلى قلبها. وليس مهمًا هنا ما إذا كان التنظيم الإداري أو السياسي للدولة مركزيًا أو فيدراليًا، وإنما المهم أن تصل الدولة بمواصلاتها وأمنها وعملتها وعملياتها الإنتاجية وأسواقها الاستهلاكية إلى كل أطراف الدولة».

وضرب لذلك نموذج سويسرا؛ فسويسرا كبلد هي أشد بلدان العالم اندماجًا بسبب العلاقة العضوية القائمة بين الكانتونات المختلفة في اللغة والتقاليد والمذهب، فهناك الكاثوليك والبروتوستانت، وهناك من يتكلم الفرنسية والألمانية والإيطالية، بل لا يوجد في الواقع لغة تسمى بالسويسرية فعليًا.

في المقابل، فإن كثيرًا من الدول العربية والإسلامية تدور حول العاصمة أو حول عدد محدود من الحواضر والمدن، بعيدًا عن فكرة أو عملية «الاندماج الوطني»، كما يقول سعيد، الذي له عبارة شديدة الأهمية في وصف هذا الوضع، وهي: «تبقى في كل الأحوال الصحارى فاصلة بين المناطق والأقاليم؛ حيث تتكون «قوميات» محلية وعشائرية يتم استغلالها من عناصر راديكالية، أو حتى من قبل قوى خارجية، وما تعانيه الصومال، والسودان، والعراق، واليمن الآن كان راجعًا في جوهره إلى عجز الدولة الوطنية عن «اختراق» جماعاتها وأقاليمها وعشائرها، بحيث أصبح جزءًا من جماعة وطنية واحدة».

بل إن السودان بالفعل انقسم إلى قسمَيْن، بعد انفصال الجنوب عنه في يوليو ٢٠١٠م، وظهرت إلى الوجود دولة جديدة غير عربية في تخوم حوض النيل الجنوبية، عند خاصرة شديدة الرخاوة للأمن القومي العربي.

التداخل بين الحكم وبين مفهوم الدولة:

ارتباطًا بما سبق، فإنه ثمَّة مشكلة أخرى في هذا الإطار، عرقلت صيرورة تطوير الحياة السياسية في العالم العربي والإسلامي، لشكل من أشكال الدولة الحديثة، باستثناءات بسيطة كما في ماليزيا، وهي مشكلة التداخل القائم بين مفهوم الحكم والنظام السياسي «Political system»، وبين مفهوم الدولة «State» لدى الأنظمة الحاكمة.

وهذا التداخل جعل في كثير من الأحيان الأمرَيْن - الدولة والنظام - شيئًا واحدًا، بينما هما أمران مختلفان تمامًا؛ ما جعل الخروج على السلطة والحكم في كثير من البلدان العربية والإسلامية بمثابة خروج على الدولة، وأمرًا يستوجب العقاب بتهمة الخيانة.

وهي مشكلة انتظمت انطلاقًا من طبيعة المشكلات السابق الإشارة إليها، فوجود نظام فردي أو حزبي ضيق يقصي الآخر، ولا يجعل لنفسه بديلاً أو منافسًا على أقل تقدير، فإنه بطبيعة الحال ينظر إلى نفسه على أنه الدولة نفسها، ولا يجعل مجالا للتردد في استخدام سلطة الدولة والنظام الحاكم الإكراهية في مواجهة هؤلاء الذين يعارضونه.

وتلجأ بعض الأنظمة الحاكمة في هذا المقام إلى بعض «المبررات» لتفسير ذلك، من بينها محاولة الحصول على شرعية ما لتفسير سلوكها هذا أمام الجمهور الداخلي والخارجي.

وغالبًا ما تكون هذه الشرعية قائمة على مرحلة النضال الوطني ضد المستعمر، ومن بين هذه المبررات أيضًا التلويح بورقة التهديد الخارجي لقمع أية محاولات أو مطالب لشريحة ما من السكان، خصوصًا لو كانت هذه المطالب سياسية.

وكنتيجة مباشرةٍ لذلك، تبدلت أنماط تداول السلطة في العالم العربي والإسلامي - وكذلك طريقة تعبير شرائح بعينها في الدولة عن مطالبها، في كثير من الأحيان - من الوسائل السليمة والمسارات الصحيحة لذلك إلى أدوات غير دستورية، غالبًا ما تتسم بالعنف، أو بالإضرار بمصالح الدولة وأمنها القومي، سواء عن طريق الانتخابات في حالة الرغبة في تداول السلطة أو تغيير السلطة القائمة، أو عن طريق المؤسسات

القضائية والبرلمانية والتنفيذية.

ومن هنا تقع الانقلابات، وتنشأ الاضطرابات المدنية في الشوارع، أو قد تحمل فئة بعينها السلاح ضد الدولة والمجتمع، أو الاستقواء بالخارج المتماثل مع هذه الفئة في الهُوية والمصالح ضد وطنه، وهو ما سوف يتم تفصيله في موضع لاحق من الكتاب.

وهنا ثَمَّة حقيقة يجب توضيحها، وهي أن الدولة تختلف تمامًا عن النظام السياسي، فالدولة أسمى وأكبر من النظام السياسي، وبالتالي هي أكبر وأسمى من النظام الحاكم والحكومة التي تتبعه.

ويأتي سمو واتساع مفهوم الدولة انطلاقًا من عدد من الاعتبارات، من بينها:

- أن الدولة تضم كل أركان الكيان المشار إليه، سواء الأرض أو البشر أو الحكومة، كما أنها أسمى باعتبار أن لها سيادة مستقلة، كما قال أستاذ العلوم السياسية الفرنسي جان بودان، في تعريفه للدولة[1].

- أن الدولة تضم الشعب، والذي هو المصدر الأساسي للسلطات، وأساس التشريع، والشعب هو الذي يمنح الحكم القائم شرعيته أو ينقضها عنه، بالأدوات التي تكفلها الدساتير والقوانين، مثل المساءلة أمام المجالس التمثيلية، والعزل وتغييرها عن طريق الانتخابات، وفق معايير محددة تخص مدى التزام الحكم القائم بالعقد الاجتماعي المبرم بينه وبين أفراد المجتمع. وعلى رأس بنود هذا العقد قيام النظام القائم بتوجيه موارد الدولة وصيانتها بالشكل الذي يحقق مهام الدولة الأساسية، وهي الحماية والرفاهية.

إذن: فالنظام الحاكم، هو بمثابة أحد أوجه الدولة، ولكنه ليس الدولة، وحكومته التي تنفذ السياسات التي تحقق وظائف الدولة الأساسية هي خادمة للشعب، وليس العكس: حيث من حق الشعب مساءلة حكومته وعزلها، بل وتغيير النظام القائم برمته إذا ما ثبت عجزه عن القيام بمهامه الرئيسية.

بل إن النظام الحاكم أضيق من النظام السياسي، فتعريف النظام الحاكم

(١) إسماعيل، محمود: المدخل إلى العلوم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩١م، ص ٨٣ - ١٠٥).



ببساطة غير مخلة يعني السلطات الثلاث، التنفيذية «Executive»، والتشريعية «Legislative»، والقضائية «Judicial».

والحكومة أو الـ «Regime»، هي جزء من السلطة التنفيذية، والتي تنفذ القانون والسياسات عامة للدولة، والتي تضمن الدفاع عنها ضد التهديدات الخارجية، وضمان ترابط الجبهة الداخلية.

كما يتضمن النظام الحاكم مؤسسات وأجهزة مستقلة عن الحكومة، ولكنها تتبع رأس السلطة التنفيذية مباشرة، سواء أكان رئيسًا للوزراء أو رئيسًا للدولة، بحسب طبيعة النظام السياسي القائم، وهي أجهزة تعمل على المستوى القومي، في حماية الجبهة الداخلية وضمان عدم حدوث اختراق خارجي للدولة: مثل أجهزة المخابرات ومؤسسات المعلومات المختلفة، ومجالس الأمن القومي والدفاع الوطني.

أما النظام السياسي، فيشمل كل المؤسسات والقوى التي تشترك في تحريك وإدارة الشأن عام، وتوزيع القيم داخل المجتمع - وهو التعريف البسيط لعلم السياسة - ومن بينها جماعات الضغط كالنقابات العمالية والروابط المهنية، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني: مثل المنظمات الطوعية الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان.

وحتى الجماعات ذات التمايز في حدود الدولة، مثل المجموعات العرقية والطائفية والمذهبية المختلفة، ذات الثقافات وحتى اللغات المختلفة فيما بينها؛ جزء من النظام السياسي لأن لها ذات التأثير.

ففي الحالة المغربية والجزائرية - على سبيل المثال - فإن الأحزاب الأمازيغية ضعيفة سياسيًا، ولا يوجد لها تمثيل برلماني كبير مثلاً، ولكن المجموعات البشرية الأمازيغية استطاعت - عن طريق بعض أدوات الضغط، واستغلالاً لأجواء دولية مواتية تلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - انتزاع بعض المكاسب من الدولة القائمة؛ حيث باتت اللغة الأمازيغية لغةً ثانيةً معترفًا بها في وسائل الإعلام والعملية التعليمية في كلا البلدَيْن، كما انطلق بث أول قناة فضائية أمازيغية في العالم العربي في مطلع يناير ٢٠١٠م، باسم «أمازيغ تي. في».

ولذلك؛ فإن البعض يشير إلى أن النظام السياسي هو «مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم: أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة، بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع»، وهو تعريف العالم الأمريكي ديفيد إيستون.

ويقول جابرييل ألموند[1]: «إن النظام الحاكم يجب أن يكون قادرًا على الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي والإكراه المشروع لتحقيق مهام الدولة الرئيسية، ولكن هذا الاستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المشروع يجب أن يكون بموجب تفويض شعبي، وهو ما يعرف باسم الوظيفة الزجرية».

وإذا ما تحسسنا بعض أوضاع بلداننا العربية والإسلامية، فسوف نجد أن الدولة في كثير منها، فقدت احتكارها للعنف بعد أن فقدت قدرتها على توفير الحاجات الأساسية والسياسية التي تحدث عنها أستاذ العلوم السياسية الأمريكي روبرت روتبرج[2]، وحددها بتوفير الأمن والحاجات الاقتصادية وغير ذلك.

ففي اليمن، هناك جماعات منشقة تمارس العنف المسلح ضد الدولة، بل وتقوم بممارسة بعض مهام الدولة في مجتمعاتها المحلية، ونقصد هنا جماعة الحوثيين الأيزيديين الذين يستوطنون مناطق في شمال وشمال غرب اليمن، في محافظة صعدة وما حولها.

وفي السودان نجد نماذج مماثلة في إقليم دارفور، بعد انفصال الجنوب عقب حرب مماثلة، لن نقول بين جنوب السودان وشماله، ولكن بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر عام الحاكم في الخرطوم.

وفي الجزائر، فرضت جماعات مسلحة؛ مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال - قبل أن تتحول إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في فترة من فترات الأزمة الجزائرية في التسعينيات وحتى سنوات الألفية الجديدة الأولى - سلطانًا واسعًا على مناطق القبائل والجبال الغربية لهذا البلد العربي الكبير.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.



وفي باكستان وأفغانستان، وكذلك في العراق، كثيرًا ما نجد بعض المجموعات المسلحة التي «استولت» على وظائف الدولة الأساسية، بما في ذلك احتكارها للعنف.

ولكن ثمَّة ملاحظة واجبة هنا، وهي أن لدينا معيارًا مهمًا للحكم على الطرف صاحب المسؤولية في خلق هذه الحالة، وهو ببساطة ما الذي حدث أولاً: هل تخلت الدولة عن وظائفها في توفير الحاجات الأساسية والسياسية، مما دعا بعض الجماعات إلى كسر احتكار الدولة المشروع للعنف لإنفاذ القانون، أم أن هذه الجماعات هي التي كسرت احتكار الدولة الرشيدة القائمة للعنف؟!



المبحث الثاني: مشكلة غياب الشرعية

يقول الباحث السعودي فؤاد إبراهيم، في مقال له في مجلة «شؤون سعودية»[1]: «تمثل أزمة مشروعية الدولة الحديثة العقدة المركزية في الرابطة بين الحاكم والمحكوم، ومشكلة المشروعية في العالم العربي كما يرى (عالم السياسة الأمريكي) مايكل هدسون، هي في الأساس نفس المشكلة التي تواجه تقريبًا أغلب الدول الحديثة والمستقلة في أزمنة قريبة».

وهي في جوهرها تنشأ عن انعدام ثلاثة متطلبات أساسية للحداثة السياسية، وهي: السلطة، والهُوية، والمساواة، بمعنى: أن «النظام الشرعي» بحاجة الى تكريس معنى الشراكة والاندماج بين مختلف فئات الشعب داخل النطاق الجغرافي للدولة، بما لا يتعارض أيضًا مع الهُويات والانتماءات الفرعية الأخرى، مثل القبلية أو المذهبية، وكذلك الانتماءات الأخرى الخارجية مثل الأممية الإسلامية والقومية العربية.

وفي الإطار، هناك مشكلة مرتبطة بما سبق تعترض سبيل أو تطور الدولة القومية الحديثة في عالمنا العربي والإسلامي، ونضوجها على النحو الذي عرفه الغرب، باعتبار أنها تعبر عن شكل من أشكال العقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها، بمختلف مجموعاتهم وأطيافهم، وهي مشكلة الشرعية، بسبب غياب مفهوم الاندماج، وكذلك تكريس مبدأ الفردية والسلطوية.

وفي البدء بررت الكثير من الأنظمة الحاكمة في عالمنا العربي والإسلامي تمسكها هذا، باعتبار أنها تملك ما يوصف بـ «شرعية التحرير» أو «شرعية الاستقلال» كما سبق القول: حيث وجدت الجماعات والأحزاب والشخصيات التي نجحت في الحصول على الاستقلال لبلادها أنها الأحق بإدارة هذه البلاد، وهو وضع

(١) إبراهيم، فؤاد: دور الدولة وأزمة التعايش الداخلي. دورية "شؤون سعودية". مقال غير محدد التاريخ على موقع المجلة على شبكة الإنترنت. للمزيد طالع:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22/article07.htm



وجدناه مع جمال عبد الناصر في مصر، ومع جبهة التحرير الوطنية في الجزائر وحزب الرابطة الإسلامية في باكستان.

ووضعت هذه الأنظمة هدف الدخول ببلدانها إلى عملية سياسية تعتمد على مفردات التداول السلمي للسلطة، كأولوية ثانية، باعتبار أن هدف التنمية الشاملة له أولوية على كل شيء، كما رأت هذه الأنظمة أن البلدان العربية والإسلامية غير مؤهلة بعدُ أو ناضجة، بما يكفي لهذا التحول، وذلك بالرغم من أن بعض البلدان - مثل مصر - كانت تعرف في مرحلة ما قبل الاستقلال منظومة سياسية منفتحة، وتعرف الدستور والانتخابات والأحزاب، وباقي مفردات العملية الديمقراطية.

إلا أنه - ومع التسليم بصحة وجهة نظر رواد الاستقلال الأوائل - فإن ورثتهم في الحكم، من شخصيات وأحزاب، توقفوا عند فكرة الاستقرار في الحكم دون النظر للمهام المطلوبة منهم، ولذلك فإننا عندما نتتبع تاريخ عملية انتقال السلطة في العالم العربي، نجد في الغالب أنه لا يوجد مصطلح «رئيس سابق»، باستثناءات قليلة للغاية.

ومن بين هذه الاستثناءات اللواء عبد الرحمن سوار الذهب في السودان، والذي سلم الحكم طواعية لحكومة مدنية قادها الدكتور الصادق المهدي بعد الانتفاضة الشعبية والانقلاب العسكري اللذين وقعا ضد نظام الرئيس الراحل جعفر النميري في عام ١٩٨٥م.

وكذلك هناك نموذج العقيد أعلى ولد محمد فال، الذي قاد انقلابًا ناجحًا في يوليو ٢٠٠٥م، ضد نظام الرئيس الموريتاني المخلوع معاوية ولد سيدي أحمد الطايع؛ حيث سلم البلاد بعد الانقلاب إلى عملية سياسية قائمة على الانتخابات وصناديق الاقتراع، إلا أنها تجربة انتهت نهاية محزنة، بانقلاب آخر على الرئيس المنتخب محمد ولد سيدي الشيخ عبد الله، في أغسطس ٢٠٠٧م.

فالنظم الحاكمة في عالمنا العربي والإسلامي، يمكن أن نطلق عليها صفة «الخاسر السيئ»؛ أي الذي لا يقبل الخسارة، حيث لا تقبل الأنظمة الحاكمة القائمة في الغالب التخلي عن مواقعها، وعما حققته من مكتسبات طيلة سنوات توليها الحكم.

ومن ثَم فهي لا تقبل حتى بنتائج صناديق الاقتراع، على الرغم من أنها هي التي أسست في بلدانها العملية السياسية التي تعتمد على الانتخابات؛ وهو ما يؤدي إلى كوارث، على النحو الذي نشأ في الجزائر، بعد إلغاء نتائج المرحلة الأولى من انتخابات ١٩٩١م عامة، وفي قطاع غزة بعد انتخابات ٢٠٠٦م التشريعية.

ولسنا هنا في معرِض تقديم كشف حساب بالانقلابات العسكرية والدستورية في البلدان العربية، فهي أرقام معروفة، ولكن هناك الكثير من الدلالات التي يمكن الخروج بها من هذه الأرقام، ومن بينها: أن كل انقلاب ناجح يقع يأتي رأس النظام الذي تلاه وعلى رأس أولوياته الآتي:

- تأمين وضعه بإقصاء معارضيه من المؤسسات العسكرية والمدنية، وخصوصًا البيروقراطي.
- تحديد مسارات العملية السياسية من منفذ واحد، وهو الحزب أو التنظيم الواحد الحاكم.
- تغيير البنية الدستورية والقانونية عامة.
- تقليص السلطة في يد أقل عدد ممكن من الأفراد، بل وإن أمكن في يد الرئيس.

فالرئيس العراقي الراحل صدام حسين كان يشغل أكبر ثلاثة مناصب في بلاده، وهي رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة، بجانب قيادته لحزب البعث الحاكم.

وهذا الوضع قائم في كثير من بلداننا العربية والإسلامية؛ حتى في المناصب المتعلقة بالهيئات الرياضية، فالرئيس الآذري إلهام علييف يرأس مثلاً اللجنة الأولمبية لبلاده منذ عام ١٩٩٧م. بينما كان هذا المنصب يرأسه نجل الرئيس العراقي الراحل عدي صدام حسين، وظل يشغله في ليبيا، محمد القذافي النجل الأكبر للعقيد الليبي معمر القذافي، حتى سقوط نظامه ومقتله في أكتوبر ٢٠١١م.

وهو أمر يرتبط بمشكلة غياب المؤسسية، ومشكلة التداخل بين مفهومي الفرد الحاكم أو النظام القائم وبين الدولة على النحو السالف ذكره.



وفي الإطار، تعددت الشرعيات - إن صح المصطلح - على جيل واحد من المواطنين العرب أكثر من خمس مرات في بعض الحالات؛ كما وقع في سوريا، التي شهدت في الفترة من عام ١٩٤٩م، وحتى الآن، تسعة انقلابات عسكرية ناجحة، وانقلابًا دستوريًا واحدًا، خمسة منها في الفترة من عام ١٩٤٩م، وحتى عام ١٩٦٠م؛ أي أن هناك خمسة أنظمة حكم تعاقبت على المواطنين السوريين في غضون ١٢ عامًا فقط، وكل منها أتى بقوانينه ودساتيره.

بل إن نظامًا مثل نظام الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، أجرى العديد من التعديلات على بِنية النظام الحاكم وشرعيته الدستورية ثلاث مرات على الأقل؛ حيث بدأ بهيئة التحرير في عام ١٩٥٣م، ثم الاتحاد القومي في مايو ١٩٥٧م، ثم الاتحاد الاشتراكي في مايو ١٩٦٢م، كما وضع العديد من المواثيق التي اعتبرت بمثابة دساتير لمصر خلال فترة حكمه الممتدة من عام ١٩٥٣م، وحتى عام ١٩٧٠م، كان أولها في يناير ١٩٥٦م، وهو أول دستور لثورة يوليو ١٩٥٢م، ثم دستور الوحدة في عام ١٩٥٨م، ثم دستور ١٩٦٤م.

إلا أن جمال عبد الناصر - حقيقةً - التفت في أواخر أيامه إلى مخاطر غياب دستور دائم لمصر، ودعا في بيانه الشهير في ٣٠ مارس ١٩٦٨م، إلى صياغة دستور دائم لمصر. وتم إقراره بالفعل في عام ١٩٧١م.

وفي الإطار، تخلق هذه الأوضاع مشكلة نفسية لدى المواطن، الذي يجد نفسه في غضون سنوات قليلة، مطالبًا بأن يتبع العديد من الدساتير، وأن يؤمن أن القديم الذي أزاله الجديد، كان غير سليم، ولا يتفق مع المعايير الوطنية والمصالح العليا للدولة، وهو ما يضعف من قيمة الدستور والدولة، ويقلص من شرعيتها المشكوك فيها بالأساس بسبب: أولاً: الكيفية التي جاءت بها، وثانيًا: عدم تحقيقها الهدف من وجودها.

ولذلك نجد أن الكثير من الدول العربية والإسلامية، تجد نفسها في أزمة تجاه عملية صناعة القرار وتنفيذه، خصوصًا في مرحلة «تسويق» القرار لدى مواطنيها، والمجموعات المحكومة.

ولعل الحالة المثيرة للانتباه في هذا المقام، هي ما يجري في باكستان في الوقت الراهن؛ حيث واجهت الدولة الباكستانية أزمة تمرد مسلح، عندما عجزت عن إنفاذ قراراتها الخاصة بضبط الأمن في مناطق القبائل الباكستانية في وزيرستان الشمالي والجنوبي المجاورة لأفغانستان، استجابة لقرارات ومطالب أمريكية، كان من بينها إلغاء اتفاق تطبيق الشريعة في وادي «سوات» الموقَّع بين الحكومة المحلية وجماعة الشريعة المحمدية في أغسطس ٢٠٠٩م.

وكانت النتيجة أن نحو ألف ومئتي باكستاني قد قتلوا في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٩م، وحتى نهاية ذلك عام، ٥٠٠ شخص منهم لقوا مصرعهم في سلسلة من التفجيرات التي ضربت مدن باكستان الكبرى، بما فيها كراتشي والبنجاب وبيشاور، تزامنًا مع الحملة التي بدأها الجيش الباكستاني ضد عناصر طالبان باكستان في منطقة وزيرستان في السابع عشر من أكتوبر من عام نفسه، قُتِلَ فيها ٦٦٨ باكستانيا بحسب أرقام الحكومة الباكستانية، ٥٨٩ منهم من العناصر المتمردة، و٧٩ جنديًا.

ولإدراك فداحة الوضع، فقد شارك في عمليات وزيرستان الجنوبية أكثر من ٣٠ ألف جندي باكستاني: أي نحو فرقتَيْن من الجيش الباكستاني القوي المؤهل لقتال بلد كبير مثل الهند النووية.

وفي الحقيقة: فإن هذه «اللقطة» مهمة للغاية كنموذج على ما نحن بصدد الحديث عنه، فالمفترض أن النظام الحاكم الذي يجد نفسه في وضع حرج، ولا يستطيع الاستجابة إلى كل المطالب التي ترد إليه من القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، ويصعب عليه بلورة قرار - تسمى هذا الحالة في علم السلوك السياسي بـ«مرحلة التأزُّم» - عليه اتخاذ جانب الموائمة. وإعطاء بعض التنازلات في إطار من التوافق مع الأطراف الأخرى.

ولكن ما لجأ إليه النظام الباكستاني بقيادة الرئيس الضعيف الذي يواجه اتهامات بالفساد تطال نصف قيادات حزبه، آصف علي زرداري، هو العكس: حيث فعل ما تفعله الأنظمة المستبدة، التي ما إن تجد نفسها أمام وضع يهدد باحتمال

سقوطها؛ حتى تتبنى قرارات تزيد من أزمتها، وتهز مصداقيتها.

مهرب دستوري:

بالإضافة إلى ما مضى، شهد العالم العربي والإسلامي في مرحلة ما بعد الاستقلال نمطًا من أنماط تداول السلطة غير موجود إلا في بلدان العالم الثالث، أدى بدوره إلى نشوء مشكلة شرعية للدولة لدى مواطنيها، وهو الاستفتاءات على بقاء القادة والزعماء في أماكنهم من دون انتخابات، وهي في الغالب أيضًا استفتاءات صورية؛ حيث لا يوجد منافسون.

فالمجالس التشريعية تختار شخصًا واحدًا تصوِّت عليه في استفتاء داخلي، وبطبيعة الحال - ومع سيطرة الأحزاب الحاكمة على هذه المجالس - لا تكون هناك فرص للمنافسة أو حتى لطرح أسماء صورية في مواجهة الرئيس المرشح.

واتفق ذلك مع طبيعة معينة للمجتمعات العربية والإسلامية، هي الطبيعة الأبوية؛ حيث صار الرئيس يلعب أدوار الأب في الأسرة، فهو الذي يأخذ القرارات وهو «الحامي»، وهو الذي يتحكم، وما إلى ذلك.

وفي الإطار. تلعب وسائل الدعاية والإعلام الرسمية دورًا كبيرًا في ترسيخ هذا الوضع لدى المواطن، فهي تُمجِّد الحاكم، وتجعل منه «الزعيم الملهم»، و«القائد الأوحد»، و«القائد الرمز»، الذي جاء إلى الحكم «في لحظة تاريخية»، وغير ذلك من المسميات والعبارات.

ومن هنا صار الكثير من بلدان عالمنا العربي بالذات يعرف أرقاما قياسية لأكبر الشخصيات وجودًا في الحكم، فالعقيد الليبي الراحل معمر القذافي ظل يحكم بلاده منذ عام ١٩٦٩م، وحتى ٢٠١١م، بينما حكم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الشطر الشمالي لليمن منذ عام ١٩٧٨م، ثم اليمن بعد توحيده في عام ١٩٩٠م، وحتى تنحيه عام ٢٠١٢م.

ولا توجد زعامات في الحكم في أي بلد آخر في العالم مستمرة في الحكم بهذا المستوى القياسي من السنوات، باستثناء دولة أو اثنتَيْن من بلدان أفريقيا السوداء جنوب الصحراء.

إلا أن عوامل عدة أثرت في هذا الوضع، ودفعت العديد من الأنظمة الحاكمة إلى البحث عن علاج لهذه المشكلة، من بينها:

- تغيير الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وارتفاع نبرة الحديث عن التغيير واحترام حقوق الإنسان كأساس لتطبيع وضع الدولة في النظام العالمي الجديد.

- ربط الولايات المتحدة، ولو صوريًا لعلاقاتها مع بلدان العالم الثالث بمدى ما تحققه هذه البلدان في مجالات الإصلاح السياسي والاجتماعي، والتقدم الديمقراطي.

- كسر ثورة الإنفوميديا للعديد من «تابوهات» الأنظمة الحاكمة، بما في ذلك احتكارها للمعلومات والأفكار والتفسيرات.

وكان نمط الديمقراطية الغربية، جذابًا لشعوب عانت الكثير من الفقر والإحباط، بعد عدم تحقق وعود أنظمتها الوطنية بعد الاستقلال، والنموذج الغربي من الأصل جذاب، بل إن البعض يعزو سقوط الكتلة الشرقية وانهيار الشيوعية في روسيا وأوروبا الشرقية إلى حسن إدارة «القوى الناعمة» أو الـ«Soft Powers» لمعركة «تسويق» نمط الحياة الغربي في هذه البلدان.

كما أن شيخوخة الكثير من هذه الأنظمة، وارتفاع نبرة التذمر الشعبي مما وصلت إليه الأوضاع، دافعان لها للبحث عن حل لمشكلة تراجع شرعيتها الدستورية ومشروعيتها الجماهيرية.

فعندما «شاخت» القيادات الموجودة في كثير من الجمهوريات العربية والإسلامية، وبدأت مشروعيتها الجماهيرية في التقلص، وبعدت الشُّقة الزمنية بينها وبين الاستقلال وشرعيته المكتسبة لأنظمة الحزب الواحد الذي تلته، بدأت هذه القيادات في البحث عن وسائل دستورية لدعم شرعيتها المتقلصة لصالح قوى أخرى، بعضها غير قانوني، ولكنه يكتسب مشروعيته من الشارع، مثل حالة الإخوان المسلمين في مصر.

وقد وجدت الأنظمة الحاكمة في عالمنا العربي والإسلامي مهربًا - من وجهة نظرها - من هذه المشكلة عن طريق تعديل الدساتير بالشكل الذي يخدم بعض الأغراض، لتحسين الصورة، مثل تغيير إطار الصورة وليس الصورة نفسها.



وكان من بين هذه الوسائل تعديل الدساتير بالشكل الذي يفي بالغرض، بحيث يتم تغيير طريقة اختيار الرؤساء من طريقة الاستفتاء على مرشح واحد إلى انتخاب الرئيس ذاته من بين مرشحين متعددين، كما جرى في حالة التعديلات الدستورية التي جرت في مصر في عام ٢٠٠٥م، على المادة ٧٦ المتعلقة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، بحيث يتم انتخابه من متعدد.

وفي تونس أيضًا، تم ذلك في عام ١٩٩٩م؛ حيث جرى تعديل الفصلَيْن ٣٩ و٤٠ من الدستور التونسي لتعديل شكل طريقة اختيار الرئيس، إلى انتخاب من متعدد.

ولكن لما أفرزت هذه التعديلات منافسة حقيقية جرى تشديد شروط الترشح على منصب رئاسة الدولة، كما في حالة التعديلات التي جرت على ٣٤ مادة من الدستور المصري في عام ٢٠٠٧م؛ حيث تم اشتراط حصول المرشح على توقيعات ٢٥٠ عضوًا من المجالس المنتخبة، مثل المجالس المحلية ومجلسَيْ الشعب والشورى، والتي كان يسيطر عليها الحزب الوطني، وهو ما رأت فيه المعارضة المصرية في حينه، أنه يجعل فرص المستقلين في الترشح شبه معدومة.

وفي المقابل، جرى تغيير الدساتير والسماح للرئيس بتولي الرئاسة لأكثر من فترتَيْن، وهي ظاهرة عرفتها مصر قبل غيرها في تعديل دستوري أقره مجلس الشعب المصري في عام ١٩٨١م، ثم تبنتها دول أخرى عربية وإسلامية في السنوات الأخيرة، مثل الجزائر في عام ٢٠٠٨م، وتونس وأذربيجان، وكلتاهما في عام ٢٠٠٩م.

وفي نماذج أخرى، نرى أن الكثير من دول آسيا الوسطى الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق في عام ١٩٩١م، لم تعرف أكثر من رئيس واحد منذ استقلالها، بالرغم من أنها تشهد من فترة لأخرى انتخابات رئاسية.

فالرئيس إسلام كاريموف يحكم أوزبكستان لفترة رئاسية رابعة الآن، والرئيس إمام علي رحمانوف يحكم طاجيكستان لولاية ثالثة حاليًا، فيما الرئيس نور سلطان نزارباييف يحكم كازاخستان من عام ١٩٨٩م.

وكلهم يدخلون انتخابات تقاطعها المعارضة السياسية وجمهور الناخبين، باستثناء بعض القوى التي تستفيد من المشاركة والخسارة أمام الرئيس في الانتخابات،

وهي حالة تنسحب على الانتخابات التشريعية أيضًا؛ حيث لا توجد منافسة كبيرة للأحزاب الحاكمة بسبب القمع السياسي.

كما أنه - بلا شك - يفتُّ في شرعية الدولة والحاكم أمام مواطنيه استخدام الدستور لتوريث الحكم في الأنظمة الجمهورية، كما كانت الحال في مصر وليبيا واليمن، قبل الثورات الشعبية التي أطاحت بمشروعات التوريث فيها، ولكنا نشير إلى حالتَيْن، إحداهما عربية والأخرى إسلامية تم فيهما فعليًا انتقال السلطة بـ«وسائل دستورية وقانونية» من الأب لابنه.

ففي حالة سوريا؛ تم نقل السلطة إلى الرئيس السوري بشار الأسد بعد وفاة والده في يونيو ٢٠٠٠م، عن طريق تعديل لمادة رقم «٨٣» من الدستور لتنص على أن سن الرئيس يمكن أن تكون ٣٤ سنة، بدلاً من أربعين، للسماح للرئيس السوري الحالي بشار الأسد بتولي الحكم.

أما في أذربيجان: فقد تم إجراء انتخابات رئاسية في أكتوبر ٢٠٠٣م، فاز فيها الرئيس الحالي إلهام علييف نجل الرئيس السابق حيدر علييف، الذي حكم أذربيجان منذ عام ١٩٦٩م، إبان الحقبة السوفييتية.

مشكلة تعدد الولاءات:

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ظهرت مشكلة أخرى في المجتمعات العربية والإسلامية، ترتبط بمشكلة شرعية الدولة لدى المواطن، وهي مشكلة الولاءات المختلفة للمواطن الواحد، مع اتساع نطاق تأثير وسائل الإعلام والإنفوميديا المختلفة؛ حيث صار اختراق المجتمعات العربية والإسلامية، التي تعاني ارتفاع نسبة الأمية إلى ما يعادل ٦٠٪ من الذكور و٨٠٪ بين الإناث، أمرًا سهلاً، خصوصًا مع تراجع أداء الدولة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا؛ فإن تأثيرات الخارج على الداخل، أثرت كثيرًا على فكرة الشرعية لدى المواطن إزاء الدولة. فهناك مواطنون في بلدان عربية لديهم ولاءات أخرى غير وطنية، وعندما نقول «غير وطنية» هنا، فإننا لا نقصد ذمًا أو إطلاق حكم قيمي، ولكننا نقوم فقط بتوصيف حالة.



وبالعودة هنا إلى ما قاله إبراهيم[1]، فإن هناك أربعة مكونات جوهرية للأمة، من بينها - بجانب الإقليم والسيادة والحكومة - وعي المحكومين بالانتماء لمجتمع ما، والرغبة في الاستقلال والإحساس بالذاتية، والوعي بنظام قيمي يتقاسمه أفراد هذه الأمة.

أو حسبما يقول العالم الأمريكي ووكر كونور، فإن مفهوم «الأمة» يعني أنها جماعة تتقاسم أيديولوجية مشتركة، ولها مؤسسات وعادات مشتركة، وإحساس مشترك بالتجانس، وهو وضع بات غير قائم بشكل ملحوظ في الكثير من بلدان العالم العربي والإسلامي، وأصبحت الولاءات لكيانات أخرى، خلافًا للدولة.

وهناك ثلاثة أنواع من الانتماءات آخذة في التنامي، لدى الكثير من الجماعات في البلدان العربية والإسلامية على حساب الولاءات الوطنية، وهي:

- الانتماء العرقي.
- الانتماء الديني أو المذهبي.
- الانتماء التنظيمي.

وهي ليست انتماءات منفصلةً، ففي بعض الحالات يكون للجماعة داخل الدولة أكثر من انتماء خارجيٍ، أو أسمى من انتمائها للدولة.

وفي حالة الانتماء العرقي، فإن النموذج الأبرز هو الأكراد: حيث تعلو المصالح الكردية في سياسات أكراد العراق على مصالح الدولة الوطنية الأم، ضمن مشروعهم التاريخي لإقامة دولة كردية في المناطق، التي يتركز فيها الأكراد في شمال العراق وشمال شرق سوريا وجنوب تركيا وشمال غرب إيران.

ومن ثَمَّ، فإنه في مرحلة من المراحل في حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين - عندما كانت يده مقيدة في مناطق الأكراد بموجب مناطق الحظر الجوي التي فرضت على شمال وجنوب العراق بعد حرب الخليج الثانية - دعَّم أكراد العراق حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا في تمرده ضد الدولة التركية، فيما كانت أنقرة قد توصلت لاتفاق مع الحكومة العراقية يسمح لها بتعقب عناصر

(١) إبراهيم. فؤاد. مصدر سابق.



الحزب في شمال العراق، ودخول المجال الجوي العراقي شمالاً لمسافة خمسة كيلومترات.

أما فيما يخص حالة الانتماء الديني، أو بمعنى أدق المذهبي، فإننا هنا يمكن رصد حالة مثل المتمردين الحوثيين في اليمن، وحالة حزب الله في لبنان، وكلاهما شيعي يرتبط بإيران بشكل أو بآخر، ولا يدين بالولاء لدولته، لدرجة أن حزب الله أدخل لبنان في حرب لم تكن مستعدة لها، ولا مصلحة للدولة اللبنانية فيها، مع إسرائيل في صيف عام ٢٠٠٦م، وكان نتيجتها مقتل أكثر من ١٢٠٠ مدني لبناني، بجانب تدمير البنية التحتية اللبنانية.

وهي ظاهرة تكاد تقتصر على الشيعة في العالم العربي بالذات؛ حيث ولاء الشيعة في دول الخليج العربي لإيران، وبعضهم يعتبر مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي، هو مرجعيته السياسية والدينية، وخلق ذلك مشكلات أمنية وسياسية عميقة، خصوصًا في البحرين والسعودية؛ حيث كتل بشرية شيعية كثيفة، وهو ما ظهر جليًا في البحرين بشكل خاص، خلال أزمة فبراير ومارس ٢٠١١م في البحرين.

أما في حالة الانتماء التنظيمي، فإننا نعني الحالات الخاصة بالتنظيمات والجماعات الإسلامية، تحديدًا ذات الامتدادات الدولية، مثل تنظيم القاعدة وحزب التحرير الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين.

وفي هذه الحالات يجب التفرقة بين فكرة الانتماء الديني أو المذهبي، وفكرة الانتماء التنظيمي، فهذه الجماعات كلها سُنِّيَّة المذهب، وبالتالي لا توجد دولة أخرى في العالم يمكن لهذه الأحزاب أن تنتمي إليها، باعتبار أن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة لا يعرف ظاهرة «الدولة الأم» «mother country»، التي تعرفها مذاهب وديانات أخرى، مثل إيران بالنسبة للشيعة، وإسرائيل بالنسبة لليهود والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين الكاثوليك.

كما أن هذه الجماعات متعارضة في فكرها وأهدافها، فبعضها يدعو إلى استخدام العنف في التغيير، ويضع في أولوياته محاربة الغرب وضرب مصالحه، كما في حالة تنظيم القاعدة، وبعضها الآخر يدعو إلى التغيير السِّلمي التدرجي،

ونبذ العنف، وتتبنى العمل السياسي ضمن أدواتها كما في حالة الإخوان المسلمين، بينما يقتصر البعض الآخر على العمل الدعوي، مثل حزب التحرير.

كما أنها مستقلة في تنظيماتها، إلا أنها تجمع بينها غاية واحدة، وهي إعادة إحياء الخلافة الإسلامية مرة أخرى.

إن بعض هذه التنظيمات يعترض طريق بعضه الآخر، ففي حالات كثيرة في مصر، إبان نشاط جماعات العنف الدينية في السبعينيات والثمانينيات، كان الإخوان المسلمون مستهدفين من جانب هذه الجماعات.

في المقابل، تعمل تنظيمات الإخوان المسلمين في أوروبا وأمريكا الشمالية والجمعيات المرتبطة بها على مكافحة العناصر المتطرفة، في إطار استراتيجيات هذه الدول لمكافحة الإرهاب في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

***

المبحث الثالث: نظرة على أزمة تداول السلطة

يشهد عدد من البلدان العربية في الوقت الراهن العديد من الأنماط الاحتجاجية الشعبية، التي تتباين في شدتها ونتائجها، وكذلك في ردة الفعل عليها، بين ثورات شعبية سلمية أطاحت برؤساء تونس ومصر وليبيا واليمن، وبين أوضاع مأساوية تعيشها الثورة السورية[1].

ولقد أدت هذه الاحتجاجات أيضًا، إلى عزل حكومات كما في حالة حكومة رئيس الوزراء الأردني السابق سمير الرفاعي، أو الإطاحة بما يعرف بـ «وزراء التأزيم» في حكومات هذه البلدان، كما في حالة البحرين وسلطنة عُمان، أو أتت بتغييرات سياسية ذات طابع قانوني أو دستوري، كما في حالة إلغاء قانون الطوارئ في الجزائر.

وتتفاوت درجة شدة وبواعث هذه الاضطرابات، بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وإن كان المطلب الغالب على أجندات المحتجين، هو التغيير والإصلاح السياسيين والاجتماعيين ومكافحة الفساد.

وتعتبر هذه النوعية من التغييرات، وخصوصًا في الحالات التي أطاحت فيها الاحتجاجات بأنظمة حاكمة - كما في حالة مصر وتونس - نمطًا من أنماط تداول السلطة.

وتثير الأحداث الأخيرة في عالمنا العربي - وما أدت إليه من متغيرات سياسية - قضية أنماط تداول السلطة في العالم العربي.

فمن المثير للاهتمام أنه - ومنذ حصول البلدان العربية على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم - فإنه على المتغيرات التي طرأت على الحالة

---

(١) استفدنا بالأساس في هذا الجزء، من:

- زرتوقة، صلاح سالم: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية - دراسة في الأساليب. (القاهرة: مكتبة مدبولي - الطبعة الأولى - ١٩٩٢م).



السياسية، وعملية الحكم فيها لم يعرف بلد عربي واحد نمط التداول السِّلمي للسلطة، من بين الأنماط التي طبعت عملية انتقال السلطة في هذه البلدان، على خلاف باقي الأنماط التي شاعت لانتقال السلطة.

فما بين الانقلابات العسكرية في بعض الجمهوريات والملكيات، أو الانقلابات الداخلية في الأسر الحاكمة في بعض الإمارات والمشيخات الخليجية، والثورات والانتفاضات الشعبية، أو موت القيادة الحاكمة.

ويبقى النمط الوحيد الغائب هو الانتقال السِّلمي للسلطة، فحتى في البلدان التي تشهد انتخابات عامة تؤدي إلى تغيير الحكومات القائمة في هذه البلدان المصنفة برلمانية، بحسب دساتير وقوانين هذه الدول، مثل لبنان أو في عراق ما بعد صدام حسين، أو تشريعية يليها تغيير الحكومة كما في البلدان ذات النظام الرئاسي أو البرلماني الرئاسي المختلَط مثل مصر؛ فإنه لا يكون هناك التزام كامل من جانب الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان بكامل قواعد العملية السياسية النزيهة.

ففي مصر، وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، تم إلغاء نتائج اثنتَيْن من الانتخابات التشريعية، شعبًا وشورى، وتعطيل العمل بالدستور المستفتى عليه شعبيًا، وأخيرًا الانقلاب على الرئيس الشرعي المُنتخب، الدكتور محمد مرسي.

وقبل ذلك، كان التزوير و «ضرب» نتائج الانتخابات مع تعيين الوجوه نفسها في الحكومات التي تليها، هو السمت الشائع لتداول السلطة في الحالة المصرية، أو حتى الانقلاب الدموي على نتائج الانتخابات، كما في الحالة الجزائرية في انتخابات ١٩٩٠م، التي فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بجولتها الأولى، فدخلت الجزائر في نفق أزمة مظلمة لم تخرج منها معافاة إلى الآن.

كما تلعب الاعتبارات السياسية والطائفية دورها في رسم مسار عملية تداول السلطة انتخابيًا، كما في لبنان، والعراق الذي حتى الآن، وبعد ما يقرب من عام على إجراء الانتخابات عامة بلا حكومة بعد الانقلاب على نتائج انتخابات مارس ٢٠١٠م ،التي فازت بها قائمة «العراقية» بزعامة رئيس الوزراء السابق الدكتور إياد علاوي.

ولقد أدت هذه الأوضاع إلى العديد من المشكلات على مختلف المستويات،

أبسطها تعطيل خطط التنمية واستكمال أركان الدولة المدنية الحديثة في العالم العربي: ما ترتب عليه كوارث وصلت في كثير من الأحيان إلى حد الحرب الأهلية أو التهديد بها كما في الحالة الجزائرية أو اللبنانية.

تنوعت أشكال تداول السلطة في عالمنا العربي خلال سنوات المدى الزمني المحدد لهذه الورقة، ومن بين أهم هذه الأشكال:

- الانقلابات العسكرية في بعض الجمهوريات.
- الانقلابات الداخلية في بعض الإمارات والمشيخات من جانب أعضاء في الأسر الحاكمة.
- الوفاة.
- الإضرابات المدنية والثورات الشعبية.
- التدخل الخارجي.

وكلها نوعيات من حالات الانتقال غير الآمن أو غير الدستوري للسلطة في عالمنا العربي خلال العقدَيْن الماضِيَيْن، ويجب الإشارة إلى أربع ملاحظات تتعلق بأربع حالات لانتقال السلطة في عالمنا العربي خلال السنوات الماضية لها أهمية خاصة فيما نتداوله في هذا الإطار.

الحالة الأولى: ترتبط بلبنان؛ حيث إن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي تغير فيه رئيس الدولة خلال الفترة، محل البحث من دون الكثير من المشكلات، ومن خلال انتخابات داخلية في مجلس النواب اللبناني كما ينص الدستور اللبناني.

حيث إنه بعد اغتيال الرئيس رينيه معوض في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٨٩م - بينما الحرب الأهلية اللبنانية قد وضعت أوزارها بعد اتفاق الطائف الموقع في ذات عام - شهد لبنان ثلاثة رؤساء منتخبين هم: إلياس الهراوي الذي حكم في الفترة من ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩م وحتى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨م، ثم قائد الجيش العماد إميل لحود الذي تولى في الفترة بين ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨م، وحتى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧م، ثم شهد لبنان فراغًا رئاسيًا حتى ٢٥ مايو ٢٠٠٨م: حيث تولت الحكومة اللبنانية برئاسة فؤاد السنيورة في ذلك الحين مقام الرئاسة حتى يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٨م، عندما تمت تسمية

قائد الجيش ميشال سليمان رئيسًا للبلاد.

إلا أن لبنان ليس نمطًا للتداول السلمي للسلطة بشكل مثالي؛ حيث إن المنصب الرئاسي شرفي إلى حد كبير في لبنان، على الأقل ليس بأهمية منصب رئيس الوزراء، ولذلك فإن لبنان يعرف حاليًا - خريف ٢٠١٣م - حالة من الفراغ الحكومي؛ حيث لم ينجح رئيس الوزراء المُكلَّف تمام سلام في تشكيل حكومته بعد شهور من تكليفه!

ثم إن الاعتبارات الطائفية تلعب دورها في توجيه عملية اختيار الرئيس؛ حيث إن الرئيس يجب أن يكون رئيسًا توافقيًا، ويحظى بموافقة سورية ضمنية، وهو ما أعاق - على سبيل المثال - تسمية خليفة إميل لحود لمدة تزيد على الأشهر الستة، حتى تم التوافق على سليمان بين قيادات الطوائف اللبنانية، وموافقة سوريا عليه.

كما أن لبنان - مع العراق - يعرف ظاهرة لا يوجد لها مثيل في الحياة السياسية العربية، وهي نظام المحاصصة الطائفية، وهذا النظام يسمح لبعض الطوائف بالقيام بما يعرف بالانقلاب الدستوري، ويتم من خلال إعلان طائفة بعينها استقالة وزرائها من الحكومة التوافقية أو من مجلس النواب؛ وبالتالي تسقط الحكومة.

ولقد جرى ذلك في حالة حكومة سعد الحريري السابقة، عندما استقال وزراء حزب الله من هذه الحكومة التي تشكلت في نوفمبر ٢٠٠٩م، بصعوبة بعد أكثر من خمسة أشهر من الانتخابات البرلمانية، التي جرت في ذلك عام، وذلك بسبب ملف المحكمة الدولية لقتلة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري.

ولكن تبقى الحالة اللبنانية استثناءً لطبيعة البلد المتقدم سياسيًا ودستوريًا، إلى حد ما عن غيره من البلدان العربية.

أما الحالة الثانية فهي تلك التي تتعلق بنمط تداول السلطة في الإمارات العربية المتحدة.

والإمارات في الأساس عبارة عن مجموعة من المشخيات الخليجية، وعددها سبع، وهي: أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة وأم القيوين والشارقة وعجمان والفجيرة.

هذه الإمارات اتحدت مع بعضها البعض في مطلع السبعينيات، وكانت كل من

البحرين وقطر ضمن هذه المشيخات التي دخلت في مفاوضات لمناقشة اقتراح حاكم إمارة أبو ظبي في ذلك الحين، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بتوحيد الإمارات الخليجية الصغيرة في بلد واحد بعد خروج الاستعمار البريطاني من هذه المنطقة، ولكنَّ آل ثاني وآل خليفة الحاكمَيْن في كل من قطر والبحرين على التوالي فضَّلا خيار الاستقلال الكامل.

وفي حقيقة الأمر: فإنه لا توجد مشكلة في تداول السلطة في الإمارات، سواء على مستوى الحاكم عام لها، أو رئيس الدولة أو على مستوى حكام الإمارات؛ حيث أرسى الشيخ زايد نظامًا يكفل الاستقرار السياسي للبلاد؛ حيث جعل النظام عام للدولة رئاسيًا، بينما حافظ على رغبة حكام المشيخات في أن يظل حكم إماراتهم بالتوارث في أسرهم، فاستمر النظام في هذه المشيخات أميريًا.

ويقوم النظام عام للدولة على أساس أن رئيس الدولة إنما هو رئيس ينتخبه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد الإماراتي - الذي يضم حكام الإمارات السبع - من بينهم لولاية مدتها خمس سنوات، وتشمل صلاحياته تعيين مجلس الوزراء، كذلك نائب الرئيس؛ حيث يتم انتخابه من قِبل المجلس الأعلى للاتحاد، ويكون رئيسًا لمجلس الوزراء، وقد جرى العُرف في البلاد على أن يكون حاكم أبو ظبي رئيسًا للدولة، ونائبه ورئيس مجلس الوزراء هو حاكم دبي.

وفي ظل الحالة التوافقية التي أرساها الشيخ زايد بن سلطان انتقلت السلطة انتقالاً هادئًا بعد وفاة هذا الأخير في خريف عام ٢٠٠٤م، إلى ابنه الأكبر وولي عهده في حكم إمارة أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان؛ حيث تولى حكم أبو ظبي، ومِن ثَمَّ انتخبه المجلس الأعلى للاتحاد في الثاني من نوفمبر من عام ٢٠٠٤م رئيسًا للبلاد.

وهو ما يعني أن تداول السلطة في الإمارات يُعتبر دستوريًا حقًا؛ ولكنه قائمٌ على ساس أن الحاكمية فيه للوفاة.

كما أنه لا تمر الأمور بيسر كامل؛ حيث إنه في بعض الحالات التي توفي فيها بعض حكام الإمارات في السنوات الماضية، حدثت بعض الخلافات على من يتولى



الحكم في إماراتهم.

ولقد حدث ذلك عند وفاة الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة في أكتوبر ٢٠١٠م؛ حيث أعلن ولي عهده السابق ونجله الأكبر المقيم في أوروبا، الشيخ خالد بن صقر القاسمي نفسه حاكمًا للإمارة بعد وفاة والده.

ولكن المجلس الأعلى للاتحاد اعتبر أن الشيخ سعود النجل الرابع الأصغر للشيخ صقر، والذي أصبح وليًا لعهد الإمارة في نوفمبر ٢٠٠٣م، هو الحاكم الشرعي للإمارة، وأرسل قواتًا مسلحة للسيطرة على بعض الاحتجاجات الواسعة التي نشبت بسبب هذه المشكلة في الإمارة؛ حيث قال الشيخ خالد: إن والده أعاده لولاية العهد في عام ٢٠٠٤م، ولكن المجلس الأعلى للاتحاد لم يقبل بهذا الكلام.

الحالة الثالثة: تتعلق بحالة حزب العدالة والتنمية المغربي ذي المرجعية الإسلامية، الذي يقود الحكومة حاليًا، والذي حقق المرتبة الثانية في انتخابات ٢٠٠٧م عامة، بمقاعد بلغت ٣٩ مقعدًا، ولكن الأحزاب اليسارية والمحسوبة على الملك، مثل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP) وحزب الاستقلال (PI) الذي فاز بالأغلبية فيها، شكلت فيما بينها ائتلافًا حكوميًا تجاهل تمثيل حزب العدالة والتنمية في الحكومة المغربية.

الحالة الرابعة: هي الحالة الجزائرية، والتي شهدت في سنوات التسعينيات فوضى أمنية قادت إلى إضرابات سياسية ضخمة، فتم اغتيال الرئيس محمد بوضياف، أحد رموز الثورة الجزائرية، والذي تولى حكم الجزائر في ١٦ يناير ١٩٩١م، بعد تنحي الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، على أثر اندلاع أزمة إلغاء نتائج انتخابات ١٩٩٠م، والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في ٢٢ يونيو ١٩٩٢م.

ثم عُيِّنَ علي كافي رئيسًا للمجلس الأعلى للبلاد ورئيسًا لها بشكل مؤقت، حتى استقال في مطلع عام ١٩٩٣م، تاركًا منصبه لوزير الدفاع الجنرال لامين زروال الذي أصبح أول رئيس منتخب للبلاد بعد انتخابات نوفمبر ١٩٩٥م الرئاسية.

ويحسب لزروال تركه للسلطة طواعية: حيث دعا إلى انتخابات رئاسية جديدة في عام ١٩٩٩م، فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجية الأسبق والرجل الثاني

في عهد هواري بومدين في السبعينيات الماضية، ولكن بوتفليقة الذي يواجه الاختبار ذاته الذي رسب فيه مبارك وبن علي، انقلب دستوريًا عندما دعا لتعديلات دستورية فتحت مدد تولي الرئاسة من فترتَيْن إلى عدد غير محدد من المرات في عام ٢٠٠٨م.

ولذلك؛ يعتبر الكثير من المحللين أن زروال وليس بوتفليقة هو الذي بدأ خطوات إنهاء الأزمة الدموية التي دخلتها الجزائر بسبب الانقلاب الذي قاده الجيش ضد فوز الإسلاميين بالانتخابات في مطلع التسعينيات، والتي كلفت البلاد ما يقرب من نصف مليون قتيل و٢٠ مليار دولار ديونًا خارجية.

وفي الختام؛ نلخص الأزمة الحالية في العالم العربي بعرض العوامل التي تؤثر بالسلب في شكل وصيرورة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في بلداننا العربية، بحيث غابت ثقافة التداول السِّلمي عن أنماط تحول الحكم والسلطة في عالمنا العربي، وهي:

- هيمنة الدولة «المطلقة» على الشأن عام، وما يؤدي إليه ذلك في تعزيز الانقسامات الداخلية، وليس احتواءها كما هو مطلوب من الدولة.

- تغلغل الطبقة الحاكمة في الجهاز الرسمي، وما ينتج عن ذلك من فساد وسيادة ما وصفه الباحث السعودي الدكتور أنور إبراهيم بـ «ضراوة النزعة التسلطية لدى أفراد هذه الطبقة»، وبالتالي، تهميش فئات اجتماعية عدة، واحتكار مصادر القوة والثروة في أيدي فئة قليلة.

- تحوُّل الدولة في العالم العربي من جهاز لتنظيم وإدارة المصالح عامة، إلى جهاز قهر سلطوي يكرِّس الانقسامات الداخلية، باعتبار أن ذلك وسيلة من وسائل الاستمرار في الهيمنة والحكم.

- ضعف الاندماج الداخلي في الدولة الوطنية، في مواجهة الأيديولوجيات الفرعية والهُويات والانتماءات الخاصة، وتلك الوافدة، مع فشل الدولة في أداء مهمة أساسية لها، وهي خلق نسيج مشترك لمختلف الفئات الاجتماعية في الدولة، داخل نظام موحد.

وأخيرًا؛ فإن الحكام العرب لا يمتلكون ثقافة «الآخر» مطلقًا؛ حيث - كما



سبق القول - إنهم - أو على الأقل غالبيتهم - من طراز «الخاسر السيئ» الذي لا يرى بديلاً صالحًا لأنفسهم في حكم بلادهم، وهو أمر واضح تمامًا في حالتَيْ القذافي في ليبيا وبشار الأسد في سوريا بعد ثورة شعبيهما عليهما!.

وكل هذه مؤشرات على عدم نضوج المجتمعات العربية والإسلامية، والتي أفرزت أنماط الحكم القائمة، وكذلك الجماعات التي تتحرك خارج شرعية الدولة ومصالحها.

* * *



الفصل الخامس

العوامل الداخلية لفشل الدولة..

الفساد وغياب الحكم الرشيد

مع تطبيقات على حالات عربية وإسلامية

يرتبط الفقر وما يسببه من تداعيات على سلطة الدولة وقدرتها على بسط نفوذها، وإنفاذ مبدأ سيادة القانون، بقضية أخرى شديدة الأهمية يناقشها هذا الفصل أيضًا، وهي قضية سوء توزيع الثروات، فالدول العربية والإسلامية، غالبيتها تمتلك مصادر عدة تجعلها من أكثر دول العالم ثراءً لو تم استغلالها تنمويًا بشكل سليم، وبالتالي يرتفع مستوى الدخل القومي والفردي على حدٍ سواء.

وسوء توزيع الثروة يرتبط بدوره بالفساد، فالفساد، بمختلف صوره، السياسي والإداري والاقتصادي، يقود إلى عدم توزيع عادل للثروة في الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية، ومن ثَمَّ؛ تزداد نسب الفقر، ويحدث عدم الاستقرار، وتتراجع قدرة الدولة بالتالي على القيام بمهامها الرئيسية، وتضعف مؤسساتها.



مدخل:

من بين أهم المهام التي أنشئت الدولة لأجلها تحقيق وتنظيم حصول مواطنيها على حاجاتهم الأساسية على أسس من العدالة والمساواة في التوزيع، وفق قواعد الكفاءة والفاعلية، وهو ما يقول عنه علماء السياسة «التوزيع السلطوي للقيم».

وكما سبق القول تتنوع هذه الحاجات بين الأمن وتوفير الحاجات الأساسية للإنسان، أو ما يعرف بالحقوق السياسية للإنسان، وهي الحق في الحياة، والحق في الحرية وفي الأمان الشخصي، بما في ذلك احترام خصوصياته وحريته في الحركة والتنقل، والحق في المحاكمة العادلة؛ أي محاكمته أمام قاضيه الطبيعي وتوفير حقوق الدفاع وغيرها من الاشتراطات، وأخيرًا: الحق في السكن، والحق في العمل، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٩م.

وتلك الحقوق والحاجات - بلغة أهل القانون - هي أصلية بطبيعتها؛ أي لا يجوز للإنسان التخلي عنها أو منحها لأحد أو حرمان أحد منها؛ لأنه بدونها لا يستطيع الإنسان الحياة، أو العيش بكرامة على أقل تقدير؛ لأنها تمكِّنه من التطور بموجب صفاته الإنسانية، بما في ذلك قدراته العقلية، ولكن لحمايتها يجب وجود نظام قانوني معين تتشابه خصائصه من مجتمع لآخر.

وتنطلق من هذه الحاجات الأساسية مجموعة كبيرة من الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، لا يمكن أن تستقيم حياة الإنسان بدونها.

والمُطَّلع منَّا على الحالة الراهنة التي تحياها الدولة والمجتمعات بالمعنى «المؤسسي» - لو جاز التعبير على المجتمعات - يجد أن هناك عوامل عدة دفعت إلى انهيار دور الدولة فيها وتراجعها، وعلى رأسها الفقر، والفساد بمعناه الواسع، بما يتضمنه من غياب للشفافية والمحاسبة الضرورية لضمان سير مؤسسات الدولة الرسمية على الوجه الأكمل.

ونعيد هنا التأكيد على قضية أن الفقر على وجه التحديد يعتبر ذا طبيعة

مزدوَجَة؛ حيث هو عرَض لمرض فشل الدولة، مع عدم قدرتها على القيام بأبسط واجباتها، وهي تحقيق الرفاهية لمواطنيها، كما أنها بدورها سبب لفشل الدولة، فالفقر هو أحد أبرز أسباب اندلاع الاضطرابات الشعبية، وتحدي سلطة الدولة.

ويرتبط الفقر وما يسببه من تداعيات على سلطة الدولة وقدرتها على بسط نفوذها، وإنفاذ مبدأ سيادة القانون، بقضية أخرى شديدة الأهمية يناقشها هذا الفصل أيضًا، وهي قضية سوء توزيع الثروات، فالدول العربية والإسلامية، غالبيتها تمتلك مصادر عدة تجعلها من أكثر دول العالم ثراءً لو تم استغلالها تمويًا بشكل سليم، وبالتالي يرتفع مستوى الدخل القومي والفردي على حدٍ سواء.

وسوء توزيع الثروة يرتبط بدوره بالفساد، فالفساد، بمختلف صوره، السياسي والإداري والاقتصادي، يقود إلى عدم توزيع عادل للثروة في الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية، ومن ثَمَّ؛ تزداد نِسَب الفقر، ويحدث عدم الاستقرار، وتتراجع قدرة الدولة بالتالي على القيام بمهامها الرئيسية، وتضعف مؤسساتها.

ومن خلال المباحث الرئيسية لهذا الفصل؛ فإننا سوف نجد أنه من الصعوبة الفصل بين القضايا الرئيسية التي يناقشها، مثل: الفقر والفساد وغياب الشفافية والمحاسبة: فكلها مرتبطة ببعضها البعض، كأسباب ونتائج.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل العوامل الداخلية لفشل الدولة، مركزًا على عوامل الفقر والفساد وغياب الشفافية، ويتناول ذلك في ثلاثة مباحث أساسية، وهي:

- المبحث الأول: الفقر وسوء توزيع الثروة ودورهما في إفشال الدولة.
- المبحث الثاني: انتفاضات الهامشية الحضرية ومقدمات ثورات الربيع العربي.
- المبحث الثالث: فشل الدولة وغياب قواعد الحكم الرشيد.





المبحث الأول: الفقر وسوء توزيع الثروة ودورهما في إفشال الدولة

عند النظر إلى واقع الحال في العالم العربي والإسلامي، فإننا نجد أنفسنا أمام واقع للفقر لا يمكن إنكاره، على الرغم من أن البلدان العربية والإسلامية في أغلب الحال تمتلك الكثير من المقومات التي تؤهلها أولاً لكي تكون قوى اقتصادية عظمى، وثانيًا تحقيق شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الشامل، الذي يرقى لمستوى الوحدة الاقتصادية، فالدول العربية والإسلامية منها ما يمتلك الموارد الطبيعية كالنفط والأراضي الزراعية، ومنها ما يمتلك الموارد البشرية مثل العمالة المدربة والكوادر المهنية والفنية المؤهلة.

وهذا الواقع، الثراء بالموارد الطبيعية، وفقر الشعوب، مخاض أساسي أو طبيعي للفساد، وللفقر مؤشرات عدة، من بينها أو أبسطها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، فباستثناء مجموعة بلدان الخليج العربي النفطية وبعض بلدان آسيا المسلمة الصناعية، مثل ماليزيا؛ فإن الغالبية العظمى من الدول العربية والإسلامية تقترب في متوسطات الدخل الفردي لمواطنيها من المقادير والمستويات التي حددتها الأمم المتحدة كمعايير للفقر، وهي تدور حول دولارَيْن للفرد في اليوم الواحد.

فعلى المستوى الإسلامي[1]، وإذا ما أخذنا إقليما مثل جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق، فإننا نجد بلدا غنيا بالغاز مثل طاجيكستان، يصل نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي البالغ نحو ٨,٨ مليارات دولار، نحو ١,٤ ألف دولار؛ أي نحو ٣,٨ دولار في اليوم، وهو رقم يزيد قليلاً على الحد الذي وضعته الأمم المتحدة كمعيار للفقر، فيما يبلغ نصيب الفرد في أوزبكستان المجاورة نحو ١,٧ ألف دولار من إجمالي الناتج القومي البالغ ٤٤ مليار دولار؛ أي بمعدل يومي يقدر بنحو ٤,٦ دولار يوميًا.

(١) هذه الأرقام مأخوذة من عدد من المصادر، من بينها كتاب "حقائق العالم" السنوي الذي تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وتقارير التنمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). لهذه السنوات المذكورة.

أما على المستوى العربي[1]، فإذا ما نظرنا إلى إقليم مثل المغرب العربي، وفي بلد مثل تونس؛ فإن متوسط دخل الفرد السنوي الاسمي نحو ٤٥٠٠ دولار؛ أي نحو ١٢ دولارا في اليوم، وهو بمتوسط الأسعار في تونس لا يتجاوز مستوى الفقر الذي حددته الأمم المتحدة، وكذلك في المغرب الذي يبلغ متوسط دخل الفرد فيه وفق تقديرات عام ٢٠٠٨م، نحو ٤٤٠٠ دولار سنويًا؛ أي أقل قليلاً من مستوى الـ١٢ دولارًا.

على مستوى آخر؛ ترتبط مشكلة الفقر في العالم العربي والإسلامي بمشكلة أخرى بنيوية، وهي مشكلة سوء توزيع الموارد؛ حيث تكون هناك تباينات فيما بين فئات المجتمع المختلفة أو أقاليم الدولة في توزيع عوائد التنمية والثروة؛ ما يؤدي في واقع الأمر في حالات كثيرة إلى ألوان من العصيان المدني والثورات الاجتماعية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار مجتمعًا زراعيًا لا يزال ناميًا مثل مصر؛ فسوف نجد أنفسنا أمام نموذج مهم لهذه الحالة، والتي يقدر خبراء بأنها كانت وراء موجة من العنف في عقد التسعينيات الماضي.

فبحسب تقارير التنمية البشرية الصادرة في السنوات الماضية عن الأمم المتحدة، فإن معدلات الفقر والأمية تتباين تباينًا واسعًا بين محافظات الوجهَيْن البحري والقبلي، لصالح الوجه البحري، ففي عام ٢٠٠٥م[2] - عام صعود اقتصادي كما هو مفترض - أشارت التقديرات التي أصدرتها الأمم المتحدة[3] إلى أن الفقر في الوجه البحري كان ١٣,٩٪ وفي الوجه القبلي ٣٤٪، وترتفع هذه النسبة في محافظة مثل بني سويف إلى ٤٣,٦٪، وفي سوهاج إلى ٤٥,٧٪، حتى تصل في أسيوط إلى ٦١٪، بينما كانت متوسطات الأمية تصل إلى ٣٥,١٪ في الوجه البحري، و٤٣,٢٪ في الوجه القبلي، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٨,٦٪ في بني سويف، و٥٠,٤٪ في سوهاج،

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) تم اختيار عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٨م، باعتبار أن دراسة الحالة التي يركز عليها الكتاب، ترصد الفترة التي سبقت ثورات الربيع العربي، والتي بدأت في أواخر عام ٢٠١٠م، بدايةً من تونس، وكذلك الاضطرابات التي شهدتها بعض دول آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٨م، وما تلاها، مثل قيرغيزستان.

(٣) تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطبوعات المركز الإقليمي للأمم المتحدة بمركز التجارة العالمي بالقاهرة. واستفدنا في تقرير ٢٠٠٥م، خصوصًا من جداول مؤشرات التنمية، ص ١٨٧ :٢١٨.



وفي أسيوط ٤٧,٩٪.

كما أن - وبحسب التقرير ذاته - متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في مصر متباين بشدة: حيث يبلغ في المحافظات الحضرية أي التي لا يوجد فيها مساحات زراعية، وهي أربع: القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد، نحو ٤٣٣٦ جنيهًا سنويًا (نحو ٧٩٠ دولارًا أمريكيًا)، في مقابل ٦١٢٤ جنيهًا (٤٥٠ دولارًا) بالنسبة لمحافظات الوجه البحري، و٢٢٠٢ جنيه لمحافظات الوجه القبلي (أي نحو ٤٠٠ دولار).

وذلك على الرغم من أن المحافظات الحضرية لا تمثل سوى نسبة ١٦,٥٪ من إجمالي تعداد سكان مصر، أي نحو ١٢,٥ مليون نسمة، فيما تمثل محافظات الوجه البحري نسبة ٤٠٪ من إجمالي تعداد السكان، أي نحو ٣٠ مليونًا، بينما يمثل الوجه القبلي نسبة ٤٧٪ من إجمالي تعداد السكان، أي نحو ٢٦ مليونًا، بينما يتوزع الباقون على محافظات الحدود، مثل مرسى مطروح وشمال سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر.

كما ينطبق التفاوت ذاته في الحصول على حصة التنمية وتوزيع الثروة والدخل على مساحات الأراضي التي تمثلها الفئات الثلاث: حيث تمثل المحافظات الحضرية، والتي تبلغ مساحتها نحو ١٥ ألفًا و٧٣٨ كيلومترًا مربعًا، نسبة ١,٦٪ من إجمالي مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلومتر مربع، بينما تبلغ مساحة محافظات الوجه البحري البالغة ٣٣ ألفًا و٧٤٨ كيلومترًا مربعًا، نسبة ٣,٤٧٪ من المساحة، بينما تصل نسبة محافظات الوجه القبلي البالغة نحو ١٧٥ ألفًا و٣٦٧ كيلومترًا مربعًا، إلى ١٧,٥٪، بينما النسبة الأكبر من مساحة مصر موزعة على محافظات الحدود.

وفي تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة «UNDP»، في مايو ٢٠٠٨م، قالت الأرقام: إن الفقر في مصر يتركز بشكل كبير في صعيد مصر، فبينما يمثل هذا الإقليم ١٧,٥٪ من إجمالي المساحة، ونحو أكثر من ربع السكان - كما سبق القول - كان نصيبه من نسبة السكان الأشد فقرًا نحو ٦٦٪ بالإضافة إلى أن ٩٥٪ من القرى الأشد فقرًا في مصر تقع في الصعيد، وتحديدًا

تقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقرًا في محافظات أسيوط والمنيا وسوهاج، من بينها ٥٩ قرية من المائة الأفقر في مصر تقع في محافظة سوهاج وحدها.

وغنيٌّ عن القول، أن النسب العالية للفقر تفرز نِسَبًا عالية من البطالة والأمية وارتفاع معدلات الإعالة: أي أن عدد الأفراد الذين ينفق عليهم عائل واحد فقط يعمل، مع وجود نقص في الخدمات عامة الأساسية.

وقد اعترفت وسائل إعلام حكومية مصرية في حينه، قبل اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، بشكل مباشر بأنه كان لتلك الأوضاع من التبايُن في معدلات التنمية وتوزيع الثورة والدخل، والذي كان في العقدَيْن السابقَيْن على العقد الأول من الألفية الجديدة، أكثر تفاوتًا بمراحل من تلك الإحصاءات، دورٌ كبيرٌ في موجة العنف ضد الدولة التي قادتها بالأساس حركات إسلامية مثل الجهاد الإسلامي، انطلقت من العاصمة القاهرة، إلا أنها وجدت في صعيد مصر بيئة خصبة لأفكارها المتطرفة ضد الدولة والمجتمع، والتي فسرتها الكثير من الدراسات على أنها حركة احتجاجية ضد الدولة المصرية وسياساتها أكثر منها نشاطًا عنيفًا قائمًا على أسس دينية أو تأويلات خاطئة للإسلام(١).

ونشير إلى هذه الحالة باعتبارها تضمنت مجموعة من المظاهر التي هددت قبضة الدولة المركزية في مصر، وتحدت سلطتها، بالإضافة إلى كونها ذات جذور اجتماعية نشأت بسبب ظروف الفقر والأمية بالأساس، ومن بين هذه المظاهر:

- الدعوة إلى إسقاط الحكم القائم تمامًا، وتغيير شكل وبنية الدولة في مصر.
- قيام بعض هذه الجماعات - بحسب تقارير أمنية وقضائية مصرية نشرت في

---

(١) من بين هذه الدراسات، كتاب يحمل عنوان "الإرهابيون قادمون!.. دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (١٩٢٨-١٩٩٤)"، صدر ضمن سلسلة "كتاب المحروسة"، رقم "١٢"، من تأليف الباحث والناشط هشام مبارك، وصدر عام ١٩٩٥م، عن دار "المحروسة"، والكتاب في مجمله يشير إلى أن لجوء بعض الحركات الإسلامية إلى العنف لم يأتِ من منطلقات فكرية أو من منهجها، الذي أشار إلى أنه في الغالب ذو طبيعة فكرية، ولا يدعو إلى العنف، ولكن الباعث الأساسي هو سياسات الأنظمة في التعامل مع هذه الحركات، من خلال العنف والإقصاء السياسي والمجتمعي، منذ الأربعينيات، وحتى التسعينيات.

حينه - بالإعلان عن حالة من العصيان المدني في بعض المناطق والأقاليم الجغرافية في مصر؛ حيث عطلت تنفيذ القانون عام وطبقت قوانين خاصة وضعتها هي، وكانت حالة حي إمبابة في محافظة الجيزة، هي الأبرز التي ركزت عليها التقارير الإعلامية في هذا المقام.

- أسقطت هذه الجماعات شرط احتكار الدولة للعنف المشروع، واستخدمته ضد الدولة والأفراد لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية.

وبالرغم من أن بعض هذه الجماعات - كما سبق القول - قد انطلقت من القاهرة، ومن بينها قيادات تنظيم الجهاد الذي اغتال الرئيس الراحل أنور السادات، فإنها - ودعوتها - نمت بالأساس في مجتمعات صعيد مصر، ووجدت أفكارها الاحتجاجية ضد الدولة بيئة خصبة للنمو في مجتمعات تزيد نسبة الفقر والأمية فيها على النصف؛ كما تقدم.

ولم تقتصر التحركات الاحتجاجية ضد الدولة في مصر على الأدوات العنيفة؛ حيث كانت الأقاليم الأقل تمتعًا بثمار التنمية هي الأكثر مشاركة في الانتخابات التشريعية، فبينما تبلغ نسبة المشاركة في المحافظات الحضرية نحو ١٧٪، تصل إلى ٢٥٪ في كل من محافظات الوجهين البحري والقبلي أملاً في تغيير الوضع القائم من خلال صناديق الاقتراع[١].

وهي أوضاع ليست مقتصرة على مصر بطبيعة الحال، فتقرير التنمية البشرية السنوي الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة «UNDP»، والخاص بعام ٢٠٠٩م[٢]، والذي صدر تحت عنوان «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، كشف عن حقائق الأوضاع التي أدت إليها سياسات الحكومات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك البلدان النفطية الثرية، حيث قال التقرير: إن الثروة النفطية تعطي «صورة مضللة» عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لها.

(١) التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٥م، مصدر سابق.

(٢) صدر في القاهرة في مطلع عام ٢٠١٠م، قبل عام واحد من ثورة المصريين ضد نظام مبارك، وكان أن تنبأ بدور الشباب في المرحلة القادمة من تاريخ مصر.



وأكد التقرير أن معظم الاقتصادات العربية تحولت بفعل عائدات البترو - دولار إلى أنماط أقل إنتاجية تعتمد على الاستيراد والخدمات، التي لا تضيف «إلا أقل القليل» لمجتمع المعرفة العربية، وعلى حساب القطاعات الاقتصادية الأهم مثل الزراعة والصناعة؛ حيث أصبحت اقتصادات الدول العربية في عام ٢٠٠٧م - على سبيل المثال - أقل تصنيعًا من وضعها قبل أربعة عقود.

كما اعتبر التقرير أن مشكلة البطالة بمثابة مصدر لانعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وهي ظاهرة ملازمة للفقر - بحسب التقرير - في غالبية الدول العربية؛ حيث أشار إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية إلى ١٤,٤٪ في عام ٢٠٠٥م، في مقابل ٦,٣٪ عالميًا في العام نفسه.

وقد ناقش التقرير الفقر في العالم العربي من أكثر من منظور واتجاه، من بينها ما أطلق عليه اسم فقر الدخل؛ أي ما يحصل عليه الإنسان من سلع وخدمات، وهو ما يُطلَق عليه علماء الاقتصاد اسم «الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد»، كما ناقش ما أطلق عليه اسم «الفقر الإنساني»، والذي عرَّفه التقرير بعدد من المقاييس مثل: الدخل والخدمات عامة كالصحة والتعليم والحريات السياسية.

وخلص التقرير إلى أن هناك ٦٥ مليون مواطن عربي يعيشون في حالة فقر، وهو ما يوازي نحو ٣٩,٩٪ من عدد السكان، ومن بين هؤلاء الـ٦٥ مليونا ٢٠,٣٪ يعيشون في فقر مدقع وفق المعايير الوطنية في عام ٢٠٠٥م، ولكن هذه الإحصاءات ترتفع في بعض الدول عن غيرها؛ حيث وصلت نسبة الفقر بالمعايير المحلية في لبنان وسوريا إلى ما بين ٢٨,٦٪ و٣٠٪ بالمائة في لبنان، ونحو ٥٩,٩٪ في اليمن، ونحو ٤١٪ في مصر.

أما دليل الفقر البشري - والذي عرَّفه التقرير بثلاثة معايير أساسية، وهي: طول العمر، والمعرفة أو التعليم، والمستوى المعيشي - فقد وصل إلى ٣٥٪ في مقابل ١٢٪ فقط في دول العالم ذات الدخل المرتفع.

كما توقع التقرير عدم قدرة بلدان المنطقة العربية على إنجاز هدف تخفيض الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؛ حيث انتشر الجوع في السودان

«بشكل خطير»، كما شهدت الأردن والسعودية ومصر ولبنان والمغرب واليمن، ارتفاعًا في الأرقام المطلقة للجوع وفي نسبة انتشاره.

وهناك في التقرير عبارة ملفتة لما نحن بصدد مناقشته في هذا المقام؛ حيث أرجع التقرير تلك الأوضاع إلى ما وصفه بـ «عدم فعالية الدولة وفشلها في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها»، كما أشار التقرير إلى تزايد ما وصفه بـ «الإقصاء الاجتماعي» في العقدَيْن الأخيرَيْن بسبب انعدام الأمن[1].

ولتوضيح ذلك؛ فإننا إذا ما بحثنا في أسباب الفقر في العالم العربي والإسلامي، سوف نجد أن من أهمها انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بسبب البطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل، والذي ينتج بدوره عن عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان، وعدم كفاية تحويل الأصول والعوائد الاقتصادية والاجتماعية للفقراء؛ أي فشل السلطة السياسية فيما انتُخبت لأجله، وهو «التوزيع السلطوي للقيم».

بل إنه من الطريف أن بعض الدراسات التي مولتها وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة في العقدين الماضيين حول التنمية الريفية في العالم العربي أظهرت أنه من بين الأسباب الرئيسية للفقر في العالم العربي، بل من أهمها، هو الاعتقاد السائد بأن الفقر من مكونات البِنى والعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في خلق الثروة، وهي ذاتها عوامل أو أسباب تسهم أيضًا في إنتاج الفقر.

حتى في معيارٍ مثل انخفاض إنتاجية العمالة في كثير من الدول العربية والإسلامية، فإن تفسير ذلك يعود إلى عدم قيام الدولة بوظائفها في تمكين العمال من الحصول على فرص التعليم والتدريب التي تنقلهم إلى مصاف العمالة الماهرة المدربة التي تزيد من مستوى أجورهم، كذلك لا يتمتع العمال في القطاع الخاص بالخدمات الصحية اللازمة، كما ليس بمقدورهم الحصول على نسبة في أصول الائتمان والأماكن التي يعملون فيها.

---

(١) المصدر السابق ص١١٢:١١٥.



وتخالف هذه السياسات وما أدت إليه من أوضاع على هذا النحو ما أطلق عليه أستاذ الاقتصاد اليمني الدكتور سيف مهيوب العسلي عبارة أو مصطلح «وظائف الدولة في الاقتصاد العادل»، والتي حددها بوظيفتين أساسيتين، وهما تحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي[1].

يقول العسلي: «يقصد بالأمن الاقتصادي ما ينبغي على الدولة القيام به نيابة عن المواطنين العاديين في ضمان عدم تعرضهم للنهب أو الاستغلال من المؤسسات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية والنقدية، فبالإضافة إلى مهمة الحفاظ على قيمة العملة؛ فإن عليها «أي الدولة» أن توسع إشرافها على الأسواق المالية والتعاملات المصرفية والاستثمارية الجديدة».

ثم يقول: «أما فيما يخص الأمن الاجتماعي فبالإضافة إلى مهمة الدولة في الحفاظ على الوظائف لمواطنيها وسعيها الحثيث في خلق وظائف للقادمين إلى سوق العمل: فإن عليها أن تشارك وبشكل كبير في خلق الأدوات والآليات المناسبة لمساعدة العاطلين عن العمل من خلال الإعانات، ومن خلال مساعدة رجال الأعمال المتعثرين للحفاظ على الوظائف، وكذلك فإن عليها إعادة النظر في آليات مساعدة كبار السن والمتقاعدين والأطفال والعاجزين».

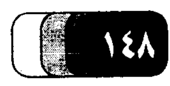
الفساد لاعبٌ أساسيٌ في مشكلة الفقر:

تدعمت حالة السخط الشعبي إزاء مشكلات الفقر والعوز الاجتماعي بسبب الدور الذي لعبه الفساد العشوائي والمنظم - الإداري منه والسياسي - في تخليق حالة الفقر الراهنة على مستوى العالم العربي والإسلامي.

ولذلك؛ فإن مشكلة الفقر وما يصاحبها في كثير من الأحيان من حالات تذمر اجتماعي، تعتبر القضية الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ارتباطًا بالواقع السياسي للبلدان التي تعاني هذه الآفة.

ولتوضيح ذلك يجب علينا أولاً إعادة تعريف الفساد على النحو الذي أوضحناه في

(١) دراسة له نشرتها صحيفة "٢٦ سبتمبر" اليمنية الحكومية في الثالث والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٩م.



الفصل الأول، ولكن في عجالة، فتعرِّف منظمة الشفافية العالمية الفساد على أنه «استغلال السلطة من أجل تحقيق منفعة خاصة»[1]، وقريبًا من المعنى ذاته يقول البنك الدولي للإنشاء والتعمير: إن الفساد هو «إساءة استعمال الوظيفة عامة للكسب الخاص»[2].

والفساد نوعان، الأول هو الفساد الإداري: حيث يستغل الموظف عام سلطاته للحصول على منافع خاصة به، والشكل الأبرز له هو الرشوة، بجانب استغلال النفوذ في «المجاملات» من أجل كسب موقف لدى موظف عام، يكون بموجبه للموظف الأول الحق في طلب أداء مصلحة ليست من حقه غالبًا في وقت لاحق.

وهناك جانب عام للفساد الإداري، وذلك عندما يتم دفع رشاوى من خلال وسطاء لشركات أو رجال أعمال للاستفادة من بعض السياسات، أو التغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القانون، ومن ضمن الجوانب عامة للفساد الإداري أيضًا استغلال أو سرقة المال عام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والمقربين في الجهاز الإداري الحكومي، وهي الظاهرة الأكثر انتشارًا في البلدان العربية.

وقد كان لسلسلة عمليات خصخصة القطاع عام في بعض الدول العربية والإسلامية، مثل مصر والمغرب والجزائر وباكستان، دورٌ كبيرٌ في ظهور شكل جديد من أشكال الفساد؛ حيث تم توارد تقارير تشير إلى حصول مسؤولين على عمولات من أجل تسهيل صفقات بيع بعض أملاك الدولة، ويتم تصنيف هذه النوعية من ممارسات الفساد ضمن فئة الفساد الكبير الحجم.

وترتبط هذه المسألة بالنوع الثاني من الفساد، وهو الأخطر بحسب تقييمات الخبراء، وهو الفساد السياسي، والذي يعرِّفه الكاتب والباحث اللبناني سمير التنير[3]، بأنه

---

(١) للمزيد طالع موقع منظمة الشفافية العالمية:
/http://cpi.transparency.org/cpi2012

(٢) للمزيد طالع الصفحة العربية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير:
/http://www.albankaldawli.org

(٣) التنير، سمير: الفقر والفساد في العالم العربي، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، عن: كوش، عمر: الفقر والفساد في العالم العربي، عرض موجز منشور على بوابة الكتب على موقع "الجزيرة.نت"، بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٩م. للمزيد طالع:
http://www.aljazeera.net/books/pages/f7a0035f-f25d-4688-a0cb-be62a5bd3eae



«إساءة استخدام السلطة من جانب القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص، وزيادة قوتهم وثروتهم»، ولا يشترط أن يكون هناك مبالغ مالية يتم دفعها لتحقيق المنافع غير القانونية؛ حيث قد يتم استغلال النفوذ لمنح بعض المزايا السياسية والاقتصادية لفئات قد لا تستحقها.

كما يشير مصطلح الفساد السياسي إلى ما اصطُلح على تسميته بـ «فساد التمويل السياسي»، وهو ما يعني إساءة استخدام الأموال في المجال السياسي، سواء من جانب الأحزاب السياسية أو المرشحين في الانتخابات وغير ذلك، من بين أهم الأنشطة القائمة في هذا المجال، شراء الأصوات خلال الانتخابات، واستخدام أموال من مصادر غير معروفة، واستخدام الأموال والممتلكات عامة لصالح شخص أو جماعة سياسية بعينها دون الآخرين، وإجبار القطاع الخاص على دفع أموال للحماية من سياسات الدولة.

وفي هذا الإطار، فإن الفساد في الكثير من بلدان العالم العربي والإسلامي لا يعتبر ذا طابع أخلاقي أو اجتماعي، بل هو معبر عن سلسلة من العلاقات الاجتماعية والسياسية.

وفي تقدير العديدين، فإن الفساد في العالم العربي على وجه التحديد، ظهر كمشكلة ذات وجود وتأثير حقيقيَّيْن، بسبب عاملَيْن رئيسيَّيْن[1]، الأول توافر العائدات البترو - دولارية، وما أدت إليه من تحولات اجتماعية واقتصادية، كان من بينها خلق أنماط استهلاكية جديدة، وعادات اجتماعية مرتبطة بالإنفاق الخاص للمواطن، مع ظهور العديد من السلع والخدمات الجديدة الكمالية التي ظهرت لامتصاص الفوائض النقدية المتوافرة.

أما عامل الثاني فهو عامل اقتصادي ذو خلفية اجتماعية بدوره، وهو تبني الكثير من الدول العربية سياسات الانفتاح الاقتصادي، التي رافقتها حركة تمويلات كبيرة، بما في ذلك عمليات غسيل أموال مرتبطة بالجريمة المنظمة في داخل وخارج العالم العربي.

---

(١) المصدر السابق.



وهذان عاملان وخصوصًا عامل الأخير أدَّيا إلى تراجع دور الدولة على المستوى الاجتماعي، بعد تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي، والتي أدت إلى تقلص دور الدولة في مجال توجيه الاقتصاد الكلي والجزئي؛ حيث بدأ الأمر بتراجع وجود القطاع عام ووزنه النسبي في الاقتصادات العربية، ثم تطور الأمر إلى بدء الدولة في انسحاب منظم من بعض المجالات الخدمية، مثل الخدمات الصحية والتعليم والمواصلات والاتصالات.

هذا الانسحاب الذي جاء عشوائيًا وفجائيًا، أدى إلى عدد من النتائج، أولاها وأهمها: تقليص قبضة الدولة المركزية، وخصوصًا على المحليات؛ ما أدى إلى ضعف الرقابة الإدارية والسياسية عليها، وكذلك خلق شكل من أشكال التعاون غير الشرعي بين السلطة والثروة.

النتيجة الثانية: كانت تقليص مساحة الطبقة الوسطى، وإحداث سلسلة من التغييرات في طبقات المجتمعات؛ ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهو ما يُطلَق عليه المصريون اسم «عودة مجتمع النصف في المائة» مرة أخرى، وزيادة نسبة الفقر بما أدى إلى مفاقمة الفساد في أوساط موظفي العموم الذين تراجعت القوة الشرائية لرواتبهم بنسب كبيرة؛ ما دفعهم إلى البحث عن موارد أخرى للكسب[1].

ففي بلدان مثل مصر والسودان واليمن وموريتانيا وباكستان، أدت السياسات النقدية التي تم تبنيها في إطار سياسات الانفتاح الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما أدى إلى تأثيرات سلبية على قيمة العملات وقدرتها الشرائية؛ ما أثر على قيمة رواتب موظفي العموم.

---

(١) استفدنا في هذه الجزئية من كتب الدكتور جلال أمين التي شرح فيها التحولات العميقة التي مر بها المجتمع المصري خلال العقود الأربعة الأخيرة، وما بعد ثورة يناير ٢٠١١م، وخصوصًا كتابَيْه: "ماذا جرى للمصريين؟"، و"ماذا حدث للثورة المصرية؟.. أسباب ثورة ٢٥ يناير ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل"، ونشير هنا على وجه الخصوص إلى الباب الأول من كتابه الأخير، وكان هذا الباب بعنوان "دواعي الثورة"، ص ١١: ١١٠، وتناول العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة يناير ٢٠١١م، في مصر، ويحصر الكاتب أهمها في عدد من الأسباب، ومنها ما يرتبط بهذه الجزئية، الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مثل ذوبان الطبقة الوسطى، والبطالة وما يرتبط بها من أبعاد اجتماعية واقتصادية، والخصخصة والفساد الذي لاحقها.

وفي جزئية الرواتب أيضًا؛ فإن الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي نشأت نتيجة لسياسات الانفتاح، أدت إلى حالة من «التطرف» في توزيع الفوائض الاقتصادية لصالح رؤوس الأموال وأصحابها، وليس لصالح الأجور.

ومع كون الجزء الأكبر من القوة عاملة في الدول العربية والإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من موظفي الحكومة والإدارة عامة، فإن ذلك معناه تأثر المستوى الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي عموما بشرائح واسعة من أبناء هذه المجتمعات.

ويختصر التنير في كتابه المتقدم هذا كله في عبارات موجزة، من بينها: «كان لتقلبات أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، وانعكست على النمو الاقتصادي بشكل أفضى إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي». كما يقول «تعتبر السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر» في العالم العربي.

***

المبحث الثاني: انتفاضات الهامشية الحضرية ومقدمات ثورات الربيع العربي

انطلاقًا من هذه الأوضاع، يمكننا القول إن المشكلة الرئيسية التي أدت إلى فشل الدولة في العديد من البلدان العربية والإسلامية، هي مشكلة تهميش جماعات وشرائح واسعة من السكان، وعدم العدالة في التوزيع - حتى وإن كانوا يشتركون في الهُوية مع النظام الحاكم - سواء في الحكم أو توزيع الثروة، وهو لون من ألوان الفساد السياسي وغياب الحكم الرشيد، بحيث تتركز السلطة والدولة في يد أفراد أو جماعات بعينها.

ومِن ثَمَّ، تنشأ التوترات والاضطرابات الشعبية التي تعجز أجهزة الدولة الأمنية عن قمعها في كثير من الأحيان، فتظهر إلى السطح من آن لآخر بعض الإضرابات في الشارع لأسباب اجتماعية واقتصادية في الغالب، وتفقد الدولة قدرتها على بسط النظام، وعدم استطاعتها ممارسة إحدى أهم وظائفها، وهي العنف المشروع لتنفيذ القانون.

وتتركز هذه الاضطرابات غالبًا في المناطق التي تعرف باسم «مناطق الهامشية الحضرية»، وهي في تعريف مبسط - بحسب أستاذ العلوم السياسية المصري الراحل الدكتور جلال معوض - هي تلك التجمعات التي تعيش على هامش المدن، وتضم مناطق عشوائية ترتفع فيها نسبة الفقر والبطالة والأمية، ويتراجع فيها مستوى الخدمات عامة التي تقدمها الحكومة، كما ينطبق هذا التعريف على المناطق الريفية الفقيرة التي تتراجع فيها معدلات التنمية عن الحضر[1].

وفي الحالة العربية، فإن السنوات الأخيرة حملت العديد من الحوادث التي كانت

---

(١) للمزيد في هذا الأمر، طالع: معوض، جلال عبد الله: السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، وطالع أيضًا:
أمين، جلال: ماذا حدث للثورة المصرية؟ (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م).



بمثابة إرهاصات لما يحدث منذ عام ٢٠١٠م، وجرت في الشارع في بعض العواصم والمدن الرئيسية في دول عربية كبيرة، وتعرِّف نمط الدولة المركزية بمعناه الحديث، منذ قرون طويلة مثل مصر، وفي دول عربية تمتلك من الثروة وعوامل التنوع الإنساني والجغرافي ما يثري عوامل إقامة واستمرار الدولة المدنية الحديثة، مثل الجزائر والمغرب، وكلها حوادث احتجاجات ذات أنماط وسمات متشابهة.

ففي مصر، وفي أبريل ٢٠٠٨م، وخلال إضراب ٦ أبريل الشهير، وقعت في مدينة المحلة الكبرى، إحدى معاقل الرأسمالية الوطنية المصرية التاريخية، أحداث مشابهة لما جرى في يناير ١٩٧٧م: حيث جرى الاعتداء على رموز السلطة مثل عربات الشرطة وبعض الممتلكات عامة الأخرى، بجانب حرق صورة رئيس الدولة، في مشهد غريب على السياسة المصرية، مع قطع الطرق الرئيسية عن طريق إلقاء الإطارات المحترقة، بسبب مطالب فئوية تخص عمال مصانع الغزل والنسيج في هذه المدينة الرئيسية بمحافظة الغربية بوسط دلتا مصر.

وفي ديسمبر ٢٠٠٩م، تكرر المشهد في عزبة الهجانة؛ حيث قامت مجموعات غاضبة من المواطنين بالاعتداء على قوات الأمن التي رافقت بعض الآليات التابعة لمحافظة القاهرة التي كانت متوجهة لإزالة عقارات مخالفة في هذه المنطقة التي تقع في أقصى شرق العاصمة المصرية؛ حيث تجمهر الأهالي، وألقوا الحجارة على قوات الشرطة، ثم اصطدموا بها بعد ذلك؛ ما أدى لإصابة ١٥ مجندًا وضابطَيْن، وشمل الاعتداء أيضًا نقطة شرطة زهراء الحي العاشر.

وفي يونيو من عام ٢٠٠٨م، شهدت مدينة سيدي إيفني المغربية الساحلية التي تقع على المحيط الأطلنطي، مشهدا مماثلا؛ حيث اصطدم الأهالي الغاصُّون في الفقر والبطالة التي يعانونها، وما اعتبروه تهميشا من جانب الحكومة المركزية في الرباط لمدينتهم، بالسلطة الحاكمة، ممثلة - أيضًا - في قوات الأمن؛ حيث قام الأهالي بمحاصرة ميناء المدينة على مدى ثمانية أيام، فتدخلت قوات الأمن المغربية، واستخدمت العنف لفض العصيان المدني الذي أعلنه أهالي المدينة التي يسكنها ٥٤ ألف نسمة، وكان هناك ٤٨ مصابا في هذه الأحداث من بينهم ٢٨ من قوات الأمن.

وفي أكتوبر ٢٠٠٩م، شهدت الجزائر العاصمة احتجاجات من جانب بعض الشباب الغاضب على عدم ورود أسمائهم في قوائم مستحقي شقق الإسكان الشعبي الجديدة، بدلاً من عشش الصفيح التي يسكنون فيها.

وكان المشهد واحدًا تقريبًا، واشترك في مفرداته وعناصره مع ما جرى في المحلة الكبرى وعزبة الهجانة وسيدي إيفني؛ حيث رشق المحتجون قوات الأمن بالحجارة والقنابل الحارقة، في مقابل استخدام الشرطة أدوات القمع التقليدية في مثل هذه الحالات، مثل الغاز المسيل للدموع والمركبات المدرعة لتفريق المتظاهرين، الذين قاموا - أيضًا - بإغلاق إحدى الطرق.

والملفت أن الحي الذي شهد هذه الأحداث في العاصمة الجزائرية كان حيًا شعبيًا، وهو حي ديار الشمس، ويقع على أطراف العاصمة، وشكا سكانه مشكلة الفقر والبطالة؛ تمامًا كما في مصر والمغرب.

كما شهدت اليمن قبل ثورة فبراير ٢٠١١م، اضطرابات مدنية في مناطق الجنوب والشمال، وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من التقارير التي تنقل عادت بما يحدث إلى أمور سياسية مثل رغبة بعض الأحزاب والأطراف السياسية الجنوبية، التي تضررت من الوحدة اليمنية وفقدت سلطانها ونفوذها، في استعادة وضعها السابق، وكذلك الجماعات الشيعية المدعومة من إيران، ووجود «مؤامرة» خارجية من أجل تفكيك الوحدة اليمنية فإن هناك قاسمًا كبيرًا من المطالب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي للمحتجين.

حيث كانت الشكوى الرئيسية لهؤلاء، هي ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في الجنوب، واتهموا الحكومة اليمنية المركزية كذلك في صنعاء بعدم العدالة في توزيع المناصب الحكومية الكبيرة بين أبناء الجنوب والشمال، وكذلك عدم المساواة في توزيع عوائد الثروة النفطية.

وهو ما اعترف به النظام اليمني ضمنًا عندما عرض الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في مارس ٢٠١٠م، على الانفصاليين الجنوبيين أن يتحدثوا إلى السلطة اليمنية «لسماع مشكلاتهم وتظلماتهم، وعرض مشكلاتهم وقضاياهم

دون المساس بوحدة اليمن».

كما عرف بلد مسلم مثل قيرغيزستان في السنوات الأخيرة مجموعة من الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية السياسية في ظاهرها، مثل التي شهدتها مدينة أوشي، ثاني كبرى مدن البلاد بعد العاصمة بشكيك، يوم الثالث والعشرين من مارس من عام ٢٠١٠م، على خلفية مطالبة عشرات المتظاهرين باستقالة الرئيس قرمان بك باقاييف، والإفراج عن المعارض المسجون بتهم تتعلق بالفساد، الجنرال إسماعيل إسحاقوف.

إلا أن كثيرًا من المراقبين أشاروا إلى أن هذه الاحتجاجات التي تكررت في السنوات الأخيرة تعود إلى فشل حكومة باقاييف في تحسين الحالة المعيشية للمواطن القيرغيزي الذي يبلغ متوسط دخله السنوي ما لا يزيد على الـ١٨٠٠ دولار فقط؛ أي أقل من ٥ دولارات يوميًا؛ ما أصاب المواطنين بحالة من الإحباط بعد دعمهم ثورة ٢٠٠٥م، التي أطاحت بنظام الرئيس السابق عسكر آقاييف.

والملفت أن النمط الأساسي للاعتراض في كل هذه الحالات، وغيرها كما جرى في العراق على نطاق أوسع بكثير في اليوم التالي لسقوط نظام البعث في أبريل ٢٠٠٣م هو الاعتداء على رموز الدولة، وخصوصًا السلطة التنفيذية، ولاسيما الأمنية منها.

ومن بين مظاهر ذلك، الاعتداء على قوات الشرطة سواء أكانت في صورة أفراد أو معدات أو أبنية، كما في الحالات التي وقعت في مصر والمغرب والجزائر، باعتبار أن هذه الرموز، بالنسبة للمواطن المهمش أو المظلوم هي السبب الرئيس في كل مشكلاته، وهي التي تنفذ قرارات الدولة «الظالمة»، وتحمي السلطة التي يرفضها بسبب عدم قيامها بمهامها المنوطة بها في خدمته وتحقيق رفاهيته ومطالبه.

وإذا ما حاولنا رصد المعالم المشتركة لهذه الاحتجاجات في نقاط موجزة، فسوف نجد الحقائق التالية:

- تعود في مسبباتها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية.
- كثيرًا ما يتم اتهام السلطات بتهم بعينها، من بينها: الفساد، وعدم العدالة في



توزيع الثروة، وإهمال الطبقات الفقيرة.

- يتم فيها استهداف رموز الدولة البيروقراطية والأمنية.

- غالبًا ما تقوم بها المجموعات الأفقر والأقل حصولاً على عوائد التنمية ولا تتقاسم الثروة بشكل عادل.

- تنتشر بشكل واسع النطاق خارج المنطقة التي اندلعت فيها في كثير من الأحوال، بما يؤشر إلى وجود حالة من الاحتقان في أنحاء مختلفة من بلادنا العربية والإسلامية.

***

المبحث الثالث: فشل الدولة وغياب قواعد الحكم الرشيد
غياب الشفافية والمحاسبة وارتفاع مؤشرات الفساد

ترتبط قضية فشل الدولة، ومسبباتها الرئيسية، كإحدى مشكلات الدولة القومية الحديثة في العالم العربي والإسلامي بمشكلة أخرى وهي مشكلة غياب قواعد الحكم الرشيد، وما يرتبط بذلك في صدد تراجع دور الدولة، وخصوصًا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وكما أوضحنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن «الحكم الرشيد» يُعرَّف على أنه ذلك النوع من أنظمة الحكم التي تستوفي مجموعة من المعايير، ومن بينها سيادة الدستور والقانون والتمكين لمختلف ألوان الطيف السياسي/ العرقي/ الديني.. الخ، في الدولة والاهتمام بالتنمية البشرية، بما في ذلك تطوير مجتمع المعرفة، والتنمية المستدامة التي تراعي المعايير والاشتراطات البيئية، والفصل الكامل والعادل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان.

ومن ضمن المقاييس المهمة في صدد موضوع الفساد والحكم الرشيد، مقياس الشفافية العالمي، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويًا، وفي هذا الإطار شهد ترتيب الدول العربية والإسلامية تراجعًا كبيرًا على هذا المقياس في الأعوام الأخيرة.

ونرصد هنا بشكل مقارن مؤشرات الشفافية العالمية في هذا الإطار، بين تقرير عام ٢٠٠٩م، كعام أساس قبل بدء ثورات الربيع العربي في ٢٠١١م، وتقرير عام ٢٠١٣م، الأحدث في تقارير المنظمة، حتى صدور هذا الكتاب.

وينبني مقياس الفساد العالمي على أساس منح نقطة لكل مؤشر فرعي من المؤشرات التي تكون المقياس؛ ليصل في النهاية إلى ١٠ نقاط، ويعتمد المقياس على ترتيب تصاعدي لبحث معيار الشفافية في البلدان التي يشملها التقرير؛ حيث تكون الدول أكثر فسادًا كلما اقتربت من الصفر، وأقل فسادًا كلما اقتربت من مستوى

النقاط العشر.

ويعتمد تقرير الشفافية العالمي إحصاءات وأرقامًا صادرة عن بعض المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإفريقي للتنمية، بجانب بيانات خبراء ورجال أعمال ومحللين بشأن مستويات الفساد في بلدانهم.

وذكر التقرير السنوي للمنظمة للعام ٢٠٠٩م[1]، أن مشكلة الفساد تنامت في هذه البلدان بسبب ارتفاع نسب الفقر ومستويات النزاعات المسلحة في بلدان عالمنا العربي والإسلامي، كما في العراق والصومال وأفغانستان.

وحلّت الصومال، أحد أهم بلدان الفشل في العالم العربي والإسلامي، والعالم بشكل عام، في المركز الأخير برصيد ١,١ نقطة، تسبقها أفغانستان كأكثر ثاني بلدان العالم فسادًا برصيد بـ١,٣ نقطة: أي أقل مما حققته في تقرير عام ٢٠٠٨م، وهو ١,٥ نقطة، و١,٨ في عام ٢٠٠٧م، وبعد أفغانستان احتلت ميانمار (بورما سابقا) المركز الثالث برصيد ١,٤ نقطة، ثم العراق والسودان برصيد ١,٥ نقطة لكل منهما؛ أي أن في أكثر خمسة بلدان فسادًا في العالم هناك ثلاث دول عربية!.

قال التقرير أيضًا إن قطر جاءت في المركز الـ٢٢ عالميًا، والأولى عربيًا من حيث مستوى الشفافية برصيد ٧ نقاط، تلتها الإمارات في المركز الـ٣٠ عالميا برصيد ٦,٥ نقاط، ثم سلطنة عُمان في المركز الـ٣٩ عالميًا والثالث عربيًا برصيد ٥,٥ نقاط، والبحرين في المركز الـ٤٦ عالميًا والرابع عربيًا برصيد ٥,١ نقاط، والأردن الـ٤٩ عالميًا، والخامس عربيًا بـ٥ نقاط.

أما البلدان «الراسبة» بموجب المقياس، فقد كانت السعودية أولاً في المركز الـ٦٣ برصيد ٤,٣ نقاط، وتونس في المركز ٦٥ عالميًا برصيد ٤,٢ نقاط، والكويت في المركز الـ٦٦ عالميًا برصيد ٤,١ نقاط، والمغرب في المركز الـ٨٩ عالميًا برصيد ٣,٣ نقاط، والجزائر وجيبوتي ومصر في المركز الـ١١١ (مكرر) عالميًا برصيد

(١) للمزيد طالع رابط التقرير على موقع منظمة الشفافية العالمية:
http://cpi.transparency.org/cpi2012/



٢,٨ نقطة، وسوريا في المركز الـ١٢٦ برصيد ٢,٦ نقطة، ولبنان وليبيا وموريتانيا في المركز الـ١٣٠ (مكرر) برصيد ٢,٥ نقطة.

ثم أخيرًا جاء اليمن في المركز الـ١٥٦ عالميًا برصيد ٢,١ نقطة، ثم العراق والسودان في المركز ١٧٦ (مكرر) برصيد ١,٥ نقطة، ثم الصومال في المركز الـ١٨٠ عالميا برصيد ١,١ نقطة.

وقد كشف التقرير عن مجموعة من الحقائق المذهلة في شأن الحالة التي وصل إليها الحكم غير الرشيد، وفق المعايير الدولية في البلدان العربية والإسلامية، ففي حالة أفغانستان ذكرت منظمة الشفافية في تقريرها أن الفساد في أفغانستان «يمتد من بيع المناصب عامة إلى الرشاوى اليومية التي يقدمها المواطنون للحصول على خدمات أساسية، بجانب تجارة الأفيون».

أما في إيران، فقد أدت الاتهامات التي وجهت إلى نظام الملالي الإيراني بتزوير انتخابات الرئاسة التي جرت في يونيو ٢٠٠٩م إلى تراجع ترتيب إيران في المؤشر بعد حصولها على ١,٨ نقطة فقط، تراجعا عن ٢,٣ نقطة في التقرير السابق للعام ٢٠٠٨م.

وفي السياق ذاته؛ قالت المنظمة: إن الأزمات والصراعات المسلحة في البلدان العربية أعاقت الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، كذلك أدت تأثيرات الأزمة المالية العالمية إلى تقليل اشتراطات الحكم الجيد أو الرشيد في المنطقة العربية على وجه الخصوص من بين مختلف أقاليم العالم الأخرى.

وأضاف التقرير: «إن التهديدات التي تحيط بالبنية المؤسسية والسياسية في المنطقة تسلط الضوء جزئيا على الفجوة القائمة في الحكم الرشيد، في حين أن عوامل أخرى، مثل قلة الشفافية وعدم الاستقرار وأموال النفط؛ لا تزال تغذي الفساد» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تضم العالم العربي.

وركز التقرير على انتقاد الأوضاع في البلدان التي تعاني اضطراباتٍ أمنيةً وسياسيةً، مثل اليمن وإيران والعراق، وقالت إن هذه البلدان «تقل فيها الشفافية وينتشر فيها الفساد، وتواجه تحدياتٍ جمَّةً من أجل بناء مؤسسات متينة وشفافة،



كما لا تعتمد آليات ملائمة للمساءلة».

كما قال التقرير: إن دولاً مثل مصر والمغرب ولبنان لا تزال تعاني درجة عالية من الفساد، رغم أن حكوماتها تدعي محاربتها الفساد، ووقفت هذه الأوضاع عائقا كبيرا أمام جهود التنمية في هذه البلدان التي يقبع أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر.

بطبيعة الحال، كان لهذه الأوضاع دور كبير فيما حدث بدءًا من عام ٢٠١٠م، عندما ثارت شعوب عدد من البلدان العربية على حكوماتها، ولكن الأخطر من ذلك هو تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في فبراير ٢٠١٣م، والذي ركز على شكل آخر من أشكال الفساد المؤسسي، ويوضح طبيعة الأوضاع السياسية في دول العالم العربي.

التقرير[1] يتناول فساد المؤسسات العسكرية بالمنطقة، وصنَّف التقرير جيوش إسرائيل والكويت والإمارات، تحت علامة «فساد مرتفع» (D)، بينما صنَّف البحرين وإيران والعراق «مرتفع جدًا» (E)، ثم الجزائر ومصر وليبيا واليمن كحالات «حرجة» (F) في هذا المضمار.

تقرير المنظمة طالب الحكومة بما وصفه بـ «الإصغاء» إلى مطالب مواطنيها بمكافحة الفساد فى قواتها المسلحة ومحاسبة مرتكبيه، وجاء فيه كذلك، أن أجهزة الدفاع والأمن كان لها دور ملموس فى الاضطرابات الإقليمية الراهنة، ويجب أن تستغل زخم التغيير الشعبي القائم، من أجل إجراء إصلاحات في داخل هذه المؤسسات، وقال في هذا: «نظرًا لأن الجيش هو عنصر مهيمن فى عدد كبير من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وله نصيب ملموس فى القيادة السياسية فإن قضية الفساد فى قطاع الدفاع تصبح أكثر إلحاحًا».

كما أشار التقرير أيضًا إلى أن هذه الدول يرى مواطنوها أن مؤسسات الدفاع فاسدة أو لا تعبأ بالفساد ويعتبرون أنها تنقصها الإرادة السياسية لمحاربة الفساد،

---

(١) للمزيد طالع تقرير "رويترز" الذي نشرته صحيفة "اليوم السابع" في نسختها الإلكترونية، يوم ٦ فبراير ٢٠١٣م، بشأن تقرير المنظمة:


http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=935619

وذكر أن الجريمة المنظمة اخترقت الجيش وأجهزة الأمن فى بعض دول هذه الفئة وأن دفع الرشاوى متفشٍ، وأن شراء المعدات العسكرية «أمر محاط بالسرية»، وهو ما يحول دون إجراءات محاسبة حقيقية، في ظل غياب الشفافية.

وذكر التقرير في هذه الجزئية - جزئية غياب الشفافية والمحاسَبة - أنه لا توجد أية دولة فى المنطقة - وعددها ١٩ دولة يرصدها التقرير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - لديها رقابة برلمانية قوية أو حتى متوسطة على أجهزة المخابرات، وأنه فى أكثر من ستين بالمائة، منها لا تتاح ميزانية للدفاع على الإطلاق أو يكون من الصعب الحصول على بيان تفصيلى للإنفاق، وكانت هذه النقطة من أبرز النقاط الجدلية في مصر عند كتابة دستور ٢٠١٢م، أو عند وضع تعديلاته.

وتضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية خطة عمل تفصيلية تطبقها الحكومات لمكافحة الفساد فى الجيش، وقال: إنه على هذه الحكومات أن تصغى إلى مطالب الإصلاح في داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية فيها، وأضاف «المطالب التى تنادى بحكومات خاضعة للمساءلة تحمى وتخدم مواطنيها تصاعدت فى كل المنطقة».

وقالت منظمة الشفافية الدولية فى تقريرها أيضًا عن مؤشر مكافحة الحكومات والجيش للفساد لعام ٢٠١٣م: إن الدول الغنية فى المنطقة هى أكثر عرضة لمخاطر الفساد فى الجيش عن الدول الأفقر منها، وجاء في التقرير في هذه الجزئية: «ربما هذا الثراء يحافظ ويطور شبكات محسوبية ونخب تقلص بدورها الانفتاح والمحاسبة فى مؤسسات الدفاع والأمن».

وجاء مؤشر الفساد في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في دول المنطقة، ومن بينها إسرائيل، كالتالي:

١. مخاطر فساد «مرتفعة» (D+) و(D-):

- (D+): إسرائيل والكويت ولبنان والإمارات.
- (D-): الأردن والسلطة الفلسطينية.

٢. مخاطر فساد «مرتفعة جدًا» (E):

- البحرين وإيران والعراق والمغرب وسلطنة عمان وقطر والسعودية وتونس.



٣. مخاطر فساد «حرجة» (F):

- الجزائر ومصر وليبيا وسوريا واليمن.

هذا عن الجزئية الخاصة بالفساد في هذا القطاع الشديد الأهمية، وخصت به المنظمة المؤسسات الأمنية والعسكرية بتقرير خاصٍّ لها.

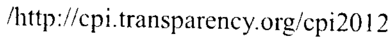
أما التقرير عام عن مؤشرات الفساد في العالم العربي والإسلامي لعام ٢٠١٢م[1]، فقد جاءت ثلاثة بلدان عربية وإسلامية ضمن البلدان الأربع الأكثر فسادًا في العالم في تقرير ٢٠١٣م، الذي يتناول مؤشرات عام السابق عليه، وهي: الصومال، ثم كوريا الشمالية، ثم أفغانستان فالسودان.

أما دول الربيع العربي، فقد كانت ليبيا أسوأها؛ حيث احتلت المركز الـ١٦٠ عالميًا، وحصلت على ٢١ درجة، يعقبها اليمن الذي احتل المركز الـ١٥٦، وحصل على ٢٣ درجة، وجاءت سوريا في المركز الـ١٤٤، بـ٢٦ درجة، ثم مصر في المركز الـ١١٨، بـ٣٢ درجة، وكانت تونس أقلها فسادًا؛ حيث احتلت المركز ٧٥ عالميًا، وحصلت على ٤١ درجة.

بينما جاءت كلٌّ من قطر والإمارات في المركز الـ٢٧، وحصل كل منهما على ٦٨ درجة، وهو ما يجعلهما على رأس قائمة الدول العربية الأقل فسادًا.

***

(١) للمزيد طالع رابط التقرير على موقع منظمة الشفافية العالمية:



/http://cpi.transparency.org/cpi2012



الفصل السادس

العوامل الخارجية لفشل الدولة..

الهيمنة الأمريكية ودورها

«... إن سياسات واشنطن، وما نحا نحوها من حلفاء الولايات المتحدة والقوى العالمية، وعلى رأسها مخلب القط الأساسي للاستعمار في المنطقة، وهو إسرائيل، من بين أهم العوامل التي دفعت إلى إفشال الدولة في الكثير من بلدان عالمنا العربي والإسلامي، ولكن من الضرورة بمكان إعادة التأكيد على أمر شديد الأهمية في هذا الإطار، وهو أن دور العامل الخارجي في إفشال الدولة القومية الحديثة، والذي يندرج في إطار الحراك الاستعماري بين ظهرانيي الأمة؛ لا يعود إلى العصر الحديث، أو أمر مستجد؛ بل هو أمرٌ تاريخيٌّ، يعود إلى البواكير الأولى لظهور الإسلام نفسه...».



مدخل:

يشهد العالم العربي والإسلامي - بإطاره الجيوسياسي الأهم الذي حددناه سلفًا؛ وهو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشمل الهلال الممتد من أفغانستان وباكستان شرقًا، وحتى المغرب العربي، ومن السودان والقرن الأفريقي جنوبًا، حتى تركيا شمالاً - مجموعة من التطورات العميقة، والتي تُشير إلى أنها أيضًا تطوراتٌ مقلقةٌ!

تأتي هذه التطورات مترافقة مع تغييرات في الأنظمة والحكومات في الكثير من البلدان الفاعلة والمؤثرة، مثل مصر وتونس، وفي ظل وجود حكومة ذات طابع يميني صرف في إسرائيل، وإدارة أمريكية رفعت شعارات التغيير من دون أن تكون قاصدة إياه، وكلتاهما، أي الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، لها خصوصية حالة ووضعية فيما يتصل بموضوع الدراسة الرئيسي، وهو كيف أفشلت التدخلات الخارجية، الدولة في عالمنا العربي والإسلامي.

ونقف في هذا الإطار، أمام عدد من الأسئلة، عن واقع ما تُقاد إليه المنطقة، ولعل المخاوف الرئيسية المحيطة بهذه الأسئلة، التي تتضمن المستقبل والمصير، تكمن في أنها سوف تؤدي إلى ترتيبات طويلة المدى للأوضاع في عدد من القضايا المهمة، والبلدان المفتاحية في الشرق الأوسط، مثل مصر وسوريا، والعراق وباكستان وأفغانستان والسودان الذي انقسم فعليًا، وفيما يخص القضية الرئيسية؛ وهي القضية الفلسطينية.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن التقارير وتقديرات الحالة والمواقف التي ترد من وقت لآخر لا تبشر بخير، ويعود مكمن الخطر في هذا المشهد إلى أمرَيْن أساسيَّيْن، الأول هو أن هذه الترتيبات يدفع العرب والمسلمون ثمنها من دمائهم وثرواتهم، والفترة الماضية أبلغ دليل على ذلك، والترتيبات الجديدة لا تقول إن هناك تغييرًا كبيرًا سوف يحدث في هذا الإطار، بل قد يبدو أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ.

والقصة لم تبدأ - كما يرى الكثيرون - منذ أن بدأ الربيع العربي في تونس، في ديسمبر ٢٠١٠م، وإنما بدأت منذ أن أعلن الأمريكيون فكرة الفوضى الخلاقة، ضمن ترتيبات مكافحة ما يطلقون عليه مصطلح الإرهاب الدولي، فقبل الربيع العربي، الذي بدأ بفعل قوى التدافع المضاد، يتحول إلى خريف: قتل أكثر من ثلاثة آلاف مسلم، سقطوا في الصراع في أفغانستان في عامين ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، من دون حساب عدد الضحايا في صفوف حركة طالبان أو تنظيم القاعدة والتنظيمات المسلحة الأخرى هناك.

أما في العراق بعد الغزو الأمريكي - البريطاني الذي فكك أركان الدولة العراقية المركزية، فالأرقام وصلت إلى مئات الآلاف، وفي فلسطين والصومال والسودان، وغيرها من بلدان العالم العربي والإسلامي، نتيجة للفوضى الخلاقة التي سعت الولايات المتحدة لنشرها بين ظهرانينا.

الأمر الثاني: أن هذه الترتيبات، أدت إلى تغيير بِنية الهُوية الجيوسياسية في المنطقة بأسرها، فالسودان انقسم إلى دولتَيْن، والعراق مقسم فعليًا بين شمال كردي ووسط وجنوب عربي سُنِّي - شيعي متناحر، وتحول العراق القومي الموحد القوي إلى بلد ضعيف مأزوم يدور في فلك السياسات الأمريكية.

والنموذج السوداني له أهمية كبرى في صدد عامل الذي نتدارسه في هذا الفصل، وهو عامل الخارجي لفشل الدولة القومية الحديثة في العالم العربي والإسلامي؛ حيث إن أسوأ صور فشل الدولة، عندما تعجز الحكومات والأنظمة القائمة على الحفاظ على وحدة التراب الوطني.

وفي حالة السودان؛ فإن عامل الخارجي، بجانب سياسات نظام الرئيس السوداني عمر البشير الحاكم منذ عام ١٩٨٩م، كان هو أساس انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم.

فبتتبُّع تاريخ ملف مشكلة جنوب السودان؛ فإن الجنوب لم يكن أبًدا جزءًا منفصلاً عن السودان المعروف عبر التاريخ، بحيث يمكن القول إن انفصاله هو استعادة لأوضاع طبيعية أو ما شابه، مثلما كانت الحال - على سبيل المثال - في

وضعية دول البلطيق الثلاث أو جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز التي استولت عليها روسيا السوفييتية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

فجنوب السودان تاريخيًا كان دائمًا جزءًا من الإقليم المعروف بالسودان حاليًا وقبل انفصاله، وحتى عندما مدت مصر سلطانها ونفوذها في السودان، خلال فترات حكم محمد على باشا الكبير، وحفيده الخديوِ إسماعيل باشا، كانت الإدارة المصرية موجودةً في الجنوب باعتباره جزءًا من إقليمِ السودان الكبير.

وكان الاستعمار البريطاني هو أول من دق مسمار فصل الجنوب عن شمال السودان، من خلال إثارة النُّعرات القبلية والدينية، وإظهار التمايزات بين أهل الشمال العرب والجنوب الأفارقة، والعمل على تغيير اللغة المستخدمة في الجنوب من العربية إلى الإنجليزية، إلى آخر تلك السياسات، التي أفرزت مشكلة جنوب السودان، وأسهمت السياسات الأمريكية في الثمانينيات والتسعينيات الماضية في دعمها، حتى انفصل الجنوب.

ولو تأملنا في حالة الوجود الأمريكي حاليًا، وهو النموذج «الحديث جدًا» للاستعمار الغربي في العالم العربي والإسلامي، بصورتَيْه، العسكري المباشر كما في العراق وأفغانستان، أو من خلال السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية؛ سوف نجد الكثير من التشابه مع الحلقات السابقة من موجات الغزو والهيمنة والاستعمار الأجنبي، مثل الحملات الصليبية، والاستعمار الأوروبي المباشر.

فللاستعمار، منذ الحملات الصليبية وحتى وقتنا الراهن، العديد من الصور، وكذلك العديد من الأهداف في عالمنا العربي والإسلامي، والتي لن تتحقق من دون استمرار حالة التخلف الراهنة في فضائنا العربي والإسلامي، بما تتضمنه من ضعف وتشرذم.

ولقد تباينت صور السيطرة الخارجية على عالمنا العربي والإسلامي، بين محاولات غزو مباشر، كما في حالة الحملات الصليبية والغزو المغولي والاستعمار الأوروبي بعد القرن السابع عشر، إلى مستوى الهيمنة الاقتصادية والسياسية كما هو واقع الحال الراهن في علاقة الولايات المتحدة مع أغلب البلدان العربية والإسلامية؛ وهي

الصورة الأكثر خطورة للاستعمار؛ حيث يمكنه البقاء وتحقيق أهدافه من دون أن يجد مقاومة تذكر كما هي الحال في حالة الغزو العسكري المباشر.

كذلك تتباين أهداف الاستعمار من وراء محاولاته الدؤوبة لغزو الأمة، بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي أو ما هو أيديولوجي وديني؛ فعلى سبيل المثال كانت أهداف الحملات الصليبية دينية وسياسية واقتصادية؛ حيث كانت أولاً وسيلة لتجاوز المشكلات التي كانت تعانيها الكنيسة والإقطاعات والممالك الأوروبية مع مساحات الأراضي والعبيد؛ حيث كانت الأوضاع الاجتماعية والمعيشية تنذر بثورات تطيح بالأسر الحاكمة في تلك الممالك والإقطاعات التي كانت تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية بدورها.

كما تزايدت الدعوات إلى الخروج على سلطة الكنيسة التي رغبت في عمل «يشغل الرأي عام» بلغة العصر الحديث، ويكون له وقعٌ قويٌّ لا يمكن رده أو مناقشته لدى الجموع؛ فكان الصليب شعارًا، و «تحرير قبر المسيح» هدفًا للحملات الصليبية، وهو ما أعطاها صبغتها الدينية، والتي كانت برغم هذه العوامل السياسية والاقتصادية - بحسب بعض الأقوال - هي الأساس في خروج الحملات الصليبية؛ حيث إن العوامل السياسية والاقتصادية حددت فقط النقطة الزمنية للانطلاق.

فالبعد الديني للعلاقة الصراعية بين العالم الإسلامي وأوروبا المسيحية هو الأساس، ويعود إلى فترة بداية الجهاد ضد الإمبراطورية الرومانية في غزوة مؤتة، واستمر هذا الصراع مع الحملات الصليبية التي لم تقتصر على الحملات التسع المعروفة التي استهدفت بلاد الشام ومصر خلال القرون من الحادي عشر وحتى الثالث عشر الميلاديين، فهذا خطأ مفاهيمي كبير لدينا عن الحملات الصليبية؛ حيث إن هناك مفهومًا أوسع لهذه الحملات.

كذلك هناك الشِّق الاقتصادي في حماية مصادر الطاقة، وهي المكوِّن الأهم في عصر الثورتَيْن الصناعيتَيْن الثانية والثالثة، تمامًا كما كانت لاعتبارات الثورة الصناعية الأولى، الأسواق والمواد الخام، دورها أيضًا في تحريك موجات الاستعمار الأوروبي في فنائنا العربي والإسلامي.

كذلك استمر هدف حماية طرق المواصلات وحركة الملاحة العالمية، بينما دخل العامل الإسرائيلي إلى الحركات الإسلامية التي بدأت تقود صحوة وحركة إصلاحية واسعة لا يمكن إنكارها في أرجاء العالم العربي والإسلامي، على الخط كعامل سياسي وديني بديلاً عن فكرة «حماية قبر المسيح» في الحملات الصليبية الأولى.

وبدلاً من شعار «عبء الرجل الأبيض»، الذي كان مرفوعًا على أسنَّة رماح جيوش الاحتلال والغزو المباشر؛ صارت شعارات أخرى مشابهة، مثل «حرب تحرير العراق.. أفغانستان» و «حماية حقوق الإنسان» و «نشر الديمقراطية» و «مكافحة الإرهاب»، ولكن يبقى الهدف واحدًا.

فعلى سبيل المثال في حالة المشروع الصهيوني في فلسطين والشرق الأوسط، فإن المسيحيين المحافظين في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية يدعمون اليهود للاستقرار في فلسطين لتحقيق العديد من النبوءات والاشتراطات التي جاءت في الكتاب المقدس لنزول السيد المسيح «عليه السلام» إلى الأرض، بينما اليهود يتجمعون في «أرض الميعاد» و «أرض الآباء والأجداد» كما يؤمنون.

ولو تأملنا حال العالم العربي والإسلامي، في هذا السياق السابق؛ سوف نجد أن الصورة واحدة وإن اختلفت الألوان والأُطر؛ حيث هناك أطرافٌ متنازعةٌ، مختلفةٌ في أجنداتها، بعضها له تبعية في قراراته ومرجعياته للغرب، وتحديدًا للولايات المتحدة، وبعضها له علاقاته المباشرة مع إسرائيل، وبدلاً من الحديث عن تقسيم جغرافي له نتائجه وعواقبه الأمنية والسياسية على المصالح الغربية، فإن البديل كان هو الانقسام السياسي الداخلي بين أحزاب أو قوى سياسية مختلفة.

وبعض هذه الصراعات والانقسامات، تلعب فيها الاعتبارات القبلية والطائفية دورها، بينما هناك أزماتٌ بين قوًى وأحزابٍ سياسيةٍ تدين بذات الدين والمذهب، ولكن هناك اختلافات عدة فيما بينها على الأولوياتٍ والسياسات.

ومن خلال ما رصدناه في الفصول السابقة، وفي هذا المدخل؛ يمكن القول إن سياسات واشنطن، وما نحا نحوها من حلفاء الولايات المتحدة والقوى العالمية، وعلى

رأسها مخلب القط الأساسي للاستعمار في المنطقة، وهو إسرائيل، من بين أهم العوامل التي دفعت إلى إفشال الدولة في الكثير من بلدان عالمنا العربي والإسلامي.

ولكن: فإنه من الضرورة بمكان إعادة التأكيد على أمر شديد الأهمية في هذا الإطار، وهو أن دور عامل الخارجي في إفشال الدولة القومية الحديثة، والذي أشرنا إلى أنه يندرج في إطار الحراك الاستعماري بين ظهرانيي الأمة؛ لا يعود إلى العصر الحديث، أو أمر مستجد؛ بل هو أمرٌ تاريخيٌّ، يعود إلى البواكير الأولى لظهور الإسلام نفسه.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل هذه الصورة الكُلِّيَّة في أربعة مباحث رئيسية، على النحو التالي:

- المبحث الأول: ملامح الهيمنة.. تأصيل تاريخي لدور المُسْتَعمِر داخل الأمة.
- المبحث الثاني: اتجاهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
- المبحث الثالث: التفكيك والتقسيم كهدف رئيسي في المنطقة.
- المبحث الرابع: نموذج حالة: باكستان.. دولة نووية فاشلة بفعل الأجنبي!



المبحث الأول: ملامح الهيمنة.. تأصيل تاريخي لدور المُستعمِر داخل الأمة

يقول الشيخ ناصر محمد الأحمد[1]: إن حرب أوروبا المسيحية الكاثوليكية ثم البروتوستانتية، طافت مختلف تخوم وأصقاع الأمة؛ عبر الأندلس وصقلية وفلسطين وسواحل بلاد الشام، ضامًّا إليها الاستعمار الحديث في القرن التاسع عشر وما بعده، وهو يرى - وهو ما نؤيده فيه، في حروب قشتالة وليون ضد دولة الإسلام في الأندلس، وفي دعم بريطانيا للمشروع الصهيوني في فلسطين، وفي حرب الصرب ضد المسلمين في البوسنة وكوسوفا - جزءًا لا يتجزأ من الحملات الصليبية.

ولعله بالفعل محقًا؛ فأدموند اللنبي قائد جيوش بريطانيا التي دخلت فلسطين في أواخر الحرب العالمية الأولى قال وهو يدخل القدس غازيا: «الآن انتهت الحروب الصليبية».

أما على مستوى موجات الاستعمار الأوروبي المباشر في القرون الماضية التي تلت عصر النهضة الأوروبية؛ فقد كانت ذات أبعاد اقتصادية بالأساس، من بينها البحث عن أسواق لتصريف منتجات مصانعها التي تراكمت بعد اختراع الآلة خلال عصر الثورة الصناعية الأولى، وتأمين طرق التجارة والملاحة العالمية ووضعها تحت السيطرة الأوروبية، وكذلك البحث عن المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانع الرأسمالية الغربية الوليدة في ذلك الحين.

إلا أننا نعود فنؤكد أن البعد الديني له كان حاكمٌ؛ فبجانب الجندي الذي يحمل المدفع والبندقية؛ كان هناك القس الذي يحمل تحت إبطه الكتاب المقدس، في جيوش الغزو الأوروبية، أيًا كانت جنسيتها، والتي وفدت إلى العالم العربي والإسلامي، وكان نشاط الإرساليات التنصيرية هو الأهم بعد دور المندوب السامي أو ممثل المستعمر في بلادنا، واعتمدت هذه الإرساليات في نشاطها على

---

(١) الأحمد، ناصر المحمد: صور من الحروب الصليبية، للمزيد طالع:

http://www.islamdoor.com/k/swer.htm



تقديم خدماتها الإغاثية والتعليمية والصحية لتحقيق المزيد من الانتشار في أوساط السكان المحليين.

ولقد خلق البعد الديني هذا للاستعمار الأوروبي العديد من المشكلات السياسية التي انتهت إلى حروب أهلية في كثير من الأحيان، وكانت سببًا في تعطيل خطط التنمية والنهضة في كثير من بلداننا العربية والمسلمة، كما كانت الحال في مسألة جنوب السودان قبل انفصاله، والملفت للنظر بالفعل أن السيناريو ذاته يتم في دارفور وكردفان حاليًا.

وهو ما يقود إلى حقيقة أن موجات الغزو والاستعمار التي شهدتها الأمة منذ الحملات الصليبية إنما هي سلسلة من الحلقات المتصلة التي يربطها خيط واحد وممتدة على قرون طويلة من الزمان.

ويُعتبر المشروع الصهيوني إحدى الصور التي لجأ إليها الاستعمار في دعم وجوده في العالم العربي والإسلامي؛ فإسرائيل، بحسب تعبير عبد الوهاب المسيري في موسوعته الشهيرة حول الصهيونية؛ هي دولة وظيفية وضعت في مكانها هذا لفصل شطرَيْ الأمة الشرقي والغربي عن بعضهما البعض وتكون بمثابة مخلب قط لتنفيذ أهداف القوى الكبرى في منطقتنا المهمة حتى لو خرج الاستعمار بصورته المباشرة، المهم أن الصورة والإطار عام لم يتغير؛ فقط ألوان الصورة هي التي تغيرت.

وكما أشار أللنبي عند دخوله القدس إلى الحروب الصليبية في عام ١٩١٨م: قالها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، صحيح أنه عاد وتراجع عنها؛ إلا أن هذا التراجع كان لأسباب إعلامية وسياسية تتعلق باعتبارات العلاقات عامة مع العالم الإسلامي؛ باعتبار أن غالبية البلدان التي كان مطلوبًا تحالفها مع واشنطن في «الحرب العالمية على الإرهاب» كانت عربية وإسلامية، ولكن يبقى لكلماته دلالاتها في صدد طبيعة المكون الفكري ومدركات صانع القرار الغربي للعلاقات مع العالم الإسلامي.

وفي الإطار؛ فمن الملاحظ أن موجات السيطرة أو الغزو الفكري/ العسكري/ السياسي/ الاقتصادي.. الخ، التي تعرضت لها الأمة في الغالب ما تكون قادمة من



الغرب؛ حيث إن الأمة لم تعرف موجات غزو - على الأقل غزو استعماري عسكري مباشر - قدمت من الشرق باستثناء موجات الغزو المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي.

وهذه على عنفها ووحشيتها في التعامل مع أصقاع العالم العربي والإسلامي المختلفة التي دخلتها جيوش جنكيز خان؛ كانت عبارة عن موجات فجائية انتهت بانتهاء جنكيز خان نفسه، وكانت عبارة عن تجسيد لطموح شخصي لإمبراطورهم، وانتهت برحيله، وكانت تهدف في الأساس إلى توسيع سلطان دولة جنكيز خان والحصول على خيرات المناطق التي غزتها؛ أي لأسباب اقتصادية بحتة.

إلا أنها كانت في النهاية عبارة عن موجات غزو بربري لا يوجد لها أجندة أهداف منظمة ولا فكرة تسعى إلى نشرها، ولا تحمل للعرب والمسلمين عداء خاصا تسعى من خلال حربها لهم إلى إفنائهم أو إفناء ديانتهم بشكلٍ خاصٍّ، ولذلك انتهت هذه الموجات سريعًا، وإن خلفت آثارًا واسعة على المستوى السياسي والحضاري عام للعالم الإسلامي، وكان على رأس هذه التأثيرات إسقاط الخلافة العباسية وتدمير حاضرتها بغداد بما فيها من تراثٍ حضاريٍّ لأعظم حضارة إنسانية ظهرت حتى ذلك الحين.

ولكن المغول «عوَّضوا» ذلك على الأقل بدخولهم الإسلام بعد ذلك؛ حيث أقاموا دولةً إسلاميَّةً فتيَّةً في مناطق السند والهند وحتى تخوم تركيا، ولها الكثير من الفضل في نشر الإسلام في جنوب وجنوب شرقي آسيا، بخلاف الحال مع الحملات الصليبية التي كانت هي الأخطر والأكثر تأثيرًا على عالمنا العربي والإسلامي؛ حيث كانت تهدف في الأساس إلى إزالة الآخر، ولا تعترف بوجود هذا الآخر «العربي والمسلم» من الأساس، وسعت لإخراجه من مختلف الأماكن التي يعتبرونها في الأصل من «حق المسيحية»، وفلسطين وكما في البلقان والأندلس.

كما أنها هي الأطول عمرًا في تاريخ الصراعات الإنسانية؛ حيث هي مستمرة منذ أكثر من تسعمائة عام (١١)؛ فهي بدأت في القرن الحادي عشر الميلادي؛ بل بدأ الترتيب لها في القرن العاشر على يد البابا أوربان الثاني، ولا تزال مستمرة حتى الآن.

ولقد أدت هذه القرون من الاستعمار إلى العديد من التأثيرات فيما يتصل بالموضوع الذي نناقشه في هذا المجال؛ فما بين تعطيل مسيرة الأمة عن التطور الطبيعي لها، ونهب وإهدار ثرواتها، وإدخالها إلى أتون الصراعات الداخلية؛ سوف نجد الكثير مما يقال في هذا المقام.

صور الحروب الصليبية في العالم العربي والإسلامي:

يؤرخ البعض - ومن بينهم ناصر المحمد[1] - تاريخ الصراع بين الإسلام والنصرانية إلى بداية الجهاد ضد الروم في «غزوة مؤتة»، واستمر هذا الصراع عبر الأندلس وصقلية وفلسطين وسواحل بلاد الشام، ناهيك عن الاستعمار الحديث في القرن التاسع عشر، وهي أمور صحيحة من الناحية العلمية التاريخية إلى درجة كبيرة، وتلخص حقيقة الأوضاع الراهنة التي تعيشها الأمة؛ حيث الدور الأساسي الذي يلعبه الاستعمار منذ أكثر من تسعمائة عام في محاولة إزالة مفهوم الأمة الإسلامية، أو على الأقل تعطيل مسيرتها الحضارية.

فـ«غزوة مؤتة» كانت مثالاً للصراع المبكِّر بين المسلمين وبين أوروبا المسيحية، وكانت بالفعل حملة صليبية مبكرة؛ حيث زحفت جيوش الروم مع حلفائهم من العرب الغساسنة المسيحيين في عام الثامن للهجرة النّبوية نحو الجزيرة العربية. وكان شعارهم أيضًا هو الصليب؛ ثم تلت ذلك العديد من المعارك التاريخية بين الطرفَيْن، مثل «معركة اليرموك»، والتي انتهت بفتح فلسطين وبلاد الشام ومصر، بعد تضحيات جمة لجيل الصحابة الأول.

المواجهة التالية بين المسلمين وأوروبا المسيحية كانت بعد ذلك ببضعة مئات من السنين، وكانت خلال معركة «ملاذكرد» التي وقعت بين السلاجقة الأتراك بقيادة السلطان ألب أرسلان والبيزنطيين بقيادة الإمبراطور رومانوس ديوجينس، في السادس والعشرين من أغسطس من عام ١٠٧١م/ ذي القعدة ٤٦٣هـ، وانتصر فيها السلاجقة، وأسروا الإمبراطور البيزنطي، وشكلت هذه المعركة بداية نهاية الإمبراطورية البيزنطية.

(١) المصدر السابق.



وفي هذه المعركة أيضا كانت جيوش الروم ترفع «الصليب» رمزًا لـ«حربهم المقدسة»!

وبعد «ملاذكرد»: بدأت أوروبا تطلب النجدة من بابا روما ضد السلاجقة المسلمين، وكانت هذه هي نقطة البداية من وجهة نظر الكثير للحملات الصليبية المعروفة، والتي بدأت في القرن الحادي عشر وانتهت في القرن الثالث عشر الميلادي، وشاركت فيها مختلف دول وممالك أوروبا بالمال والسلاح والمقاتلين، وارتكبت أفظع الجرائم في خلال مسيرتها نحو فلسطين.

ولكن على الرغم مما نتج عن الحروب الصليبية طيلة قرنَيْن من الزمان من مذابح وانتهاكات واحتلال؛ فإنها كان لها صدًى كبيرٌ على المستوى الحضاري بالنسبة للأمة؛ حيث أعادت على الأقل صوت الوحدة إلى بلاد المسلمين، ونبهتهم إلى أنهم إن لم يخرجوا من حالة التشرذم والصراعات الداخلية التي هم عليها؛ فإنهم سوف يفنى وجودهم ذاته؛ وهو ما أدى - وفق قوانين العمران البشري السياسية والعمرانية المعروفة - إلى ظهور تجربة البيت الأيوبي، وخصوصا نور الدين محمود وعماد الدين زنكي، وصلاح الدين الأيوبي.

وركز هؤلاء المجاهدون على اتجاهَيْن رئيسيَّيْن في مواجهة الصليبيين، وساروا في تحقيقهما في خطوطٍ متوازية؛ الأول: جهود تحقيق الوحدة الإسلامية، والثاني: إنهاك الصليبيين الموجودين بين ظهرانيي المسلمين.

بعد الحملات الصليبية التي انتهى وجودها تمامًا على يد دولة المماليك في مصر في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي؛ حيث استطاع السلطان الأشرف صلاح الدين خليل ابن السلطان المنصور سيف الدين محمد بن قلاوون، تحرير عكا وصيدا وصور وحيفا وعتليت على سواحل بلاد الشام في فلسطين ولبنان، منهيًا الوجود الصليبي في المشرق الإسلامي في عام ١٢٩١م: ثم جاءت المرحلة الرابعة من المواجهات الحضارية بين المسلمين، وهي التي جرت في الأندلس، وانتهت بنتيجة سلبية بخلاف المحطات السابقة.

فضمن الصراع بين العالم الإسلامي وبين أوروبا المسيحية الدولة؛ بدأت ممالك



ليون وقشتالة في فرنسا خلف جبال البرانس التي عجز المسلمون في الأندلس عن اختراقها بعد أن وصلوا إلى أقصى توسع لهم في جنوب أوروبا على ساحل البحر المتوسط، في محاربة المسلمين؛ حتى استطاعوا استغلال لحظة ضعف تاريخية لدى بني الأحمر الذين كانوا يحكمون آخر ممالك المسلمين في الأندلس، وهي مملكة غرناطة، في طرد العرب والمسلمين من أوروبا الجنوبية عام ١٤٩٥م.

ولكن في المقابل؛ كانت جيوش السلطان محمد الفاتح قد أسقطت القسطنطينية في يد المسلمين في عام ١٤٥٣م، ووصل محمد الفاتح إلى أوروبا من جهة الشرق والبلقان؛ ليفتح المسلمون رومانيا وبلغاريا والمجر ومملكة الصرب في البلقان، ويصل الفاتح بجيوشه إلى تخوم النمسا نفسها في قلب أوروبا، لتعلن الحرب سجالا بين العالم الإسلامي وبين أوروبا المسيحية الدولة.

ويعتبر الكثير من المؤرخين أن هزيمة الأتراك لأوروبا المسيحية في القرون من الرابع عشر وحتى السادس عشر - وخصوصًا في كوسوفا في عام ١٣٨٩م - وفي القسطنطينية عام ١٤٥٣م، هي بداية التخطيط لموجات الاستعمار الحديث التي وفدت إلى العالم العربي والإسلامي في القرن التاسع عشر، من أجل الإجهاز على الخلافة العثمانية واقتسام تركتها.

وهنا تحضرنا مقولة للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني قالها في الهزيع الأخير من تاريخ دولة الخلافة قال فيها: «للصليب أن يتحد في كل وقت، لكنَّ الهلال يبقى دائمًا بمفرده».

وكان ليهود الدونمة ومسيحيي البلقان واليونان دور كبير في إسقاط الخلافة العثمانية، وهو ما يؤكد صحة هذه المقولة: فبريطانيا بروتوستانتية وفرنسا كاثوليكية والصرب واليونان أرثوذكس واليهود يهود: وخاض الجميع في أوروبا معا في القرون الوسطى صراعات دموية، ولكنهم توحدوا ضد الأمة الإسلامية ممثلة في دولة الخلافة.

ثم نأتي على المرحلة الخامسة من المواجهات الحضارية بين الأمة الإسلامية وبين الغرب - وليس أوروبا الآن بعد ظهور الولايات المتحدة - المسيحي، وهي مرحلة المشروع



الصهيوني؛ حيث تدافعت مختلف القوى الغربية لدعم وجود الكيان الصهيوني في قلب الأمة المسلمة لتحقيق أكثر من غرض، من بينها شق صف الأمة، وتسهيل المرحلة السادسة من مراحل هذه المواجهات؛ وهي مرحلة السيطرة السياسية والاقتصادية والتي تنفرد بها تقريبًا الولايات المتحدة، مع بعض الفتات لبريطانيا وفرنسا وقوى الغرب الأخرى.

ولقد احتضنت بريطانيا والولايات المتحدة الحركة الصهيونية منذ منتصف القرن التاسع عشر، ومن قبل سعى نابليون بونابرت مبكرا في مشروع دولة قومية لليهود في فلسطين خلال حملته على مصر والشام في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وانتهت هذه الجهود التي دامت نحو قرن من الزمان بسيطرة اليهود على فلسطين، والتي في كثير من جوانبها كانت ذات أبعاد دينية مزيَّفة.

ففي اعتقاد المسيحيين، وخصوصًا الإنجيليون التوراتيون منهم، أن أرض فلسطين هي أرض الميعاد، وسوف تكون عليها المعركة الكبرى الفاصلة مع المسلمين، ويعتقدون أن نهاية المعركة سوف تكون بنزول السيد المسيح إلى الأرض، وانتصار المسيحيين وتدمير المسلمين، ولكن ذلك لن يتم من دون تجميع اليهود في فلسطين.

وهو الاعتقاد ذاته الموجود لدينا كمسلمين، ولكن باستثناء أن المسيحيين واليهود - وفق معتقدنا الإسلامي الصحيح - سيكونون من جنود المسيخ الدجال، وسوف يقتلهم المسلمون بقيادة نبي الله عيسى «عليه السلام».

وتأكيدًا لهذه الأفكار؛ ففي المحطة السابعة الحالية من محطات الصراع بين المسلمين والغرب المسيحي الذي صار غربًا مسيحيًا يهوديًا منذ القرن التاسع عشر: فكما كان الصليب دائمًا منذ «مؤتة» وحتى العصر الحديث، كما أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في بداية صراع الحضارات الجديد انطلاقًا من أفغانستان والعراق؛ فإن الصليب كان موجودًا أيضًا في حرب البوسنة التي سقط فيها ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف مسلم، وحوالي ٥٠ ألف حالة اغتصاب ومليوني ونصف المليون لاجئ.

فهناك تصريح لوزير صربي في بداية حرب البوسنة يقول فيه: «نحن طلائع

الحروب الصليبية الجديدة»، وخلال الأزمة أيضًا قال الرئيس الفرنسي وقتئذ فرانسوا ميتران خلال زيارة له لمطار سراييفو خلال حرب البوسنة: «لن أسمح بقيام دولة أصولية إسلامية في أوروبا»، كذلك أكد رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الحين جون ميجور؛ حيث قال: «إن الهدف النهائي لنا هو تقسيم البوسنة ومنع قيام دولة إسلامية في أوروبا. وهو الأمر الذي لا يمكن أن نسمح به أبدًا»[1].

وهو ذات المنطق الذي ترفض به ألمانيا وفرنسا انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ حيث هو - الاتحاد الأوروبي - بحسب وصف المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول «ناد مسيحي»!!

الاستعمار الغربي الحديث وأدواته:

بالرغم من مرور مختلف الدول الاستعمارية الأوروبية على عالمنا العربي والإسلامي في القرنين التاسع عشر والعشرين، مثل فرنسا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا؛ إلا أنه يبقى لتجربة بريطانيا العظمى خصوصية؛ حيث كانت هي الأكثر تأثيرًا في أوضاع أمتنا الحضارية، باعتبار:

- أنها الأوسع في انتشارها؛ حيث كانت بريطانيا أكثر بلدان أوروبا وجودًا في العالم العربي والإسلامي.

- الإطار السياسي الذي رسخته بريطانيا في العالم العربي والإسلامي، وخصوصًا في منطقة الشرق الأوسط: حيث كانت بريطانيا أكثر قوى الاستعمار وَضْعًا لترتيبات سياسية دائمة في المنطقة، واستمرت للآن، لاسيما في الخليج العربي.

- رعايتها لعدد من المشروعات الأهم على المستوى السياسي والديني، ومن بينها مشروعات التنصير في المناطق المسلمة من الامتدادات الأفريقية لحوض النيل، والمشروع الصهيوني.

ويقول الدكتور حاكم المطيري الأمين عام للحركة السلفية في الكويت

(١) المصدر السابق.



شارحًا هذا الواقع[1]: «ظلت منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي - بما فيها العراق - بؤرة صراع دولي منذ أواخر أيام الخلافة العثمانية، وقد نجحت بريطانيا في مزاحمة الدولة العثمانية في المنطقة والسيطرة عليها وترتيب أوضاعها منذ أواخر القرن التاسع عشر تقريبا إلى أواخر القرن العشرين؛ أي مدة تزيد على قرن كامل، وقد بدأ وجودها الاستعماري باتفاقيات ومعاهدات حماية مع بعض مشيخات الموانئ في الخليج».

فقد عقدت بريطانيا معاهدات مع كل من البحرين وعُمان وما يعرف الآن بالإمارات العربية المتحدة في عام ١٨٢٠م، والكويت في عام ١٨٩٩م، وعبد العزيز آل سعود في الرياض والمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية حاليًا في عام ١٩١٥م، ثم قطر في عام ١٩١٦م.

ويضيف المطيري: «ثم لم تزل بريطانيا تتوسع في مد نفوذها شيئًا فشيئًا، وتبسط هيمنتها دون أي مقاومة حتى سيطرت على الجزيرة العربية كلها ما عدا صنعاء، وعلى الخليج العربي كله باستثناء العراق الذي كان هو وسوريا آخر بلدَيْن عربيَّيْن في آسيا وقعا تحت سيطرة الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الأولى بحسب اتفاق سايكس - بيكو بين إنجلترا وفرنسا، وقد كانت مصر قد أصبحت تحت الاحتلال البريطاني قبل ذلك بربع قرن تقريبًا».

وقد كان للاستعمار البريطاني والفرنسي بدرجة أقل، الدور الأكبر في رسم خريطة المنطقة على النحو الجيوسياسي الحالي بعد الحربَيْن العالميتَيْن الأولى والثانية، ثم ورثت بريطانيا الولايات المتحدة، وازداد النفوذ الأمريكي وتوسع في مناطق النفوذ البريطاني السابقة، واستبدلت واشنطن البندقية والمدفع بسياسة البترو - دولار، وبمختلف وسائل وأدوات العمل الدبلوماسي والضغط السياسي

(١) المطيري، حاكم: الحملة الصليبية الجديدة وكيفية مواجهتها، دراسة منشورة على موقع الدكتور حاكم المطيري الأمين عام للحركة السلفية في الكويت، نقلاً عن موقع "بوابة العرب"، ١٢ مايو ٢٠٠٢م، للمزيد طالع:
http://www.dr-hakem.com/Portals/Content/?info=TlRFeUpsTjFZbEJoWjJVbU1RPT0rdQ==.jsp



والسيطرة الاقتصادية.

وساهم الصلح المنفرد الذي عقده الرئيس المصري الراحل أنور السادات مع إسرائيل في دعم الخطط الأمريكية للانفراد بالمنطقة، وكانت الخطوة الأولى الغزو الإسرائيلي الأول للبنان عام ١٩٧٨م، ثم حرب الخليج بين إيران والعراق طيلة عقد الثمانينيات، وغزو لبنان الثاني ١٩٨٢م، ثم حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١م، والتي أطَّرَت لسلسلة من الاتفاقيات الدفاعية بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة، ثم جاء احتلال العراق في ربيع عام ٢٠٠٣م لكي تستكمل الصورة.

وهي جزئية شديدة الأهمية، فمن بين أبرز الأدوات التي يستخدمها الاستعمار الجديد في منطقتنا العربية وأمتنا الإسلامية، عقد بعض الاتفاقيات الدفاعية وإقامة قواعد عسكرية، وخصوصا في منطقة الخليج العربي، والتي استخدم بعضها في غزو أفغانستان في عام ٢٠٠١م، والعراق في عام ٢٠٠٣م، وهو ما يعتبر إقرارًا رسميًا حكوميًا بفقدان دول المنطقة لقرارها السيادي وفقدها استقلالها وخضوعها للنفوذ الاستعماري الصليبي، وهو ما كان يدعو إليه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيسكون كما في كتابه «ما وراء السلام» من ضرورة اتخاذ الخليج العربي قاعدة عسكرية دائمة للولايات المتحدة، وهو بطبيعة الحال أمر شديد الأهمية فيما نتكلم عنه حول عامل الخارجي في إفشال الدولة.

كذلك تعمد القوى الخارجية إلى توفيق أوضاع أنظمة الاستبداد السياسي الحاكم في العالم العربي والإسلامي، باعتبار أنها أكثر الأدوات عونًا لهذه القوى على تحقيق أجندة أهدافها في الأمة، مع كون الاستبداد السياسي هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تهميش الشعوب التي ترفض هذه الهيمنة الأجنبية على مصائرها ومقدراتها.

وفي الإطار؛ ثمَّة مشكلة أخرى، وهي أن قوى الاستعمار الجديد في فضاء أمتنا تعاملت مع الدين بصورة مغايرة لتعامل قوى الاستعمار القديم: حيث إنها تستغله بصورته التقليدية القديمة؛ حيث لا تزال بعثات التنصير تنشط، وخصوصًا في مناطق الكوارث كما كانت الحال في البوسنة، وفي دارفور، وغيرهما من بقاع



العالم العربي والإسلامي.

بجانب ذلك؛ هي تعمل على الإسلام ذاته من وجهتَيْن: الأولى إضعاف ارتباط المسلمين بدينهم وبكتابهم؛ حيث إن «القرآن الكريم» هو الأساس الذي يعتمد عليه المسلمون في عقيدتهم، وبالتالي في مواقفهم وسياساتهم وحراكهم عام، ولذلك قال حاييم وايزمان وكثيرون آخرون من رموز المشروع الصهيوني والاستعماري الغربي في العالم الإسلامي إن فصم عرى العلاقة بين المسلمين و«القرآن الكريم» هي أولى خطوات السيطرة عليهم؛ حيث إن القرآن الكريم يذكِّر المسلمين في كل لحظة بهوية أعدائهم وواجباتهم تجاه دينهم وتجاه هؤلاء الأعداء، وهو ما تطلب بطبيعة الحال السعي إلى تغييب فكرة الجهاد كما وردت في «القرآن الكريم».

أما الوجه الثاني؛ توجيه الحكومات للمنابر العلمية والتعليمية من خلال تفسيرات خاطئة ومُأوَّلة للإسلام، وهو ما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال توظيف بعض «العلماء» والطرق الصوفية للمستعمر تارة بدعوى طاعة أولي الأمر، وتارة أخرى بدعوى المصلحة، وتارة ثالثة بدعوى عدم القدرة على مواجهة المستعمر، وكما حدث من جانب بعض علماء السلطان في مصر لتبرير اتفاقية الصلح مع إسرائيل في أواخر السبعينيات؛ والأمثلة على ذلك كثير.

وساعد على هذه الحالة غياب الوعي السياسي لدى المواطن العربي والمسلم بسبب خضوعه لقرون طويلة إما للاستعمار أو لحكم مستبد.

وفي الأخير؛ فلقد لعب الاستعمار دورًا بالغ الأهمية في شرذمة المنطقة، وتعطيلها عن أداء وظيفتها الحضارية، فلم يعد لشعوب الأمة التي ظلت لقرون طويلة تحمل في بطاقة هُويتها «الجنسية: مسلم» أي قدرة على تغيير واقعها إلى الأفضل، بسبب جهود الاستعمار في فصلها عن دينها، وفصلها عن تاريخها ودورها الحضاري، ثم فصلها عن الزمان الذي تعيش فيه!!

***

المبحث الثاني: اتجاهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

سيطرت منطقة الشرق الأوسط، والتي كانت في الغالب في مرتبة متأخرة في اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال عقود الحرب الباردة، على ذهنية الإدارة الأمريكية الحالية، والتي لم تستجب للكثير من التوجيهات القادمة من جانب المؤسسة العسكرية والمؤسسات المعنية بالأمن القومي في الولايات المتحدة، في شأن مسألة إعطاء التوجه شرقًا نحو آسيا والمحيط الهادي أولوية أولى في السياسة الخارجية الأمريكية.

فهناك العديد من القضايا التي ترى إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنها ذات أولوية على أجندتها، تتعلق بالأوضاع في الشرق الأوسط، وعلى رأسها حاليًا الأزمة السورية التي راح ضحيتها في عامَيْن ونصف عام - حتى خريف عام ٢٠١٣م - نحو مائة وخمسين ألف شخص، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة وتنسيقيات الثورة السورية[١].

تلي ذلك، عملية السلام بين السلطة اللفلسطينية وإسرائيل، وبرنامج إيران النووي، كما أنه ثمَّة ملفٌ آخرُ يشغل الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو سعي العراق إلى الخروج خارج مجال التأثير الأمريكي، بالإضافة إلى مساعي أوباما لتنفيذ تعهداته بالخروج من أفغانستان.

الفشل الرئيسي للسياسات الأمريكية يبدو في ملفات الربيع العربي، فحتى مراكز الأبحاث الإسرائيلية[٢] ترى أن إدارة أوباما تحقق المزيد من الفشل على هذا الطريق، فيقول جوجونسكي، إن إدارة أوباما اكتفت بما وصفه بـ «القيادة من الخلف»، في ليبيا وأحجمت حتى الآن عن الدفع بصورة فاعلة الى تنحية الرئيس

(١) سكاي نيوز، الخميس، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣م.

(٢) جوجونسكي، يوئيل: هل هي نهاية العصر الأمريكي في الشرق الأوسط؟، دورية "تقديرات استراتيجية" العبرية، المجلد ١٥ - العدد ٤، سبتمبر ٢٠١٣م.



السوري بشار الأسد، وقد يكون هذا هو الذي أفضى إلى إطالة الحرب الأهلية هناك، وفق تقديرات الكثير من المحللين.

ولقد أدت سياسات الرئيس أوباما إلى نتائج معاكسه لما وضعه لنفسه في بداية إدارته الأولى، من مستهدفات في المنطقة، بعد أن خاضت أمريكا المحافظين الجدد، حربًا حقيقية ضد العالم الإسلامي والمسلمين عبر العالم[1]، انتهت باحتلال بلدَيْن إسلاميَّيْن، أفغانستان والعراق، وكانت تنصب - هذه المستهدفات - حول تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، وكانت البداية التعهد بسحب القوات الأمريكية من العراق أولاً ومن أفغانستان بعد ذلك.

كذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة في مسألة «الربيع العربي» جعلت زعماء البلدان العربية، وخصوصًا حلفاء الولايات المتحدة، أكثر شكًا مما كانوا عليه في الماضي في مسألة الدعم السياسي الأمريكي الذي سيُمنح لهم، إذا ما ظهر تهديد داخلي لحكمهم.

وهذا الشك خلق مأزقًا كبيرًا للسياسات الأمريكية؛ حيث سيجعل من الصعب على هؤلاء الحُكَّام أن يتواءموا في المستقبل مع السياسات والمطالب الأمريكية في المنطقة.

ويقول جوجونسكي أيضًا في هذا الإطار، إن موجة الثورات في العالم العربي قد سرَّعت من مسار تهاوي التأثير الأمريكي في المنطقة، لأنها أفضت إلى سقوط حكام كانوا حلفاء للولايات المتحدة، كما سببت أيضًا زعزعةً لعلاقاتها بالنظم التي بقيت قائمة على حالها.

عوامل تعلُّق الولايات المتحدة بالشرق الأوسط:

هناك العديد من العوامل التي تربط الولايات المتحدة بالمنطقة، بالإضافة إلى الملفات المُستجدَّة، مثل الأزمة السورية، وتطورات الحالة السياسية في بلدان الربيع العربي، ومن أهم هذه العوامل:

---

(١) نذكِّر هنا - مجددًا - بمقولة بوش الابن الشهيرة التي قالها في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، عندما وصف الحالة الأمريكية مع العالم الإسلامي بأنها "حرب صليبية جديدة"!

١. سوق الطاقة:

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية[١] (IEA)، إلى أن هناك تغييرات كبرى في خريطة الطاقة العالمية، وأنه بسبب زيادة معدلات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة باستعمال التقنية المتقدمة؛ فإن واشنطن قد تقل من ارتباطها بنفط الشرق الأوسط ومصادر الطاقة فيه، بعد أن زاد انتاج النفط الأمريكي في السنوات الأربع الأخيرة بـ٢٥ بالمائة، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تنتج ٦٠ بالمائة من احتياجاتها النفطية، ولو أنها استمرت بهذه المعدلات؛ فإنها سوف تسبق كلاً من روسيا والمملكة العربية السعودية، وتصبح أكبر منتج للنفط في العالم.

إلا أنه يظل هناك ضرورة كبرى لمصادر الطاقة في الشرق الأوسط؛ حيث يوجد في الخليج العربي وحده ٥٤,٤ بالمائة من إجمالي احتياطي النفط العالمي المؤكد، و٤٠,٥ بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي، ومحط أنظار القوى الكبرى الاقتصادية والسياسية في عالم اليوم، مثل اليابان والصين، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة أنها حتى لو لم تكن مصادر الطاقة في الخليج والشرق الأوسط، مهمة بالنسبة لها للاستهلاك الذاتي؛ فإنها ستبقى متعلقة بالمنطقة، بسبب اهتمامها باستقرار سوق الطاقة العالمية.

وأهم ما ترمي إليه الولايات المتحدة في تحركاتها في المنطقة في هذا الشأن، هو حرية الوصول والحركة من وإلى مصادر الطاقة في الخليج العربي والشرق الأوسط، ولقد ثبت بالفعل أهمية موقف الولايات المتحدة وقوتها العسكرية، في مواجهة التهديدات الإيرانية الصريحة بإغلاق مضيق هرمز في إطار خلاف طهران النووي مع الغرب وواشنطن نفسها.

ولكن الولايات المتحدة لا تعتمد القوة المسلحة فحسب في ضمان حرية الحركة هذه: حيث هي أداة استثنائية، ولكنها ترتكز بالأساس على أداة سياسية، وهي علاقاتها مع دول الخليج العربية.

---

(١) للمزيد: طالع موقع الوكالة على شبكة الإنترنت:

/http://www.iea.org

٢. إيران وملف الانتشار النووي:

تعتبر هذه المسألة - منذ مرحلة الحرب الباردة - هي واحدةً من أهم الملفات التي تشغل مخططي السياسة الخارجية وسياسات الأمن القومي وصانعي القرار في الولايات المتحدة، ولكن يبدو الفشل الأمريكي واضحًا في حالات بعينها، فالهند وباكستان أصبحتا قوى نووية معلنة في عام ١٩٩٨م، بينما إيران تخطو بخطىً ثابتةٍ نحو تحقيق ذلك؛ وهو ما قد يقود إلى توسيع نطاق الانتشار النووي في المنطقة، مع إخلال ذلك بمعادلة القوة في الشرق الأوسط، ومن بين الدول التي تضع ذلك في خططها مصر والسعودية.

٣. الصراع العربي - الإسرائيلي وأمن إسرائيل:

التوصيف الأدق للاهتمام الأمريكي بالصراع العربي - الإسرائيلي، ليس هو السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإنما هو اهتمام أصيل بأمن إسرائيل، ولأجل ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الوصول إلى اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل، لأن ذلك يكرِّس وجود الكيان الصهيوني في المنطقة بشكل من الأشكال.

وبالإضافة إلى الجوانب الدينية والسياسية الاستراتيجية التي تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل: فإن هناك عددا من القضايا الأخرى الآنية التي أبقت إسرائيل شريكًا شديد الأهمية للولايات المتحدة، مثل مكافحة ما يُعرف بالإرهاب العالمي، ورصد الأوضاع في سوريا ومصر ودول الربيع العربي الأخرى، ولذلك فإن أهم وجه للتعاون بين الطرفَيْن هو المجال الاستخباري والعسكري.

٤. مكافحة «الإرهاب»:

كانت أجهزة التقييم والأمن القومي في الولايات المتحدة، قد بدأت في السنوات الأخيرة في وضع التهديدات القادمة من التنظيمات الجهادية المُسلَّحة، في مرتبة أدنى من الإلحاح عمَّا كانت عليه قبل تولي أوباما إدارته الأولى.

ولكن التطورات التي أحاطت بثورات الربيع العربي، مع محاولة بعض التنظيمات



المُسلَّحة ملء الفراغ الذي تركته بعض الأنظمة التي أطاحت بها الثورات الشعبية في العالم العربي؛ أدت إلى عودة الملف إلى أولوية اهتمامات الولايات المتحدة.

ويصنِّف ذراعا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والمتمركز في الصحراء الكبرى، وشبه جزيرة العرب، والمتمركز في اليمن على أنهما الأخطر تهديدًا للمصالح الأمريكية، وزاد من اهتمام الأمريكيين بهذا الأمر الهجوم الذي تعرضت له القنصلية الأمريكية في بني غازي بليبيا، في سبتمبر ٢٠١٢م، وسقطت فيه محطة كاملة تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بالإضافة إلى السفير الأمريكي في ليبيا، جي. كريستوفر ستيفنز.

٥. مبيعات السلاح:

يُعتبر الشرق الأوسط - وخصوصًا الخليج العربي - أكبر سوق للسلاح في العالم[١]، والولايات المتحدة هي أكبر تاجر للسلاح في العالم، وترى واشنطن أن بيع منظومات سلاح ووسائل قتالية من إنتاجها أحد أبرز الوسائل لزيادة تأثيرها السياسي وتحقيق مصالحها الحيوية على المستوى الدولي.

ووفق جوجونسكي؛ فقد بلغت صفقات الولايات المتحدة في السنوات ما بين ٢٠٠٨م إلى ٢٠١١م، مع المملكة العربية السعودية والإمارات، ما قيمته ٧٠ مليار دولار، كما تخطط لتزويد بعض دول الخليج بطائرات حربية متقدمة، مثل «15 F-SI»، ومنظومات دفاع جوي متطورة، مثل «THEED»[٢].

ولا يرتبط ذلك السلوك الأمريكي بقضية بيع السلاح والتأثير السياسي فحسب؛ بل إنه يأتي أيضًا في إطار مساعي الولايات المتحدة لدمج دول الخليج العربية في استراتيجيتها لمواجهة إيران وفق أية احتمالات.

***

(١) سعيد. عبد المنعم: الدولة العربية الحديثة أولا؟!. "الشرق الأوسط" اللندنية، مصدر سابق.

(٢) جوجونسكي. مصدر سابق.



المبحث الثالث: التفكيك والتقسيم كهدف رئيسي في المنطقة

من بين أهم السمات التي تتسم بها السياسات الاستعمارية، في أي زمان ومكان، هي سياسة التقسيم، إعمالاً لمبدأ استعماري شهير، هو مبدأ «فرِّق تسُد». فالتجزئة تضمن مواجهة كيانات ضعيفة مشتتة، غير قادرة على الفعل الإيجابي أو الأداء الفعَّال ضد القوى الأجنبية التي إما تسعى إلى احتلال هذه الكيانات بشكل مباشر، أو السيطرة عليها بوسائل أخرى، سياسية واقتصادية، وغير ذلك.

وهناك نماذج تاريخية واضحة في هذا الإطار، مثل اتفاقية «سايكس - بيكو»، ولقد لعب العديد من المفكرين والمُنظِّرين والساسة الغربيين دورًا بارزًا في رسم هذه السياسة في العصر الحديث، في مرحلة ما بعد الاستعمار العسكري المباشر.

وفي هذا المجال، يأتي المفكر والأكاديمي الأمريكي البريطاني برنارد لويس(1)، وتشير الشواهد إلى اهتمام كبير من جانب لويس بالعالم العربي والإسلامي منذ السنوات الأولى لدراسته الأكاديمية. فقد التحق بكلية الدراسات الشرقية، والتي تعرف الآن بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية، وتخرج فيها عام ١٩٣٦م حاملاً شهادة الليسانس في التاريخ، مع تخصص فرعي في دراسات الشرق الأوسط والأدنى، وبعد ذلك بسنوات ثلاث، حصل على الدكتوراه من نفس الكلية في التاريخ الإسلامي، بعد أن عمل فيها أستاذًا مساعدًا للتاريخ الإسلامي.

كانت لخدمة «برنارد لويس» في الجيش البريطاني، بخاصة في الهيئة الملكية للمدرعات، وفي المخابرات البريطانية في الحرب العالمية الثانية، ثم في وزارة الخارجية بعد الحرب، دور كبير في انجذاب الأمريكيين له، فقد استفاد من

---

(١) وُلِدَ لويس في ٣١ مايو من عام ١٩١٦م، لأبوَيْن يهوديَّيْن، في ضاحية ستوك نيوينجتون في العاصمة البريطانية لندن، ويقيم في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٤م، وحصل على جنسيتها في عام ١٩٨٢م، وقد تزوج من روث هيلين أوبنهايم في عام ١٩٤٧م، وله منها ابن وابنة، وقد انفصلا عام ١٩٧٤؛ أي نفس عام الذي انتقل فيه للإقامة في الولايات المتحدة، والتي لا يزال يقيم فيها حيث يعمل أستاذًا فخريًا لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برينستون.

خلفيته الأكاديمية في التاريخ الإسلامي ليذهب إلى تركيا ويقوم بدراسة الوثائق الصادرة عن الدولة العثمانية في الفترة التي سبقت انهيار الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك، ثم مزج هذه الخلفية بخبرته في العمل السياسي والأمني؛ ليخرج بنظريات يوضح فيها الكيفية التي يجب على الغرب أن يتعامل بها مع المسلمين، مستلهمًا نموذج كمال أتاتورك في تحطيم الهوية الإسلامية في تركيا.

فمثلاً، يرد برنارد لويس أحد رموز مدرسة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، ومؤسسها الحقيقي، كل المواجهات التي وقعت في التاريخ بين الإسلام والغرب إلى صراع الحضارات، وهي الفكرة التي كان أول من أطلقها، فيما قام المفكر الأمريكي صمويل هنتنجتون بالترويج الإعلامي والأكاديمي لها؛ فالحروب الصليبية، على سبيل المثال، لم تلق معارضة من المسلمين إلا لأنهم يرفضون القيم الغربية، مبررًا شن هذه الحملات باعتبارها ردًا على فكرة الجهاد لدى المسلمين.

وهنا يكمن الخطر في فكرة لويس الذي يجتزئ من الأفكار الإسلامية ما يناسب أفكاره متناسيًا الضوابط التي تحكم فكرة الجهاد، وأهمها عدم الاعتداء، إلى جانب مقارنته أخلاقيات المسلمين الفاتحين بالفظائع الوحشية التي ارتكبها الصليبيون ضد المسلمين، بل أحيانًا ضد المسيحيين المشرقيين أنفسهم!!

وبنفس المنطق يسير برنارد لويس في العصر الحديث، فيقول: إن العرب والمسلمين يقومون بأعمال المقاومة ضد القوات الغربية التي تحتل أراضيهم سواء في العراق أو أفغانستان أو فلسطين، لأنهم يرفضون «قيم الحرية» الغربية، وبالتالي يجب مواصلة القتال ضدهم حتى يتم تثبيت هذه القيم!!

وكان لويس، في هذا الإطار، من الذين ساهموا في صياغة الاستراتيجية الأمريكية إزاء غزو العراق باعتبار أن ذلك من عوامل «تحرير العالم العربي من الطغيان».

ولا تعتبر هذه الكلمات مبالغة وتحميلاً للويس أكثر مما يحتمل، فقد ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن المبرر الرئيسي للحرب على العراق هو ما أسمته بـ «عقيدة لويس»، التي تؤكد ضرورة تدخل الغرب في الدول الإسلامية

عسكريًا للتخلص من الأطر الإسلامية الحاكمة، فيها ونشر العلمانية كوسيلة للحكم، مشيرةً إلى أن تلك «العقيدة» كانت المنقذ للأمريكيين بعد اكتشاف زيف زعمهم بوجود أسلحة للدمار الشامل في العراق، وهو المبرر الرئيسي الذي انطلقت الحرب على العراق تحت لوائه[1].

ولقد عادت مشروعات تقسيم الدول العربية والإسلامية، التي دعا إليها لويس، كإحدى وسائله التي أشار إليها لتحسين إمكانية سيطرة الغرب على العالم العربي والإسلامي، إلى ساحة النقاش بقوة في الفترة الأخيرة، بعد مقالة حديثة للكاتب الأمريكي روبن رايت، نشرها في النيويورك تايمز الأمريكية، في أكتوبر ٢٠١٣م[2]، أرفقها بما وصفه خريطة جديدة لخمس من دول المنطقة أعيد تقسيمها إلى أربع عشرة دولة، على أساس طائفي وإثني.

ويصف البعض ما طرحه رايت بأنه مشروع «سايكس - بيكو» جديد، تعمد القوى الدولية إلى تحقيقه في المنطقة من خلال إنهاك دول وشعوب المنطقة بصراعات طائفية وإثنية.

مقال رايت المنشور تحت عنوان «كيف يمكن لخمس دول أن تصبح ١٤ دولة»، يعيد رسم خريطة الشرق الأوسط الجيوسياسية، في تكرار لتنظيرات سبق أن أطلقها لويس في الثمانينيات والتسعينيات الماضية، وأعاد إطلاقها بعد غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م، ورددها وطورها صمويل هنتنجتون، لتصبح بمثابة عقيدة سياسية للمحافظين الجدد فيما يخص السياسات الأمريكية في البلدان العربية والشرق الأوسط.

ويستند الكاتب رايت في مقالته، والخريطة المرفقة بها، إلى قراءة الشكل الظاهري للصراع في العراق وسوريا؛ حيث يُقدِّم الكاتب الأمريكي الأزمة هناك وما يرافقها من صراعات كصراع طائفي إثني له جذوره التاريخية، ويسير ضمن

(١) "المستقبل" اللبنانية، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤م.

(٢) راشد، عامر: التنظير لإعادة تقسيم البلدان العربية من برنارد لويس إلى روبن رايت، للمزيد طالع:

http://anbamoscow.com/opinions/20131001/386066346.html



صيرورة تاريخية تفرض نفسها لـ«تصحيح أخطاء وقعت في الماضي»، حسبما قال برنارد لويس من قبل[1].

ويقول رايت في مقالته والخريطة المرفقة بها: إن الصراعات الحالية أو المستقبلية، ستفضي إلى تقسيم خمسة بلدان عربية لتصبح أربعة عشر كيانًا طائفيًا وإثنيًا.

فأولا «تنبأ» رايت بأن سوريا سوف يتم تقسيمها إلى ثلاثة دويلات، دويلة كردية (كردستان الغربية) في منطقة القامشلي، وبعض مناطق شمال سوريا، ومصيرها مستقبلاً الانضمام إلى كردستان العراق. ودويلة علوية تمتد من اللاذقية شمالاً ومناطق من حمص في الوسط ودمشق ودرعا والسويداء في أقصى الجنوب. ودويلة سُنِّية تشمل باقي المناطق السورية، ويمكن أن تتحد مستقبلاً مع المناطق السُّنِّية في العراق.

كما «قسَّم» رايت العراق إلى ثلاث دويلات أيضًا، دويلة كردية في الشمال، ودويلة سُنِّيَّة في الوسط والغرب، ودويلة شيعية في الجنوب. أما السعودية فسوف تُقسَّم - برأيه - إلى خمس دويلات، وليبيا إلى ثلاث دويلات، واليمن إلى دويلتَيْن.

وهناك عدد من الأمور الملفتة في مقال رايت، الأول: أنه لم يأت على ذكر مصر والسودان، بالرغم من أن السودان قد دخل مرحلة التقسيم بالفعل، وأن مصر مرشحة منذ فترة طويلة للتقسيم.

الأمر الثاني: أن المقال «توقَّع» اندلاع صراع في المملكة العربية السعودية، بناء على ما يراه هو من مؤشرات قائمة، بسبب ما أسماه بعدم استجابة النظام السعودي للإصلاحات المطلوبة في مواجهة رياح ثورات الربيع العربي، مع وجود نقاط توتر كبرى في الشرق ذي الكثافات النفطية والشيعية في الوقت ذاته، وفي الجنوب؛ حيث الأزمة في اليمن تلعب دورها، بمشاركة أطراف إقليمية ودولية، وخصوصًا إيران والولايات المتحدة.

الأمر الثالث الملفت في مقال رايت، أنه تجاوز - عمدًا أو سهوًا - عددًا من الحقائق القائمة على الأرض، فيما يتعلق بالواقع الديمغرافي، والخريطة الطائفية والإثنية

(١) المصدر السابق.



لدول المنطقة، وكذلك الاعتبارات التي يمكن أن تحكم مثل هذا الوضع، ومن بينها أن الشعوب نفسها، قد لا تقبل بواقع التقسيم، وهو أمر ثبت بالفعل في مشهد «سايكس - بيكو»؛ حيث تم تعديل حدود تقسيم المنطقة ودولها في ذلك الحين، من جانب بريطانيا وفرنسا، تبعًا لمقاومة الشعوب لهذه المخططات، لصالح كيانات وطنية عابرة للطوائف والمذاهب.

كما لم تكن هذه الطوائف والمذاهب في أية مرحلة من مراحل تاريخ المنطقة، أساسًا لتقسيم جيوسياسي.

ولفهم مقال رايت، نشير هنا إلى مقولة مهمة لبرنارد لويس، أطلقها خلال مقابلة إعلامية أُجريت معه في ٢٠ مايو ٢٠٠٥م، جاء فيها[1]: «الحل السليم للتعامل مع العرب هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور؛ فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة، لتجنُّب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داع لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم».

الملفت: أن لويس مهَّد لمقولته بتوقع قيام حركات شعبية عربية وإسلامية معارضة، أسماها بـ «موجات بشرية إرهابية تدمِّر الحضارات، وتقوِّض المجتمعات»، وكان - بطبيعة الحال - في خلفيته وهو يقول ذلك، مشروعه لتفتيت المشرق العربي ودول شمال أفريقيا، والذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٣م، وإدراجه في الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة على المدى الطويل!

وفي هذه المقابلة، قال ما نصُّه أيضًا[2]: «يجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إمَّا أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم

(١) عامر، المصدر السابق.

(٢) شهاب الدين، فتحي: مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي، للمزيد طالع:
http://connaitreislam.over-blog.com/article-75588204.html



أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقوم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية - دون مجاملة ولا لين ولا هوادة - ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة؛ ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها»!

وثيقة كيفونيم:

بجانب لويس ومقولاته، ورايت وكتاباته، هناك وثيقة مهمة في هذا الصدد، نشرتها مجلة «كيفونيم» التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية، في عدد ١٤ فبراير ١٩٨٢م، توضح جوانب أخرى من الصورة، المتعلقة بدور عامل الخارجي في تفتيت وتفكيك الدولة القومية الحديثة في عالمنا العربي والإسلامي.

الوثيقة حملت عنوان «إسرائيل الكبرى»[١]، ومن بين ما ورد فيها، ويوضح ذلك، عبارة تقول: «إن استرداد سيناء، بمواردها الحالية هو هدفنا الأول، وعلينا أن نعمل على استعادتها».

وتضيف الوثيقة: «إن وضع مصر الاقتصادي، وطبيعة نظامها، وسياستها العربية، هي قنوات تصب في نقطة واحدة تستدعي من إسرائيل مواجهتها، ومصر وبحكم أزماتها الداخلية، لم تعد تمثل بالنسبة لنا مشكلة استراتيجية، وسيكون بالإمكان، خلال ٢٤ ساعة فقط، إعادتها إلى ما كانت عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧م، فقد تلاشى تمامًا (وقتها) وهم زعامة مصر للعالم العربي. وقد خسرت في مواجهة إسرائيل خمسين بالمائة من قوتها».

وحول مصر أيضًا، قالت الوثيقة: «إذا هي استطاعت (مصر) الإفادة - في المستقبل المنظور - من استعادتها لسيناء؛ فإن ذلك لن يغير في ميزان القوى شيئًا، كذلك فقد فقدت تماسكها ومركزيتها، وخاصة بعد تفاقم حدة الاحتكاك بين مسلميها

(١) الوثيقة منشورة في أكثر من مصدر، ومن بينها موقع "القوميون العرب". للمزيد طالع:
/http://mkleit.wordpress.com



ومسيحييها، لذا ينبغي علينا كهدف سياسي أساسي بعد التسعينيات على الجبهة الغربية، أن نعمل على تقسيم مصر وتفتيتها إلى أقاليم جغرافية متفرقة».

وتشير الوثيقة إلى أنه «عندما تصبح مصر هكذا مجزأة، وبدون سلطة مركزية، سنعمل على تفكيك كيانات ودول إسلامية أخرى كليبيا والسودان وغيرهما، نعمل على تشكيل دولة قبطية في أعالي مصر، وإقامة كيانات اقليمية انفصالية ضعيفة أخرى في كل البلدان الاسلامية، مما سيبدأ به تطور تاريخي حتمي على المدى الطويل».

أما عن سوريا الكبرى وبلاد الشام، فقالت الوثيقة: «إن تقسيم لبنان إلى خمسة أقاليم، سيكون مقدمة لما سيحدث في مختلف أرجاء العالم العربي، وتفتيت سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أسس ومعايير عرقية أو دينية، يجب أن يكون - على المدى البعيد - هدفًا أوليًا لإسرائيل، والمرحلة الأولى من ذلك، تتمثل في تحطيم القوة العسكرية لدى هاتَيْن الدولتَيْن».

وزادت الوثيقة في ذلك بالقول: «إن البنية الطائفية لسوريا ستساعدنا على تفكيكها إلى دولة شيعية على طول الساحل الغربي، ودولة سُنِّيَّة في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وكيان درزي سيقاتل بدعمنا لتشكيل دولة انفصالية في الجولان، من حوران وشمالي المملكة الأردنية، ودولة كهذه من شأنها أن تكون - على المدى البعيد - قوة لنا، وتحقيق هذا الهدف هو في متناول أيدينا».

وتقول عن العراق: «إن انهياره سيكون - بالنسبة إلينا - أهم من انهيار سوريا، لأن العراق يمثل أقوى تهديد لإسرائيل، في المدى المنظور، واندلاع حرب بينه وبين سوريا سيسهل انهياره الداخلي، قبل أن يتمكن من توجيه حملة واسعة النطاق ضدنا علمًا بأن كل مواجهة بين عرب وعرب، ستكون مفيدة جدًا لنا، لأنها ستقرب ساعة الانفجار المرتقب، ومن الممكن أن تعجل الحرب الحالية مع إيران».

كذلك أشارت الوثيقة إلى إقليم شبه الجزيرة العربية، فقالت: «شبه جزيرة العرب مهيأة لتفكك وانهيار من هذا القبيل، تحت ضغوط داخلية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية بالذات؛ حيث يتمشى اشتداد الأزمات الداخلية وسقوط النظام الملكي، مع منطق بنيتها السياسية الراهنة».

وعن الأردن قالت وثيقة «كيفونيم»: «تُعتبر المملكة الأردنية هدفًا استراتيجيًا لنا في الوقت الحاضر، وهي لن تشكل - في المدى البعيد - تهديدًا لنا، بعد تفككها ونهاية حكم الحسين، وانتقال السلطة إلى يد الأكثرية الفلسطينية، وهو ما ينبغي على السياسة الإسرائيلية أن تتطلع إليه وتعمل من أجله».

وتوضح الوثيقة أن هذا التغيير «سيعني حل مشكلة الضفة الغربية، ذات الكثافة الشديدة من السكان العرب؛ إذ إن هجرة هؤلاء العرب إلى الشرق نحو الأردن - سلمًا أو حربًا - وتجميد وتوقيف نموهم الاقتصادي والديموغرافي، هما ضمانة للتحولات القادمة التي سنفرضها، وعلينا بذل كل الجهود من أجل الإسراع بهذا المسار، ويجب استبعاد ورفض خطة الحكم الذاتي، أو أي خطة أخرى تهدف إلى تسوية أو إلى مشاركة أو تعايش».

وهذه إشارة واضحة - بطبيعة الحال - إلى التفكير الإسرائيلي للتعامل مع القنبلة الديموغرافية التي يمثلها عرب الداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨م، وفق حل الترانسفير.

وتتكلم الوثيقة عن ذلك بكل وضوح، ومن دون مواربة، فتقول: «على العرب الإسرائيليين - وضمنًا كل الفلسطينيين - أن نجعلهم بالقوة يقتنعون أنهم لن يستطيعوا إقامة وطن ودولة إلا في المملكة الأردنية، ولن يعرفوا الأمان إلا باعترافهم بالسيادة اليهودية فيما بين البحر المتوسط ونهر الأردن».

وتضيف الوثيقة في ذلك أنه «في عصر الذرة هذا، لم يعد ممكنًا قبول تزاحم أرباع السكان اليهود داخل منطقة ساحلية مكتظة ومعرضة لتقلبات الطبيعة، كما أن إعادة التوازن على الصعيد الديموغرافي والاستراتيجي والاقتصادي، يجب أن يكون مطمحًا رئيسيًا لنا، وهذا ينطوي على ضرورة السيطرة على الموارد المائية في المنطقة كلها الواقعة بين بئر السبع والجليل الأعلى، والخالية من اليهود حاليًا».

وتختم الوثيقة بالقول: «لذا؛ فإن تشتيت وإبعاد العرب هو من أولى واجبات سياستنا الداخلية، فيهودا والسامرة والجليل - الضفة الغربية - هي الضمانات الوحيدة لبقائنا الوطني، وإذا لم نصبح الأكثرية في المناطق الجبلية؛ فيُخشى أن

نواجه مصير الصليبيين، الذين فقدوا هذه البلاد».

والخريطة التالية نُشرت مع الوثيقة المشار إليها، وتوضح حدود «سايكس - بيكو» الجديدة في الشرق الأوسط:

وبالنظر فيها سوف نجدها تتطابق بدقة مع ما أشار إليه لويس ورايت على النحو المتقدم، وهو ما يشير إلى أن الأمر يتجاوز مجرد أحاديث أو تنبؤات، إلى كونه سياسات معتمدة، ومُنسَّقة بين مختلف القوى الاستعمارية الدولية، وحلفائهم الإقليميين، وعلى رأسهم إسرائيل.

***



المبحث الرابع: نموذج حالة: باكستان.. دولة نووية فاشلة بفعل الأجنبي!

تُعتبر باكستان أحد أهم نماذج الدول الفاشلة التي أدت سياسات أنظمتها لى الارتهان لإرادة الخارج، ولكنه ليس النموذج الوحيد بطبيعة الحال، إلا أنه من الوضوح في دلالاته.

ويقول الكاتب والباحث العربي المقيم في ألمانيا، نبيل شبيب[1]: إن التعامل الأمريكي مع باكستان ليس فريدًا من نوعه، بل كان نسخة أخرى من النسخ المتكررة مع كل دولة صُنفت بين دول «تلقى الدعم الأمريكي» في فترة مواجهة نشر الشيوعية ومحاصرة معسكرها الشرقي.

فكان ذلك الدعم مدروسًا بدقة متناهية، ليبقى دومًا في حدود ما يحقق هذا الهدف الأمريكي ولا يحقق أهداف استقلالية الدولة المعنية وسيادتها، ولا يدعم تطورها وتنميتها، ولا يضمن وحدة أراضيها وسكانها، ولا يرفع من قيمة دورها الإقليمي أو مكانتها الدولية.

ويمكن إدراك أبعاد الصورة من خلال كتاب «جبهة باكستان»، حيث يقول صحفي والكاتب الباكستاني زاهد حسين: إن باكستان هي إحدى أكبر الأمم ي العالم خروجًا على سيطرة الحكومة».

وفي ظل تراكمات سنوات طويلة من الانقلابات والانقلابات المضادة وتعاقب حكومات مدنية وعسكرية، وما بين تبعات قرارات داخلية وظروف خارجية إقليمية ودولية شديدة التعقيد؛ فإن باكستان تعتبر أحد أبرز الدول الفاشلة، مع وصول الأوضاع فيها إلى درجة شديدة الهشاشة.

ولعل السبب الرئيس في الوضع الذي وصل إليه هذا البلد يكمن في أمرين: الأول: هو عدم الاستقرار السياسي الذي عاناه باكستان منذ استقلاله مع عدم رشاد العديد من القيادات والحكومات التي تعاقبت عليه، والثاني: هو ارتهان القرار السياسي الباكستاني في كثير من الأحيان بالخارج، وتحديدًا بالخارج الغربي

(١) شبيب، نبيل: باكستان في أتون "الفوضى الهدامة"، "الحياة" اللندنية. ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩م



الذي لا يعلم ولا يهمه أن يعلم من الأصل طبيعة المناطق التي يعمل فيها ويرغب في مد تأثيره إليها[1].

ولذلك نرى الوضع الراهن الذي وصل إليه باكستان بسبب مجموعة من القرارات المتناقضة التي استجابت للرغبات الأمريكية، وبخاصة تلك التي تم فرضها في الفترة بين أواخر السبعينيات وحتى الفترة الحالية؛ حيث كان الهدف في الأول هو محاربة المد الشيوعي في آسيا الوسطى ثم تحول الهدف بعد ذلك إلى محاربة ما يسمى بالإرهاب، وفي الحقيقة أنه محاولة لتطويق الإسلام السياسي الصاعد.

ومع تناقض الهدفَيْن مع بعضهما تمامًا صارت باكستان تحارب نفسها في مرحلة ما بعد الخروج السوفييتي الكبير من أفغانستان في عام ١٩٨٩م، ثم سقوط حكومة نجيب الله الشيوعية في كابول في عام ١٩٩٢م، ثم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وموافقة المخابرات العسكرية الباكستانية (ISI) والرئيس الأسبق برويز مشرف، على قائمة المطالب الأمريكية السبعة التي طرحت على باكستان بعد ساعات قليلة من وقوع هجمات سبتمبر.

فقبل الخروج السوفييتي من أفغانستان كان مطلوبًا ضمن ما كان مطلوبًا من حكومة الجنرال محمد ضياء الحق تعبئة الشعور الديني في باكستان والعالم الإسلامي لمواجهة المد الشيوعي السوفييتي في هذه المنطقة من العالم.

وكان من نتيجة مجموعة الإجراءات التي تبناها ضياء الحق وقوانين «أسلمة» المجتمع وفرض الشريعة فيه، أن تحولت الدولة الباكستانية والمجتمع الباكستاني إلى دولة ومجتمع يقومان على أساس الشريعة الإسلامية.

وباتت الأحزاب والشخصيات الإسلامية تسيطر على مفاصل الدولة هناك بما في ذلك الجيش وجهاز الـ(ISI) المخيف الذي يسيطر سيطرة مطلقة على المنطقة الواقعة بين أفغانستان وحتى كشمير؛ حيث كان يشرف بشكل أمين على تطبيق السياسة

---

(١) التلاوي، أحمد: باكستان.. مخاطر انهيار دولة نووية!!، إخوان أون لاين، ١ سبتمبر ٢٠٠٨م، للمزيد طالع:
http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=40086&SecID=341



الخارجية الباكستانية واعتبارات المصلحة القومية للبلاد بكل أمانة؛ حيث كان العدو الأول لباكستان (الهند) حاضرًا، وعامل الأول في أي تخطيط استراتيجي باكستاني في هذا الإطار.

بعد ذلك تبدَّل الوضع؛ حيث باتت باكستان مطالبة بتحوُّلٍ كاملٍ من دعم جماعات المجاهدين التي كانت تعمل في أفغانستان إلى محاربتها، وتسليم بعضهم للولايات المتحدة للمحاكمة بزعم التورط في عمليات استهدفت المصالح الحيوية الأمريكية داخل وخارج الولايات، ولعل أشهر هذه العمليات تلك التي استهدفت سفارتَيْ واشنطن في نيروبي ودار السلام في صيف عام ١٩٩٨م ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الشهيرة.

وبطبيعة الحال، وبرغم موافقة رموز الدولة الباكستانية من غير العسكريين على حزمة المطالب الأمريكية غداة عمليات سبتمبر، ومن بينها وقف إمداد حركة طالبان وغيرها من الجماعات المثيلة بالسلاح وتسليم قادة تنظيم القاعدة المقيمين وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كابول وإغلاق المدارس الدينية؛ فإنه كان من شبه المستحيل إقناع مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش والقوى الحزبية والقبلية التقليدية في باكستان بذلك.

الأخطر من ذلك، أنَّ الجيش الباكستاني ومخابراته النافذة لم يعودا مشرفَيْن على اللعبة - رغم نشاط القاعدة وطالبان ووجودهما - فحسب، بل باتا جزءًا منها، لدرجة أنَّ مدير جهاز الـ(ISI) في عام ٢٠٠١م، الفريق محمود أحمد، عندما طلب منه مشرف تنفيذ ما جاء في الورقة الأمريكية التي تم تسليمها لإسلام أباد بعد أحداث سبتمبر في عام ٢٠٠١م بساعاتٍ، رفض، ولكنه لم يعلن رفضه، بل ذهب إلى الملا محمد عمر لإبلاغه رسالة الأمريكيين له، وكان من بينها تسليم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن أو طرده إلى خارج البلاد، وطلب أحمد من الملا عمر رفض هذه المطالب!!

فهذه القوى والمؤسسات بالفعل هي الابن الشرعي للحركات التي طالبت واشنطن مشرف ونظامه بالتصدي لها، وكان هناك عاملان أساسيان وراء ذلك:



- الأول: أن هناك صلة قربى وروابط قبلية وروابط دم بين المجتمع الباكستاني وحركة طالبان؛ فغالبية القبائل الباكستانية - وبالذات تلك الموجودة في مناطق الشمال الغربي ومناطق الحدود مع أفغانستان - من عرق واحد؛ البشتون.

- الثاني: رابط الدين في بلد متدين بطبيعته، والذي تم تعميقه في سنوات الغزو السوفييتي لأفغانستان.

ولذلك كان من الصعب للغاية إقناع مؤسسات وأشخاص على هذه الدرجة من القُرب والقرابة بالعمل وفق الأجندة الأمريكية بما يتجاوز الاعتبارات السياسية والمصالح الآنية؛ حيث الانتماء الديني والقبلي أقوى من أي اعتبارات أخرى.

وكان لوصول مشرف إلى الحكم بانقلاب عسكري - رغم أنه كان انقلابًا أبيض - عاملُ دعم كبيرٌ للأزمة في باكستان على المستويَيْن الخارجي والداخلي؛ فالرجل كان الغرب وواشنطن ينظران إليه بعين الريبة باعتباره أحد رموز المؤسسة العسكرية الباكستانية ذات الصلة الوثيقة بالجماعات المسلحة التي تعادي المشروع الأمريكي.

ولذلك؛ كان مطلوبًا منه إزالة هواجس الغرب إزاء باكستان النووية ذات الارتباطات بالجماعات المعادية للغرب، وكذلك إزالة هواجس الغرب وحساسيته التقليدية من موضوع الانقلابات العسكرية على حكومات مدنية منتخبة بشكل ديمقراطي.

على المستوى الداخلي؛ كان للطريقة التي أزاح مشرف بها خصومه السياسيين من رموز حزب الشعب الباكستاني بزعامة بي نظير بوتو - قبل اغتيالها - ونواز شريف زعيم حزب الرابطة الإسلامي جناح نواز شريف بجانب إزاحته للقضاة الإصلاحيين وعلى رأسهم رئيس المحكمة الدستورية العليا في ذلك الحين، محمد تشودري؛ كان للطريقة التي تعامل بها مشرف مع هؤلاء الخصوم دورها في تفتيت جبهة باكستان الداخلية بجانب تعاونه الكامل مع واشنطن في موضوع الحرب على باكستان.

فعندما تم نفي شريف ومنعه من العمل السياسي لمدة ٢١ عامًا، مع تهديد بوتو

بالاعتقال حال عودتها من المنفى لاتهامها وزوجها آصف زرداري في قضايا فساد وإبعاد تشودري وزملائه من القضاة المعارضين، بدأ الحزبان بجانب قوًى سياسية أخرى في خوض معركة سياسية ضخمة ضد مشرف؛ أجبرته في النهاية على قبول عودة شريف وبوتو من المنفى بجانب عودة تشودري إلى منصبه.

كما عرفت البلاد اضطراباتٍ أمنيةً واسعةً طالت ولاية البنجاب الأهم في البلاد، والتي يعود إليها مسقط رأسٍ نواز شريف، وروالبندي؛ حيث مقر قيادة الجيش الباكستاني؛ حيث تعرض مشرف لأربع محاولات اغتيال فيها، وكانت أبرز هذه الاضطرابات اضطرابات إقليم بلوشستان القبلية التي استمرت أعوامًا؛ ما تلبث أن تنطفئ حتى تتأجج ثانية.

وكان لمصرع بي نظير بوتو بطريقة تدل على الكراهية[1] في أواخر عام ٢٠٠٧م، دورٌ كبيرٌ في إذكاء نيران الأزمة السياسية في البلاد.

كما دخلت البلاد حربًا ضد نفسها في مناطق القبائل في الشمال الغربي والغرب؛ حيث باتت قواعد ونقاط الجيش عرضة للهجوم بشكل تقليدي، وصارت العمليات العسكرية - التي تتم بضغوط أمريكية طبعًا - ضد مسلحي القبائل وطالبان أفغانستان هي السمت اليومي لحياة البسطاء البشتون هناك.

ومن هنا دخل الجيش الباكستاني في معركةٍ مزدوجة، بين محاربة حلفائه القُدامى في وزيرستان الشمالية والجنوبية، وفي مناطق أخرى من البلاد، وبين ضغوط حكومته المدنية عليه بفعل الإملاءات الأمريكية، التي كانت واضحةً للغاية في رفض اتفاق تطبيق الشريعة الإسلامية في وادي «سوات»، في عام ٢٠٠٨م.

ولذلك بات الجيش الباكستاني في رحى معركةٍ دامية، وبات هدفًا لهجمات انتقاميةٍ من حلفائه القُدامى، الذين اعتبروا ما يفعله الجيش ضدهم في جبال منطقة القبائل الغربية، بمثابة خيانةٍ، وتتوَّجت المأساة بعملية الاقتحام التي تمت لمقر قيادته

(١) عادت بوتو إلى باكستان يوم ١٨ أكتوبر عام ٢٠٠٧م، بعد تسعة أعوام قضتها في المنفى، بعد اتفاق مع مشرف بضغوط أمريكية وبريطانية وضمانات من كلتا الدولتَيْن، بأنها ستسهل لمشرف مهمة البقاء في منصب رئاسة الدولة في مقابل أن يعطيها فرصة تولي رئاسة الوزراء في الحكومة التالية، ولكن تم اغتيالها يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧م من دون أن يتم للآن الكشف عن تفاصيل هذه الواقعة.

في روال باندي، واحتجاز المهاجمين عددًا من الرهائن، قبل قتلهم جميعًا.

كما لا يمكن فصل الموقف الأمريكي في باكستان عن عامل النووي؛ حيث إنَّ امتلاك باكستان - كدولة إسلامية كبرى - السلاح النووي بكلٍّ ما في ذلك من معان، مثَّل تحقيق باكستانَ قفزةً مهمةً في مجال التقدم العلمي، يعني قفزة نوعية لميزانِ القوة الإسلامية، مع ولاء الجيش الباكستاني الشديد للعقيدة الإسلامية بموجب الدستور وبموجب عقيدته القتالية الرسمية.

ولاقت باكستان مشكلةً أخرى بعد انسحاب مشرف، وهي النظام الحالي للبلاد؛ حيث إن نظام مشرف كان قادرًا - برغم كلِّ شيءٍ - على الموازنة بين المطالب الأمريكية وبين اعتبارات المواءمة الداخلية مع الأحزاب الإسلامية والجماعات المسلحة والجيش التي تسيطر على الدولة فعليًا.

ولكن نظام الرئيس آصف علي زرداري، المتهم بالفساد وباغتيال زوجته رئيسة الوزراء السابقة بنازير بوتو، تعامل مع الموقف بحماقة عندما استمر في الاستجابة للمطالب الأمريكية، من دون النظر للحساسيات القائمة في باكستان، مع عدم وضعه حدًا للهجمات التي تشنها الولايات المتحدة بواسطة طائراتها بدون طيار ضد معاقل الجماعات الجهادية المسلحة، والتي يسقط من المدنيين فيها أضعاف ما يسقط من «الإرهابيين»؛ بحسب الوصف الأمريكي.

حقيقة الأهداف الأمريكية في باكستان:

هنا خطأ في التصور حول حقيقة الأهداف الأمريكية في باكستان، والتي أدت إلى هذه النتائج في ذلك البلد الإسلامي الكبير؛ حيث إن الغالبية تميل إلى توصيف بواعث السياسات الأمريكية إزاء باكستان، على أنه استجابة لتحدي «الإرهاب الدولي»، ولكن هناك من الشواهد ما يشير إلى أن الهدف هو باكستان نفسها.

ونعود هنا إلى شبيب[1]، فيقول: «إنه في فترة الأعوام الستة عشر المتوالية، بين ١٩٨٥م - عند ظهور معالم اهتراء الشيوعية في الشرق قبل سقوطها النهائي خلال السنوات التالية، و٢٠٠١م، الذي اعتبره الساسة الأمريكيون «بداية تاريخ

(١) شبيب، مصدر سابق.



جديد» ومنطلقًا لما أسموه الحرب ضد الإرهاب - لم يكن يوجد على أرض الواقع الباكستاني ما يتجاوز مشكلات مماثلةً لما يوجد في بلدان أخرى».

ويقصد شبيب أنه لم يكن يوجد في الأصل ما يحول دون تطوير العلاقات الباكستانية - الغربية عمومًا، ومع الولايات المتحدة بشكل خاص، في اتجاه آخر غير الذي أدخلته فيها الولايات المتحدة، بشكل يقوم على أسس استراتيجية جديدة للتعاون والتنمية والتطوير، ولكن لم يتحقق شيء من ذلك، لأنه لم يكن تحقيقه مطلوبًا من الأصل.

ويوضح أنه من دروب السذاجة السياسية إلى حد بعيد الاعتقاد بأن ما صنعه ظهور طالبان والقاعدة في أفغانستان، كان هو الحائل دون نشأة علاقات جديدة غير العلاقات الشاذة القائمة مع الدول الغربية، إلا في نطاق حروب تسهم في تدمير المنطقة بما فيها باكستان.

فمع تحول الظرف الدولي بسقوط المعسكر الشرقي، لم تعد توجد بين الدول الغربية والهند «مشكلة»، وكان قد تردد طويلاً أن نزاع الهند - ومن ورائها الدعم السوفييتي، مع باكستان - يستدعي تعاونًا غربيًا باكستانيًا؛ فتحولت العلاقات الغربية مع الهند إلى علاقات تعاون، أسهمت في الوصول بها ومعها إلى موقع دولة ناهضة، بما يشمل دعم دورها الإقليمي على حساب الدور الإقليمي لباكستان.

أما العلاقات مع باكستان فتحولت إلى البحث عن دور جديد لهذه الأخيرة، وكان أن جاء بعنوان «الحرب ضد الإرهاب»: أي أن تكون باكستان دولة وظيفية، وبدلاً من أن تكون دولة مواجهة للشيوعية، تكون دولة مواجهة لـ«الإرهاب الدولي»، مع «تجنُّب» كل ما يمكن أن يدعم نهوض باكستان ذاتيًا، أو يدعم دورها الإقليمي والدولي.

ولقد تم توظيف المساعدات الأمريكية بشكل شديد الكفاءة في الوصول بباكستان إلى هذا الوضع، وبدا ذلك في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي أوباما، تجاه أفغانستان وباكستان، والتي بدا وكأنها استنساخ لسياسة الاستعمار البريطاني تجاه باكستان عند نشأتها في أواخر

الأربعينيات الماضية.

فخلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لباكستان، أواخر أكتوبر ٢٠٠٩م، ربطت واشنطن - بشكل لا لبس فيه - قضية تأييد سياساتها في المنطقة من جانب باكستان كشرط للحصول على المساعدات، وهي السياسات التي قادت إلى فشل الدولة الباكستانية على النحو المشار إليه.

***





الخاتمــة



يواجه العالم العربي الإسلامي في وقتنا الراهن العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الانعكاسات السلبية على الأمن القومي لدوله وسلمها الأهلي وتضامنها وتطورها، وهو ما يحتم في أبسط معانيه، على البلدان العربية والإسلامية التعاون والتضامن فيما بينها من أجل مواجهتها؛ حيث لا يمكن الخروج من هذه الحالة إلا من خلال جهد داخلي وجماعي، ينبع من القيم والمبادئ المشتركة لها.

ولقد طرحنا في الكتاب عددًا من هذه التحديات التي تفرض البحث عن حل لها، وخصوصًا على المستوى السياسي الخاص بالدولة، داخليًا وخارجيًا.

أول هذه التحديات التي يجب النهوض بها، هو كيفية تطوير النموذج السياسي في البلدان العربية والإسلامية بالشكل الذي يضمن المشاركة الشعبية الحقيقية والفعَّالة في الحكم.

ويرتبط بذلك كيفية إنفاذ قواعد الحكم الرشيد في عالمنا العربي والإسلامي، وخصوصًا فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين شرائح المجتمع المختلفة، ولاسيما في عوائد التنمية، وتمكينها سياسيًا واجتماعيًا، واحترام قواعد الشفافية ومكافحة الفساد.

ثاني هذه التحديات، هو خطر التفكيك الذي يواجه الكثير من البلدان العربية والمسلمة، والذي تغذيه بعض القوى الدولية وقوى العولمة لمصالحها الخاصة، وهو ما يهدد باختفاء عدد من الدول العربية والإسلامية بسبب الوضع الراهن، كما رأينا من خطط التقسيم الموضوعة بالفعل لسوريا والسعودية وليبيا، وغيرها من بلدان المنطقة.

يُضاف إلى ذلك، الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية والإسلامية، أو الصراعات فيما بينها، والتي تساعد على تدخل الأجنبي في شؤون الأمة، بما في ذلك شؤونها الداخلية الصِّرفَة، ومن بين ذلك الأزمات النوعية التي تعانيها بعض الدول العربية والإسلامية. مثل الحرب الأهلية في الصومال والاحتلال الأمريكي الغربي



في أفغانستان، والاحتلال الأمريكي للعراق، وأزمة تفكيك السودان، وكيفية معالجتها بالشكل الذي يحفظ للأمة أمنها القومي.

كل هذه الأمور، أدت إلى تآكل سيادة الدولة، بمظاهر ذلك المختلفة، والداخلية، مثل ضعف المؤسسات عامة، وانتشار الفقر والبطالة، وعدم قيام الدولة بواجباتها.

أما الخارجية؛ فإن أهمها التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإسلامية، وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة الدولة القومية الحديثة في العالم العربي والإسلامي على قيادة مشروعات التنمية القادرة على مواجهة معدلات الفقر والبطالة والحد من الحرمان من الخدمات الاجتماعية وعامة واستثمار الطاقات البشرية والموارد الطبيعية المتاحة.

ويرتبط بذلك عددٌ من الأمور، على رأسها العلاقات بين العالم العربي والإسلامي وبين العالم الخارجي؛ حيث إن هناك ضرورة لإقامتها على أسس أكثر عدالة تراعي حقوق ومصالح العرب والمسلمين.

وكذلك يجب البحث في كيفية الموازنة بين اعتبارات التواصل والتعارف الضرورية التي تحقق مصالح العرب والمسلمين، وبين كيفية مواجهة الاستعمار الجديد المتمثل في الهيمنة الاقتصادية والسياسية للآخر الغربي على مقدرات وقرارات الأمة المصيرية، والقواعد العسكرية الأجنبية بين ظهراني الأمة، وهي إحدى أهم صور هذه الهيمنة المرفوضة.

أيضًا يجب البحث عن قرار سياسي بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية وتنفيذه، في مواجهة ما رأيناه - في الفصل السادس - في صدد دور القوى الدولية في إفشال الدولة والمجتمعات بين ظهرانينا.

وينبثق عن هذا تحديات أخرى فرعية، ومن بينها، كيفية تطبيق عدد من سياسات الإصلاح الهيكلي في داخل هذه البلدان، ومن بينها أيضًا ما يتصل بتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني وحسن الجوار ولغة الحوار الهادئ بين الدول العربية والإسلامية، مع إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة قائمة على سيادة كل دولة على مواردها.

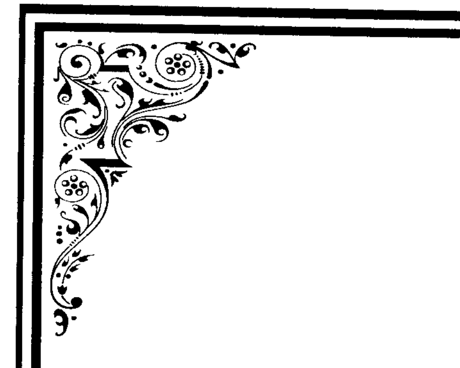


وتحدي التنمية الاقتصادية هذا، على المستوى القُطْري والجماعي للدول العربية والإسلامية، يرتبط بالخارج في إطار تأثيرات عصر ما بعد اتفاقية التجارة العالمية، بكل مظاهره، مثل العولمة والثورة المعلوماتية والتكتلات الاقتصادية، كذلك انتهاء عصر الطفرة النفطية وما يتطلبه ذلك من تنويع مصادر الدخل، والاتجاه إلى التصنيع، بالإضافة إلى كيفية مواجهة أمراض اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، أدت إلى الكثير من المشكلات السياسية وعدم الاستقرار، مثل الفقر والبطالة.

وفي الأخير؛ فإننا نشير إلى ضرورة الوصول إلى صياغة جديدة للعقد الاجتماعي بين الدولة من جهة، والمواطن والمجتمع من جهة أخرى، في عالمنا العربي والإسلامي، مع الوضع في الاعتبار أن التغيير الذاتي، هو أول طريق الإصلاح.. يقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)، ويقول أيضًا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنفال: ٥٣).







أهم مصادر ومراجع الكتاب





أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

١. ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، (القاهرة: الدار الذهبية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)
٢. ابن نبي، مالك: **مشكلة الثقافة**، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، د.ت)
٣. أحمد، أحمد يوسف: **العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي**، في: أحمد صدقي الدجاني وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٩٤)
٤. أحمد، عبد العاطي محمد: **الفكر السياسي للإمام محمد عبده**، (القاهرة: الهيئة المصرية عامة للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)
٥. أحمد، محمد سيد: **الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية**، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧.
٦. إسماعيل، محمود: **المدخل إلى العلوم السياسية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩١)
٧. الأشقر، عمر سليمان: **نحو ثقافة إسلامية أصيلة**، (بيروت: دار النفائس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)
٨. الأنصاري، عادل: **الشرق الأوسط الكبير.. اللحظات الحاسمة**، (القاهرة: شروق برس، الطبعة الأولى، ٢٠١٠)
٩. التنير، سمير: **الفقر والفساد في العالم العربي**، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)
١٠. الخطيب، محمد فتح الله (وآخرون): **مبادئ العلوم السياسية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)
١١. السعيد، مصطفى: **الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)
١٢. السيد، مصطفى كامل: **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، (القاهرة:

بروفشينال للإعلام والنشر - الطبعة الأولى - ١٩٩٤)

١٣. العبد الكريم، محمد: **تفكيك الاستبداد.. دراسة مقاصدية في فقه التحرُّز من التغلُّب**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

١٤. الفواز، علي حسن: **إشكالات الدولة الوطنية من التاريخ إلى نسق الحداثة**، (بغداد/دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دار ميزوبوتاميا، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

١٥. القاضي، خالد محمد: **الثورة.. والطريق إلى دولة القانون**، (القاهرة: الهيئة عامة لقصور الثقافة، المركز العربي للوعي بالقانون، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

١٦. القصبي، عبد الغفار رشاد: **مناهج البحث في علم السياسة** (جزآن)، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦)

١٧. الكواكبي، عبد الرحمن: **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، (القاهرة: الهيئة المصرية عامة للكتاب، سلسلة «التنوير»، د.ط، ١٩٩٧)

١٨. المخادمي، عبد القادر رزيق: **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)

١٩. أمين، جلال: **ماذا حدث للثورة المصرية؟**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٢٠. تشومسكي، نعوم: **أوهام الشرق الأوسط**، ترجمة: شيرين فهمي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)

٢١. تيري، هنري: **الجماعات كقوة فاعلة**، ترجمة: رشدي كامل صالح (القاهرة: الهيئة عامة لقصور الثقافة، طبعة الهيئة الأولى، ٢٠١٣)

٢٢. ثابت، أحمد: **الدولة والنظام العالمي.. مؤثرات التبعية ومصر**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)

٢٣. جارنر، لويس: **مصر كما تريدها أمريكا.. من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، ترجمة: فاطمة نصر. (القاهرة: دار سطور، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٢٤. حسين، زاهد: **جبهة باكستان.. الصراع مع الإسلام المسلَّح**، (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٧)

٢٥. دال، روبرت: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: علا أبو زيد (القاهرة: مركز



الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣)

٢٦. دو مسكيتا، بروس بيونو وألستير سميث: **دليل الاستبداد والمستبدين.. الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها**، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة، دار سطور، الطبعة العربية الأولى، ٢٠١٣)

٢٧. دي فابر، جاك دوه نيدييه: **الدولة**، ترجمة: أحمد حسيب عباس (القاهرة: الهيئة عامة لقصور الثقافة، طبعة الهيئة الأولى ٢٠١٣)

٢٨. ديفيد ليش، **الشرق الأوسط والولايات المتحدة - إعادة تقييم تاريخي وسياسي**، ترجمة: أحمد محمود (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة - الطبعة الأولى - ٢٠٠٥)

٢٩. روسو، جان جاك: **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد العزيز لبيب، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠١١)

٣٠. زرتوقة، صلاح سالم: **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية - دراسة في الأساليب**، (القاهرة: مكتبة مدبولي - الطبعة الأولى - ١٩٩٢)

٣١. شفيق، محمد: **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م)

٣٢. شفيق، محمد: **مناهج البحث العلمي** (جزآن)، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، الطبعة الأولى ٢٠١١)

٣٣. طايل، فوزي محمد: **نهضة أمة.. كيف نفكر استراتيجيا**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، الطبعة الثانية، ١٩٩٧)

٣٤. عائب، حبيب وراي بوش (محرران): **التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط**، (القاهرة: دار العين للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٣٥. عبد الفتاح، سيف الدين، وآخرون، **المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي**، (عمَّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)

٣٦. غالي، بطرس بطرس، محمود خيري عيسى: **المدخل في علم السياسة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦)



٣٧. فوكوياما، فرانسيس: **بناء الدولة**، ترجمة: مُجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٧)

٣٨. لاسكي، هارولد: **الدولة نظريًا وعمليًا**، (القاهرة: الهيئة عامة لقصور الثقافة، طبعة الهيئة الأولى ٢٠١٣)

٣٩. مبارك، هشام: **الإرهابيون قادمون!.. دراسة مقارنة بين موقف «الإخوان المسلمين» وجماعات الجهاد من قضية العنف (١٩٢٨-١٩٩٤)**، (القاهرة: دار المحروسة، سلسلة «كتاب المحروسة»، ١٢، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)

٤٠. مرقص، سمير: **الإمبراطورية الأمريكية - ثلاثية الثروة.. الدين.. القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية - الطبعة الأولى - ٢٠٠٣)

٤١. معوض، جلال عبد الله: **السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)

٤٢. موسى، حسين حسن: **مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٤٣. ودودة بدران (محرر): **تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)

***



ثانيًا: كتب أجنبية:

1. Heywood Andrew, Key Concepts In Politics, (England, Basingstoke :Palgrave, 2000)

2. Michael Hudson, Arab Politics.. The Search for Legitimacy, (London, 1977)

3. Walker Connor, A Nation is a Nation, is a State, is an Ethnic Group, (London, Oxford, 1994)

***

ثالثًا: المقالات والدراسات:

١ . إبراهيم، فؤاد: **دور الدولة وأزمة التعايش الداخلي**، دورية «شؤون سعودية»، مقال غير محدد التاريخ على موقع المجلة على شبكة الإنترنت، للمزيد طالع:

http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22/article07.htm

٢ . الأفندي، عبد الوهاب: **اليمن والسودان: حالة مقارنة في فشل الدولة واصطناع الهوية**، «القدس العربي» اللندنية، ١٩ يناير ٢٠١٠.

٣ . الجيدة، إبراهيم خليل: **أزمة المواطنة في العالم العربي إلى أين؟**، «الراية» القطرية، ١٥ يونيو ٢٠١٠م، للمزيد طالع:

http://www.raya.com/news/pages/942a8f679-e249131--4498-ac84524b1ebd

٤ . الخليفة، رامي: **الحكم الرشيد أساس النهضة**، مقال منشور على موقع «مشروع النهضة» الإلكتروني، ١٢ سبتمبر ٢٠١٠م، للمزيد طالع:

http://www.4nahda.com/node/734

٥ . المطيري، حاكم: **الحملة الصليبية الجديدة وكيفية مواجهتها**، دراسة منشورة علي موقع الدكتور حاكم المطيري الأمين عام للحركة السلفية في الكويت، نقلا عن موقع «بوابة العرب»، ١٢ مايو ٢٠٠٣م، للمزيد طالع:

http://www.dr-hakem.com/Portals/Content/?info=TlRFeUpsTjFZbEJoWj



JVbU1RPT0rdQ==.jsp

٦ . المديني، توفيق: **فشل الدولة القُطْريَّة وإشكالية العلاقة بين القومية العربية والإسلام**، «المستقبل» البيروتية، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤.

٧ . ثابت، أحمد: **الشرق الأوسط الكبير**، «**مدارك**»، إسلام أون لاين، ٤ مارس ٢٠٠٤م، للمزيد طالع:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/10062320%04-03-2004-23-10-20.html

سعيد، عبد المنعم: **الدولة العربية الحديثة أولاً؟!**، «الشرق الأوسط» اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠٠٩.

٩ . سعيد، محمد سيد: **ما هي الدولة الفاشلة؟**، دراسة منشورة عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٩ يونيو ٢٠٠٨م.

١٠ . قريش، عبد العزيز: **مفهوم المواطنة وحقوق المواطن**، سلسلة دراسات منشورة على موقع «وجدة» البحثي المغربي، للمزيد طالع:

http://www.oujdacity.net/international-article-12475-ar/international-article-12475-ar.html

١١ . قنصوه، ياسر: **المواطنة والدولة في الفكر العربي الحديث**، للمزيد طالع:

http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=331

١٢ . ليلى حلاوة: السيادة.. **جدلية الدولة والعولمة**، مدارك، أون إسلام، ٥ مايو ٢٠٠٥م، للمزيد طالع:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/9941520%08-05-2005-47-00-22.html

١٣ . هلال، عبد الحكيم: **هناك عاصفة كبرى تتحضر لها اليمن، من شأنها أن تؤدي إلى: فشل الدولة**، مجلة «المصدر أون لاين» - مقال غير محدد التاريخ على موقع المجلة على شبكة الإنترنت، للمزيد طالع:

http://www.almasdaronline.com/print.php?news_id=1922





رابعًا: مصادر أخرى:

١. حلقة برنامج الشريعة والحياة» التي بثتها قناة «الجزيرة» الفضائية، بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩، بعنوان «أزمة الدولة اليوم»، وكان الضيف الدكتور سيف عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

٢. سلسلة التقارير السنوية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ومعهد التخطيط القومي المصري.

٣. سلسلة التقارير السنوية التي تصدر عن منظمة الشفافية العالمية، حول مؤشرات الشفافية والفساد في العالم، وتشمل ١٩٦ دولة.. للمزيد، موقع المنظمة الرسمي على شبكة الإنترنت (باللغة الإنجليزية):

http://www.transparency.org/

***



الفهرس

